

Distr.: General
12 April 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البندان 140 و 141 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

الجزء الرابع

التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب 16

المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

البرنامج 13

المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية



المحتويات

الصفحة

3		تصدير
4		ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020**
105		باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022***
		المرفقات
135		الأول - الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2022
140		الثاني - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الرقابية ذات الصلة

** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

*** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

تصدير

يدعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) الدول الأعضاء في التصدي للتحديات المتغيرة باستمرار التي تطرحها المخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب والفساد ومواجهتها، بغية تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة للجميع. ويتمثل الغرض العام من وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة للمكتب لعام 2022، المدعوم بتسعة برامج فرعية والمتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في التعجيل بفعالية وكفاءة الإجراءات المتخذة للتصدي لهذه التحديات العالمية.

ومن خلال شبكة من المكاتب الميدانية التابعة للمكتب ومقره الكائن في فيينا، والبناء على استراتيجيته المتبعة على مستوى المكتب بأسره للفترة 2021-2025، قدم المكتب دعماً متكاملاً وشاملاً للدول الأعضاء والمجتمع الدولي، مع التركيز على الاستراتيجيات القائمة على الأدلة، وإدماج الشباب، وتسخير التكنولوجيات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، كثف المكتب جهوده من أجل تحسين إدماج المسائل الحيوية الشاملة لعدة قطاعات، مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وحقوق الإنسان، في ما يقوم به من أنشطة معيارية وبحثية وتنفيذية، وما يسعى إليه من منجزات مستهدفة ونتائج.

وفي عام 2021، تولد زخم كبير من خلال الدفع العالمي لتسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام 2030، مع الاعتراف بالفساد بوصفه مسألة شاملة مهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ستشارك الدول الأعضاء في عملية وحوار سياساتي مهمين لصياغة الخطة العالمية لمكافحة الفساد للعقد القادم والدفع نحو تحقيقها، وذلك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد، التي ستعقد في نيويورك في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021. ومن المنتظر أن تعتمد الدورة الاستثنائية إعلاناً سياسياً ذا منحى عملي يسعى إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتوصيات المنبثقة عن آلية استعراض الأقران، بسبل منها التعاون الدولي على نحو أكثر كفاءة وفعالية للتصدي للفساد وما يتصل به من تدفقات مالية غير مشروعة.

وفي العام الماضي، قدم المكتب الدعم لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ولاعتماد إعلان كيوتو بشأن النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو ما سيوجه جهود الدول الأعضاء في مجال تعزيز الشراكة العالمية للنهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأحرز أيضاً تقدم في عملية الاستعراض التي تنفذها آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها بعد إطلاق تلك العملية في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، الذي اتخذ هذه الخطوة الحاسمة لتعزيز العمل المشترك لمكافحة الجريمة المنظمة بعد ما يقرب من عقد من المفاوضات.

وأسهل المكتب في الإجراءات المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعواقبه، بسبل منها البحوث وموجزات السياسات التي قدمت الدعم لصانعي القرار في السعي إلى إيجاد حلول قائمة على الأدلة لهذه الأزمة. وساعد المكتب أيضاً الدول الأعضاء في تقييم أثر الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات أثناء الجائحة، وإعادة توجيه التدابير والإجراءات المتخذة للتصدي لتلك التهديدات والتحديات. وفي الوقت نفسه، حرص المكتب على حماية سلامة ورفاه موظفيه والأفراد العاملين معه في جميع أنحاء العالم، بسبل منها التكيف مع واقع العمل عن بعد لكفالة الاستمرار في تحقيق النتائج.

وتعكس وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 زيادة مشاركة المكتب في المبادرات المشتركة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بسبل منها مشاركته في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ومن خلال العمل سوية، يثبت المكتب والوكالات الشقيقة له، في تعاون وثيق مع شركاء آخرين، ولا سيما على الصعيد الإقليمي والمجتمع المدني، القيمة الأساسية والمضافة لتعددية الأطراف.

وفي عام 2022، سيكثف المكتب جهوده لدعم الدول الأعضاء في معالجة المسائل التي تدخل في نطاق ولاياته، ولا سيما المسائل ذات الأهمية الحاسمة التي تتقاطع عندها التحديات التي تطرحها المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب. وسنواصل الاستفادة من البيانات والتكنولوجيات الجديدة وطرق العمل المبتكرة من أجل تعزيز أثر جهودنا وتوفير خدمات أفضل للأشخاص الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب.

(توقيع) غادة فتحي والي

المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 والأداء البرنامجي لعام 2020

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

1-16 يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) المسؤولية عن دعم الدول الأعضاء في جعل العالم في مأمن من المخدرات والجريمة والإرهاب بهدف تعزيز الأمن والعدالة للجميع. ويستمد المكتب ولايته من الأولويات المحددة في اتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 179/45 و 152/46 و 185/46 جيم. وتمتد المجالات المواضيعية التي يُعنى بها المكتب على نطاق واسع، من مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى تعزيز الجهود المبذولة للوقاية من تعاطي المخدرات وعلاجه وتوفير الرعاية للاضطرابات الناشئة عن تعاطيها؛ ومن تعزيز التنمية البديلة إلى منع الفساد ومكافحته؛ ومن منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية إلى منع الإرهاب. ويستند عمل المكتب إلى مجموعة من الصكوك الدولية التي يقوم المكتب بدور الوصي عليها والداعي إلى التقيد بها. ومن ذلك الاتفاقيات الثلاث المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التسعة عشر لمكافحة الإرهاب، ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي عام 2021، ظلت الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والإرهاب من التهديدات الرئيسية المحدقة بالأمن والتنمية والحكم الرشيد في جميع أنحاء العالم. وأما حوادث الفساد والجريمة السيبرانية واستخدام التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، لأغراض إجرامية، والجريمة المضرة بالبيئة، ولا سيما النهب غير المنظم وغير القانوني للموارد غير المتجددة والاتجار بأنواع النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض، فتظهر حيثما كانت هياكل الدولة ضعيفة، وتقوض سيادة القانون. ولا تزال زراعة المخدرات وصنعها واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والمؤثرات العقلية، وتسريب سلائفها، خطراً يهدد صحة ملايين الأشخاص وكرامتهم وآمالهم. فهي توقع خسائر في الأرواح البشرية، وتؤدي إلى تآكل التماسك الاجتماعي وهدر رأس المال الاجتماعي. وسيستمر المكتب أيضاً في تقديم دعمه الممول أساساً من موارد خارجة عن الميزانية، والهادف إلى التصدي لهذه التحديات، وتيسير التعاون المتعدد الأطراف، وتطوير قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات متسقة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني والمشاريع الممولة من حساب التنمية.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام 2022

2-16 يعمل المكتب، بوصفه كياناً تابعاً للأمم المتحدة تغطي ولاياته الركائز الثلاث للأمم المتحدة المتمثلة في السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، على مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مكافحة الجريمة بجميع أبعادها، بما في ذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفي التصدي لمشكلة المخدرات العالمية، ومكافحة الفساد، ومنع الإرهاب الدولي.

3-16 ويقوم المكتب بذلك من خلال ثلاثة مسارات عمل واسعة ومتراصة ومتعاضدة:

(أ) العمل المعياري، بما في ذلك الدعوة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التشريعية لتشجيع التصديق على المعاهدات الدولية ذات الصلة وتنفيذها، وتوفير خدمات الأمانة والخدمات الفنية للهيئات التعاقدية والإدارية وغيرها من الهيئات الخاضعة لقيادة الدول الأعضاء، وهو ما يساعد على تحديد مجالات التركيز والتحديات وتدابير التصدي والالتزامات في مجالات الولايات ذات الصلة المتعلقة بالمخدرات والجريمة ومكافحة الإرهاب؛

(ب) أعمال دعم البحوث والسياسات الرامية إلى توسيع نطاق قاعدة الأدلة، والتفاعل مع عمليات وضع السياسات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، عن طريق زيادة المعرفة بالمسائل المتعلقة بالمخدرات والجريمة وتعزيز فهمها؛

(ج) التعاون التقني من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على مكافحة المخدرات غير المشروعة والجريمة والإرهاب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من خلال شبكة المكتب الميدانية الواسعة ومقره.

16-4 وقد سلط الضوء على أهمية المجالات المشمولة في ولايات المكتب كل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والإعلان الوزاري المعتمد عام 2019 بشأن تعزيز إجراءاتنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي عقدت في عام 2016. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات منبرا لتبادل الخبرات والتجارب في مجالات منع الجريمة والعدالة الجنائية ومكافحة المخدرات. وقد وفرت الولايات المنبثقة عن ذلك قوة دافعة للمكتب لإدماج برامجه في مبادرات أوسع على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مما سيسهم بدوره في زيادة تعزيز المسؤولية الوطنية والاستدامة.

16-5 وسيستغل المكتب دوره بوصفه وسيطاً محايداً لنقل المعارف لتحديد طرق مبتكرة وفعالة لمنع الجريمة من إعاقة تحقيق الرفاه المستدام. وسيكون لإجراء البحوث والتحليلات دور أساسي في تحديد تدابير التصدي لتحديات المخدرات والجريمة وفهمها وتشكيلها على نحو أفضل. وسيقوم المكتب بذلك عن طريق الإسهام في التحليلات القطرية المشتركة التي ستساعد على تحديد معالم أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، وتنفيذها تحت قيادة المنسقين المقيمين المخولين. وستوفر التحليلات التي يعدها المكتب أيضاً قاعدة الأدلة اللازمة لوضع برامجه المتجذرة في الولايات الصادرة عن هيئاته الإدارية، ولايات استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

16-6 وسيزداد تركيز المكتب لينصب بشكل محدد على معالجة الصلات الوثيقة القائمة بين تعاطي المخدرات والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب، ضمن الإطار الأوسع للعمل المتعلق بزيادة رفاه الناس. وسيسهم تقديم الدعم الميداني وتعزيز قدرات المكتب في المجالات المواضيعية الرئيسية في معالجة أوجه الترابط بين ولايات المكتب وخطة عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد تحسين الأدوار الأساسية الشاملة لعدة قطاعات على كفاءة إدراج نظريات راسخة للتغيير والإدارة الفعالة القائمة على النتائج في التخطيط والرصد والإبلاغ.

16-7 وبالنسبة لعام 2022، تعكس المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب التحديات المعروفة والمتوقعة المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تواجهها الدول الأعضاء. وتشمل هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة إنتاج المعارف والتوجيهات التنفيذية والأدوات اللازمة لدعم الدول الأعضاء في التخفيف من حدة التحديات المتصلة بالمخدرات والجريمة والفساد التي يمكن أن تبطئ عملية التعافي من كوفيد-19؛ وتنظيم اجتماعات بشأن أثر كوفيد-19 على المسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة في إطار الهيئات الحكومية الدولية التابعة للمكتب؛ وتعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية في مجال التأهب للأزمة والتصدي لها والتعافي منها. وعند الاقتضاء، سيدعم المكتب أيضاً تنفيذ خطط التصدي لجائحة كوفيد-19 على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، وخطة الاستجابة الإنسانية العالمية للتصدي لجائحة كوفيد-19، والخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19، بالتنسيق الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب التنسيق الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية. وترد أمثلة محددة عن هذه المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة في إطار البرامج الفرعية 5 و 6 و 8 و 9. ومن المتوقع أن يسهم الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 في النتائج المقررة لعام 2022، على النحو المبين في إطار البرنامج الفرعي 6 والعنصر 2 من البرنامج الفرعي 9.

16-8 وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى على الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، يعمل المكتب حالياً مع الدول الأعضاء وشقيقاته من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين لمساعدة الدول الأعضاء على تحسين فهمها لطبيعة التحديات التي تواجهها وتصميم برامج وسياسات متماسكة لإحراز تقدم نحو تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل المكتب العمل بنشاط لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل ذات الصلة بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ المكتب برامج مع مجموعة من المنظمات الدولية بهدف تعزيز النهج المشتركة، ومن تلك المنظمات الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، ورابطة الدول المستقلة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس أوروبا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

16-9 وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، أقام المكتب مشاريع مشتركة ومجموعات تنسيق مختلفة تشارك فيها كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة))؛ والوقاية من المخدرات وعلاج المدمنين وإعادة تأهيلهم (منظمة الصحة العالمية)؛ وإنفاذ القانون (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية)؛ وإدارة الحدود (منظمة الجمارك العالمية)؛ والفساد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص)؛ ومنع الإرهاب (مكتب مكافحة الإرهاب التابع للأمانة العامة، والكيانات المتعاونة في إطار اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب)؛ وإمكانية لجوء الأطفال إلى القضاء (منظمة الأمم المتحدة للطفولة)؛ وإدارة السلامة الحضرية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)؛ وضمان الاتساق في جمع الإحصاءات المتعلقة بولاياته (شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة). ويظل المكتب من الأطراف النشطة المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويتولى القيادة الفنية في مجال تقديم خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه وتوفير الرعاية المتصلة به لمتعاطي المخدرات وفي السجون. ويقوم المكتب وشركاؤه، بالإضافة إلى العمل سوية، بإطلاع الجمهور الخارجي، من خلال أنشطة الدعوة والمنشورات والاتصالات الرقمية، على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للنهوض بقدرة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

16-10 وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة الشاملة لعام 2022 إلى افتراضات التخطيط التالية:

- (أ) استمرار توافر الموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك المزيد من التمويل للأدوار الرئيسية من خلال الموارد الأساسية كجزء من اتفاق التمويل، على نحو يمكن المكتب من دعم الدول الأعضاء في مكافحة شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تتغير باستمرار من حيث طبيعتها ونطاقها، والتصدي لصلاتها بالفساد وضعف هياكل الدولة؛
- (ب) اعتراف الدول الأعضاء في سياساتها وبرامجها وميزانياتها بضرورة التصدي للتحديات المتعلقة بالأمن والعدالة وسيادة القانون في إطار جهود متكاملة تُبذل بمبادرة وطنية لتنفيذ خطة عام 2030؛
- (ج) قيام المؤسسات المالية الدولية، ومنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف بإبراز أهمية تعزيز الإدارة المالية ومنع تسرب الأموال العامة من أجل التصدي على نحو مستدام للمسائل التي تندرج ضمن ولاية المكتب وتنفيذ خطة عام 2030 بطريقة شاملة؛
- (د) تبادل الدول الأعضاء البيانات الآنية وغيرها من البيانات التشغيلية مع نظرائها عبر الحدود لاتخاذ تدابير فعالة تستند إلى معلومات استخباراتية من أجل تفكيك شبكات الجريمة المنظمة.

11-16 وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، تستند الخطة البرنامجية المقترحة إلى افتراض أن المنجزات المستهدفة والأنشطة المقترحة لعام 2022 ستكون قابلة للتنفيذ. غير أنه إذا استمر تأثير الجائحة على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، فسوف يجري تعديلها خلال عام 2022 في نطاق الأهداف والاستراتيجيات والولايات بوجه عام. وسيلعب عن أي تعديلات من هذا القبيل في إطار المعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي.

12-16 وفي ما يتعلق بإدماج منظور الإعاقة، وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وضع المكتب خطة عمل تغطي عامي 2021 و 2022 بهدف إدماج منظور الإعاقة في ما ينفذه من سياسات وتخطيط وبرامج وعمليات، وبدأ العمل بتلك الخطة. وتعكس خطة العمل الاستراتيجية المذكورة، وتتضمن 15 مؤشرا في أربعة مجالات أساسية هي: القيادة والتخطيط الاستراتيجي والإدارة؛ وشمول الجميع؛ والبرمجة؛ وثقافة المنظمة.

13-16 ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء، سعيا إلى التنفيذ المتسق والمنسق للالتزامات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيقوم بذلك من خلال استراتيجية وخطة عمل مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022-2025) التي ستظل توفر إطارا للاتساق وتوجه الدعم الذي يقدمه المكتب للدول الأعضاء من أجل تحقيق خطة عام 2030، وعلى وجه التحديد الهدف 5، بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وسينجز في عام 2021 تقييم على مستوى المكتب بأسره لتنفيذ استراتيجية وخطة عمل مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2018-2021). وستوجه أدلة ونتائج التقييم المرحلة الثانية من تنفيذ التزامات المساواة بين الجنسين، المقرر لها أن تبدأ في عام 2022. ويوجد فريق مخصص للشؤون الجنسانية في مكتب المدير العام/المديرة التنفيذية يتولى التنسيق في تنفيذ الاستراتيجية المجددة، وتدعمه شبكة على نطاق المنظمة من جهات التنسيق المعنية بالاستراتيجية الجنسانية.

14-16 ومن خلال زيادة التركيز على النتائج المتصلة بالمساواة الجنسانية، عزز المكتب إدماج الجوانب الجنسانية في مجالات عمله المقررة. وسينظر المكتب في التبعات المتصلة بالمساواة الجنسانية المترتبة على حالات الطوارئ، مثل جائحة كوفيد-19 المتفشية. وسينفذ المكتب تدابير تلبي الاحتياجات المتباينة للنساء والرجال والفتيات، ولا سيما أولئك الذين يعانون أيضا من جوانب من الرمان على أساس العمر والعرق ومستوى الدخل والموقع الجغرافي والوضع من حيث الهجرة والإعاقة والحالة الصحية وغيرها من الخصائص، كما سيدعو إلى اتخاذ مثل هذه التدابير.

الأداء البرنامجي في عام 2020

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج

15-16 خلال عام 2020، كان لجائحة كوفيد-19 تأثير على المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة للمكتب. وشمل هذا التأثير تأجيل اجتماعات وأحداث مختلفة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي أجّل من نيسان/أبريل 2020 إلى آذار/مارس 2021، وتحولاً في النهج المتبع من الاجتماعات والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية التي تجرى بالحضور الشخصي إلى تلك التي تجرى بالمشاركة الافتراضية أو بالمشاركة الشخصية والافتراضية. وترد أمثلة محددة عن هذا التأثير في إطار جميع البرامج الفرعية. وكان للتغييرات في المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة تأثير أيضا على النتائج المتوقعة لعام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 1 و 5 و 6 و 7 و 8 والعنصر 1 من البرنامج الفرعي 9.

16-16 وفي الوقت نفسه، تم مع ذلك تعديل بعض المنجزات المستهدفة والأنشطة المقررة، وتم تحديد أنشطة جديدة خلال عام 2020، ضمن النطاق العام لأهداف البرامج الفرعية، وذلك لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19. وشملت هذه التعديلات والأنشطة الجديدة إعداد ونشر وسائل دعم محدثة في شكل موجزات للسياسات، ومذكرات إرشادية، وتقديم المشورة التنفيذية بشأن مختلف المسائل التي تندرج في إطار ولاية المكتب، بهدف دعم الدول الأعضاء في ما تتخذه من تدابير للتصدي لجائحة كوفيد-19؛ ووضع منهجيات افتراضية تستخدمها الدول الأعضاء لتلبية الاحتياجات البالغة الأهمية؛ وإجراء البحوث والتحليلات بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على المخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين؛ والتعجيل بشراء وتوريد معدات الوقاية الشخصية أو الإمدادات الطبية لتلبية احتياجات الدول الأعضاء، ولا سيما في مكاتب إنفاذ القانون والسجون، وللاشخاص الذين يستخدمون المخدرات. وترد أمثلة محددة عن الأنشطة الجديدة والمعدلة في إطار جميع البرامج الفرعية. وقد أسهمت المنجزات المستهدفة والأنشطة الجديدة والمعدلة في تحقيق نتائج في عام 2020، على النحو المبين في الأداء البرنامجي في إطار البرامج الفرعية 3 و 4 و 5 و 6 و 7 و 8 والعنصر 2 من البرنامج الفرعي 9.

17-16 وتجسيدا لأهمية التحسين المستمر وتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، سيعمّم المكتب الدروس المستفادة والممارسات الفضلى المتعلقة بتعديل وتكييف برامجه نظرا لجائحة كوفيد-19. ومن الأمثلة المحددة على الدروس المستفادة إدراك أن عقد الاجتماعات بالمشاركة الشخصية والافتراضية يعزز المشاركة عن بعد في اجتماعات لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والفريق العامل الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي، وبالتالي يدعم مشاركة الوفود غير الممثلة في فيينا أو غير القادرة على السفر. بيد أن توفير خدمات الاجتماعات بالمشاركة الافتراضية أو بالمشاركة الشخصية والافتراضية في جميع مجالات ولاية المكتب يتطلب المزيد من الموارد من الموظفين، ويضيف طبقة إضافية من العمل التقني والتنظيمي مقارنة بالاجتماعات التي تعقد بالمشاركة الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاجتماعات الحكومية الدولية التي تتطلب خدمات الترجمة الشفوية هي أكثر تكلفة، لأنها تتطلب على تكاليف إضافية لمنصات الترجمة الشفوية عن بعد.

الولايات التشريعية

18-16 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج.

الاتفاقيات

- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972
- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها
- بروتوكول منع قمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

قرارات الجمعية العامة

إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	279/72	التزاما المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال	د-1/30
تعزيز دور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030	183/73	استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب	272/62، 297/64
اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)	306/74	التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها ⁽¹⁾	182/64، 74/78، 198/75
تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني	196/75	استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب	276/68، 282/66، 284/72، 291/70
		تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة لعام 2030	1/70
		الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعبيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام 2030	266/70

قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

ميزانية صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لفترة السنتين 2021-2020	4/28
--	------

قرارات لجنة المخدرات

ميزانية صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لفترة السنتين 2021-2020	9/62
--	------

بيانات لجنة المخدرات وإعلاناتها

الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها	البيان الوزاري المشترك المنبثق عن استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى، في عام 2014، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية
--	--

المنجزات المستهدفة

19-16 يعرض الجدول 1-16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 1-16

المنجزات المستهدفة الشاملة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	3	3	3	3
1 - اجتماعات اللجنة الخامسة	1	1	1	1
2 - اجتماعات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	1	1	1	1

(1) ثمة إشارة خاصة إلى "الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية" (انظر E/2009/28-E/CN.7/2009/12، الفصل أول-جيم).

3 - اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	2	2	2	2
4 - المشاريع المتصلة بالمساواة بين الجنسين	1	1	1	1
5 - المشاريع المتصلة بمهمة التقييم المستقل	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	6	5	5	6
6 - دورات شحذ الأفكار المتعلقة بالمساواة بين الجنسين	4	4	3	4
7 - المؤتمر المعني بالمساواة بين الجنسين	1	—	1	1
8 - مناسبات جانبية بشأن مواضيع تتصل بالمساواة بين الجنسين	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	22	19	22	19
9 - مذكرة توجيهية وأدوات أخرى بشأن مسائل تتصل بالمساواة بين الجنسين	6	1	7	1
10 - التقييمات المستقلة والتقييمات المشتركة والتقييمات على نطاق المنظومة والدراسات التوليفية	15	17	14	17
11 - أدوات التقييم ومنهجيته ونهجه	1	1	1	1
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية دعماً للجهود المتعددة الأطراف في مجالات مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الفساد ومنع الإرهاب، والتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني، حسب الاقتضاء، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي؛ والقيام بأنشطة الدعوة لدى الدول الأعضاء والمجتمع المدني للنهوض بمسائل مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الفساد ومنع الإرهاب، من خلال الإدلاء بكلمات وعقد مؤتمرات ونشر المعلومات والأنشطة الإعلامية وإنشاء الوعي العام، وتمثيل الأمين العام في المناسبات والمحافل الدولية، حسب الاقتضاء				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تطبيق التقييم الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تقارير التقييم الموجزة، والحلقات الدراسية الشبكية، والاستعراضات السنوية				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث محتوى الموقع الشبكي				

أنشطة التقييم

16-20 استرشدت الخطة البرنامجية لعام 2022 بالتقييمات التالية التي أنجزت في عام 2020:

(أ) التقييمات المتعمقة المستقلة:

- 1' التقييم المتعمق المستقل للبرنامج الإقليمي لجنوب شرق آسيا والبرامج القطرية لإندونيسيا وفيت نام وميانمار (البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 4 و 5؛ الحالة: أنجز)؛
- 2' التقييم المتعمق المستقل للبرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: نحو تعزيز ثقافة الشرعية (البرنامج الفرعي 3؛ الحالة: أنجز)؛
- 3' تقييم منتصف المدة المتعمق المستقل للبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية (البرنامج الفرعي 5؛ الحالة: أنجز)؛

- 4' تقييم منتصف المدة المتعمق المستقل للبرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية: مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وصلاته بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب (البرنامج الفرعي 1؛ الحالة: قيد الإنجاز)؛
- 5' تقييم المجموعات النهائي المتعمق المستقل لبرمجة المكتب في غرب ووسط آسيا (البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6؛ الحالة: قيد الإنجاز)؛
- 6' التقييم المتعمق المستقل للبرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعماً للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (البرنامج الفرعي 3؛ الحالة: قيد الإنجاز)؛
- 7' التقييم النهائي المتعمق المستقل للبرنامج العالمي لمنع الإرهاب (البرنامج الفرعي 4؛ الحالة: قيد الإنجاز)؛
- 8' التقييم المستقل على مستوى المكتب بأسره لاستراتيجية وخطة عمل مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 7؛ الحالة: قيد الإنجاز)؛
- 9' تقييم المجموعات المتعمق المستقل لمنتصف المدة لعلاج إدمان المخدرات وعواقبه الصحية والبرنامج المشترك بين المكتب ومنظمة الصحة العالمية بشأن علاج إدمان المخدرات وتوفير الرعاية للمتعاطين (البرنامج الفرعي 2؛ الحالة: المرحلة الأولى)؛
- (ب) التقييمات المستقلة لمشاريع المكتب التالية (البرامج الفرعية 1 و 2 و 3 و 5 و 6)
- 1' تسخير السياسات القائمة على الأدلة لتحسين سلامة المجتمعات في مدن أمريكا اللاتينية وأفريقيا (أنجز)؛
- 2' دعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لتقاوم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (أنجز)؛
- 3' مبادرة مكافحة الجرائم المتصلة بمصائد الأسماك "FishNET" - وهي مشروع مشترك ينفذ في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات (أنجز)؛
- 4' دعم أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (أنجز)؛
- 5' تقديم المساعدة التقنية للمكسيك في تنفيذ بروتوكول منع وجمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (أنجز)؛
- 6' البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات (أنجز)؛
- 7' الإجراءات المتعلقة بقياس الجريمة المنظمة في منطقة غرب البلقان وتقييمها (أنجز)؛
- 8' المبادرة العربية لبناء القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في البلدان العربية (أنجز).

16-21 وروعت في وضع الخطة البرنامجية لعام 2022 نتائج التقييمات المشار إليها أعلاه، والتجميع الوصفي للتقييم للفترة 2017-2018، والتجميع الوصفي للأساليب المبتكرة لمنع الجريمة (عام 2020)، وغيرها من منتجات التقييم التجميعي. فعلى سبيل المثال، أبرز التجميع الوصفي الذي جرى كل سنتين الحاجة إلى تعزيز إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في تصميم مشاريع وبرامج المكتب وتخطيطها وتنفيذها والإبلاغ عنها. وفي هذا السياق، تتمثل إحدى الممارسات الجيدة المحددة من خلال التقييم في الجهود المستمرة التي يبذلها المكتب للدعوة إلى التوعية لدى الشركاء الوطنيين باحتياجات أكثر السكان

عرضة للخطر في وسط آسيا. وعلاوة على ذلك، حُدثت في التجميع الوصفي الذي يجرى كل سنتين الحاجة إلى تحسين الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك جمع بيانات الأداء البرنامجي بصورة أكثر منهجية. ونتيجة للقيّمات المشار إليها أعلاه، ستواصل البرامج الفرعية في المكتب تعزيز النهج المتبع إزاء مسائل المساواة بين الجنسين.

16-22 وترد في ما يلي التقييمات المقررة لعام 2022:

- (أ) مجالات مختارة في البرامج الفرعية للمكتب؛
- (ب) مجموعة مختارة من المناطق والبلدان تمثيلاً مع برمجة المكتب؛
- (ج) تقييمات مستقلة تغطي برامج فرعية ومناطق مختلفة، وتقييمات على مستوى المكتب بأسره.

16-23 ويدرك المكتب أن المساءلة من خلال التقييم هي أكثر ضرورة خلال الأزمة. وفي عام 2022، سيواصل المكتب الاستثمار في إجراء تقييمات مستقلة مراعية للمنظور الجنساني تركز على الاستخدام وتجرى على مستوى المكتب بأسره بما يترجم استراتيجيته إلى قرارات استراتيجية ملموسة مستندة إلى الأدلة والتقييم تُتخذ في إطار التدابير المتخذة للتصدي للمخدرات والجريمة والإرهاب. وسيسهم قسم التقييم المستقل التابع للمكتب في بناء القدرات الوطنية على التقييم، بينما يعمل على تقديم منتجات وخدمات مستمدة من تقييمات مشتركة رفيعة المستوى، تمثيلاً مع توجيهات أهداف التنمية المستدامة وإصلاحات الأمم المتحدة.

برنامج العمل

البرنامج الفرعي 1

مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الهدف

16-24 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع.

الاستراتيجية

16-25 للإسهام في بلوغ هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز التعاون الدولي فيما بين السلطات المعنية ضمن الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والشركاء الآخرين، وذلك من خلال مبادرات عالمية وإقليمية وأقاليمية. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً التشجيع على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، والتشجيع على تنفيذها. وسيواصل البرنامج الفرعي دعم أعمال مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك دعم آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها. وسيحقق ذلك بمساعدة الدول الأطراف على المشاركة بنجاح في عملية الاستعراض، سواء بوصفها من البلدان الخاضعة للاستعراض أو القائمة بعملية الاستعراض، وفقاً للمهام الموكلة إلى الأمانة في الإجراءات والقواعد المتعلقة بتشغيل آلية الاستعراض، وورثنا بوجود الموارد المطلوبة. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً عمله المعياري والتفريقي في مجال مكافحة الجرائم الناشئة والمتغيرة مثل الجرائم السيبرانية، والاتجار بالململكات الثقافية، وجرائم الحياة البرية والجريمة التي تؤثر على البيئة. وقررت الجمعية العامة، في قرارها 247/74، إنشاء لجنة خبراء حكومية دولية مخصصة مفتوحة العضوية، تُمثّل فيها جميع الأقاليم، لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الإجرامية. ومن خلال البرنامج الفرعي، سيقوم المكتب بدور الأمانة للجنة الحكومية الدولية المخصصة، وسيدعم الدول الأعضاء في التحضير لدوراتها.

16-26 وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا تقديم المساعدة التقنية للملائمة للدول الأعضاء. وسيواصل البرنامج الفرعي بناء قدرات السلطات المركزية وغيرها من الجهات الفاعلة في العدالة الجنائية في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية، والقيام بدور الميسر لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة من خلال دعمه لشبكات التعاون القضائي الدولي ولفرادى الدول الأعضاء، ولا سيما في قضايا الاتجار. وسيساعد ذلك الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

16-27 وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز حظر المواد المهربة ودعم التعاون في مجال العدالة الجنائية في أعقاب عمليات الحجز على امتداد طرق الاتجار بالمخدرات بهدف تعطيل نشاط جماعات الجريمة المنظمة التي تقف وراءها. وبذلك، سيربط البرنامج الفرعي بين الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى، وسينفذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. وعلاوة على ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي بشكل استباقي استخدام أساليب التحري الخاصة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإجراء ما يتصل بذلك من تحقيقات في الجريمة المنظمة، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بما في ذلك الأهداف 5 و 8 و 10 و 15 و 16 و 17.

16-28 وسيواصل البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في تطبيقها لبروتوكولات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والأسلحة النارية. وبالنسبة للأسلحة النارية، سيقوم البرنامج الفرعي بدعم وضع تشريعات وسياسات ترمي إلى الحد من صنع الأسلحة النارية وأجزائها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وتوفير التدريب على التحقيق والملاحقة القضائية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة، ودعم جمع البيانات وتحليلها على الصعيد العالمي بشأن الاتجار بالأسلحة النارية من أجل بناء قاعدة من الأدلة لاتخاذ قرارات استراتيجية على مستوى السياسات والعمليات، مما سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

16-29 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

- (أ) زيادة التعاون الدولي لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الجديدة والناشئة والتحقيق فيها وملاحقتها قضائياً، وتعزيز القدرات المؤسسية والتشريعية للقيام بذلك، بسبل منها عملية آلية استعراض التنفيذ؛
- (ب) الحد من الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية وغيرها من المواد المهربة نتيجة لزيادة التعاون الدولي وتقنيك أعداد أكبر من الجماعات الإجرامية المنظمة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-30 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، والأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

تعزيز التعرف على حالات الاتجار بالبشر وإحالتها في ملاوي

16-31 في كل عام، يقع آلاف الرجال والنساء والأطفال في أيدي المتجرين، في بلدانهم وخارجها. ويتأثر كل بلد في العالم تقريباً بالاتجار بالأشخاص، سواء كان بلداً من بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد للضحايا. ويدعم البرنامج الفرعي البلدان الشريكة، بما فيها ملاوي، في تعزيز التدابير التي تتخذها للتصدي للاتجار بالأشخاص. وقدم البرنامج الفرعي الدعم لإنشاء هيئات تنسيق مشتركة بين الوكالات لزيادة التعرف على ضحايا الاتجار وإحالتهم. وبالإضافة إلى ذلك، وفر البرنامج الفرعي التدريب لموظفي إنفاذ القانون في الخطوط الأمامية على تطبيق "قانون الاتجار بالأشخاص: الأنظمة وإجراءات التشغيل الموحدة وآلية

الإحالة الوطنية، بناء على طلب من وزارة الأمن الوطني. وعلاوة على ذلك، وضع البرنامج الفرعي منهاجا تدريبيا متخصصا لائترة الشرطة في ملاوي يتعلق بالاتجار بالأشخاص، بما في ذلك التعرف على الضحايا، ودعم الجهود الوطنية لجمع البيانات وتحليلها. وأسهم البرنامج الفرعي في التعرف على 228 ضحية (77 شخصا بالغاً، منهم 61 ذكراً و 16 أنثى، و 151 طفلاً) في ملاوي بين كانون الأول/ديسمبر 2018 وأذار/مارس 2020.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-32 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من مقاضاة أربعة أشخاص بتهمة الاتجار بالأشخاص في الربع الأول من عام 2020 في ملاوي (انظر الجدول 16-2).

الجدول 16-2

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
البدء بمشروع جديد مع حكومة ملاوي بشأن تعزيز قدرات موظفي إنفاذ القانون في مقاضاة أربعة أشخاص بتهمة الاتجار	الخطوط الأمامية على تطبيق "قانون الاتجار	بالأشخاص في الربع الأول من عام 2020 في
الاتجار بالأشخاص	بالأشخاص: الأنظمة وإجراءات التشغيل	ملاوي
	الموحدة وآلية الإحالة الوطنية	

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

16-33 نظراً لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، عدل البرنامج الفرعي تواريخ الدورة السابعة للفريق العامل المعني بالأسلحة النارية، وعقد جميع الاجتماعات الحكومية الدولية بالمشاركة الافتراضية أو بالمشاركة الشخصية والافتراضية، مع السماح لمندوب واحد لكل وفد بالحضور الفعلي، وتخفيض مدة الاجتماعات من ثلاث ساعات إلى ساعتين. وأرجأ البرنامج الفرعي أيضاً تنظيم حملات جمع الأسلحة التي كان من المقرر تنظيمها في عام 2020. وعلاوة على ذلك، أجلت الدورة التنظيمية للجنة المخصصة التي أنشأتها الجمعية العامة في قرارها 247/74 إلى عام 2021، وفق ما قررت الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، عدل البرنامج الفرعي أنشطة التدريب والتوجيه الشاملة التي يقدمها إلى وحدات مراقبة الموانئ بحيث تنظم من خلال الإنترنت. وجرى أيضاً تكييف أنشطة التدريب والتوجيه المقدمة لسلطات إنفاذ القانون والمدعين العامين فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة النارية وإساءة استخدامها، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، وتنفيذ تلك الأنشطة عن بعد. وكان لبعض هذه التغييرات تأثير على الأداء البرنامجي في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 أدناه.

16-34 ومع ذلك، حدد البرنامج الفرعي في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك إصدار عدة موجزات للسياسات بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على الجريمة المنظمة، بما في ذلك موجز مواضيعي عن تأثير جائحة كوفيد-19 على الاتجار بالأشخاص. وقد وضع البرنامج الفرعي هذه التوجيهات استناداً إلى تقييم سريع في إطار التدابير المتخذة للتصدي لعواقب الجائحة ومساعدة الدول الأعضاء على التكيف ومواصلة المهمة الجماعية المتمثلة في حماية ضحايا الاتجار ومنع هذه الجريمة ومكافحتها. وقد ترجم الموجز، الذي يتضمن توصيات ملموسة لاتخاذ إجراءات، إلى ست لغات (الإسبانية والإنجليزية والبرتغالية والروسية والعربية والفرنسية).

النتائج المقررة لعام 2022

16-35 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة، وبالتالي تبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: جريمة في صندوق - تهريب الكوكايين⁽²⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-36 يقدم البرنامج الفرعي الدعم لحكومة كولومبيا لإنشاء وحدات إضافية لمراقبة الموانئ. وكان على البرنامج الفرعي أن يعدل الأنشطة والدعم المقررين في ضوء نقشي جائحة كوفيد-19. فبدلاً من أنشطة بناء القدرات المقرر تنظيمها بالحضور الشخصي لجميع وحدات مراقبة الموانئ العشر المنشأة حديثاً بشأن تحديد وتفتيش الشحنات الشديدة الخطورة، ركز البرنامج الفرعي أنشطته التدريبية على المركز الأساسي لتحديد السمات والاستهداف وخمس وحدات لمراقبة الموانئ. وبالإضافة إلى ذلك، قام البرنامج الفرعي بتجريب تدريب عالمي عبر الإنترنت مع سلطات الجمارك وغيرها من سلطات إنفاذ القانون في البلدان الشريكة لتبادل المعلومات المباشرة عن أنشطة الاتجار بالمخدرات بين البلدان والمناطق. وحتى الآن، أُنجزت 185 دورة تدريبية عبر الإنترنت، وجرى تدريب 1 925 موظفاً عبر الإنترنت.

16-37 وأسهم العمل المذكور أعلاه في توقيع مذكرات تفاهم مع أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما فيها كولومبيا، وبدء تشغيل خمس وحدات لمراقبة الموانئ في ذلك البلد، وهو ما لم يشكل أداءً مستوفياً للهدف المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 والمتمثل في توقيع مذكرات تفاهم مع أربعة بلدان في المنطقة، وبدء تشغيل 10 وحدات لمراقبة الموانئ في البلد. وحالت التحديات والصعوبات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 دون عمل وحدة الجمارك في وحدات مراقبة الموانئ، وتسببت في حدوث تأخير في بدء تنفيذ المنهج التدريبي لموظفي الجمارك.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-38 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعديل منهجه التدريبي لتقديم حلقات عمل افتراضية بشأن إدارة المخاطر وأمن سلاسل الإمداد وتيسير التجارة في الموانئ البحرية، وسيشرع في تنفيذ برنامج إرشادي مدته ثلاث سنوات لكفالة تبادل المعلومات والتعاون بين الوحدات الجديدة والمنشأة بالفعل. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 16-3).

الجدول 16-3

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
كولومبيا تجتمع مع مسؤولي البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات لمناقشة	كولومبيا توقع اتفاقاً لتصبح بلداً مشاركاً في البرنامج العالمي لمراقبة	توقيع مذكرات تفاهم مع أربعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما فيها	بدء تشغيل الوحدات الجديدة لمراقبة الموانئ بكاملاً طاقتها ونجاحها	تنفيذ وحدات مراقبة الموانئ عمليات ضبط الكوكايين

(2) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 16)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
أنشطة تنفيذ البرنامج في البلد في المستقبل	الحاويات وتوافق على بدء أنشطة التنفيذ الأولية	كولومبيا، وبدء تشغيل خمس وحدات لمراقبة الموانئ في البلد	في منع عبور السلع المحظورة للحدود	بما يمنع عبور السلع المحظورة للحدود

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتعشّي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعميم استخدام الأدلة الجنائية الرقمية⁽³⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-39 واصل البرنامج الفرعي توفير بناء القدرات للدول الأعضاء في مجال الأدلة الجنائية الرقمية. وشمل ذلك توفير المعدات والبرمجيات، وتدريب المحللين والمحققين والقضاة، وتعميم القدرات الجديدة في الإجراءات التي تتخذ في إطار "العمل المعتاد". وبالإضافة إلى توفير أنشطة بناء القدرات المحددة الأهداف لوحدة الأدلة الجنائية الرقمية المنشأة بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء، وسع البرنامج الفرعي نطاق خدماته لكفالة أن تؤدي القدرات التشغيلية للبلدان إلى تعزيز التعاون الدولي، لأن البلدان التي تتمتع بالقدرات نفسها يمكنها أن تتعاون فيما بينها بطريقة متناسبة وقانونية وخاضعة للمساءلة وسريعة.

16-40 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة معارف وقدرات وحدة الأدلة الجنائية الرقمية في مجال معالجة الأدلة الرقمية، وهو ما شكل أداء مستوفياً للهدف المقرر المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-41 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيوفد البرنامج الفرعي موجهاً متخصصاً في مجال مقاضاة الجرائم السيبرانية إلى غرب أفريقيا لكفالة تلقي السلطات الوطنية في بلدان المنطقة المساعدة المتخصصة والمصممة خصيصاً. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 16-4).

الجدول 16-4

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
يعمل المكتب عن كثب مع الدولة العضو لتلبية طلباتها في الحصول على التدريب والتوجيه للتصدي للتحديات التقنية والقانونية التي تطرحها	تتعاون قوة الشرطة الوطنية والمكتب لإنشاء أول مختبر للأدلة الجنائية الرقمية من أجل تلبية الاحتياجات المحددة للبلد	زيادة في معارف وقدرات وحدة الأدلة الجنائية الرقمية	تكتسب قوات الشرطة الوطنية القدرة على تحليل الوسائط الرقمية في أكثر من 2 000 قضية جنائية في السنة	تقوم قوات الشرطة والمدعون العامون في غرب أفريقيا بتحليل استخدام الوسائط الرقمية في القضايا الجنائية

(3) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 16)/Corr.1 و A/75/6 (Sect. 16)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
التكنولوجيات والأجهزة الجديدة				

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جانحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: مواءمة الأطر التشريعية والمؤسسية وتعزيز التعاون الدولي والنهج القائمة على الأدلة بما يتماشى مع بروتوكول الأسلحة النارية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-42 شجع البرنامج الفرعي على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول الأسلحة النارية المكمل لها، والصكوك العالمية والإقليمية ذات الصلة المتعلقة بالأسلحة النارية، كما شجع على تنفيذ تلك الصكوك، وقدم الدعم لمواءمة الأطر التشريعية بغية تيسير التعاون القضائي ومنع الجماعات الإجرامية المنظمة من استغلال الثغرات القانونية للقيام بأنشطتها. وأسهم البرنامج الفرعي في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والجرائم ذات الصلة، وذلك من خلال دعمه لوضع السياسات والتشريعات والإجراءات المتخذة في مجال العدالة الجنائية استناداً إلى الأدلة، بما في ذلك تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الأفريقي من خلال جماعة الممارسين التابعة له وما اتخذته من إجراءات تنفيذية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

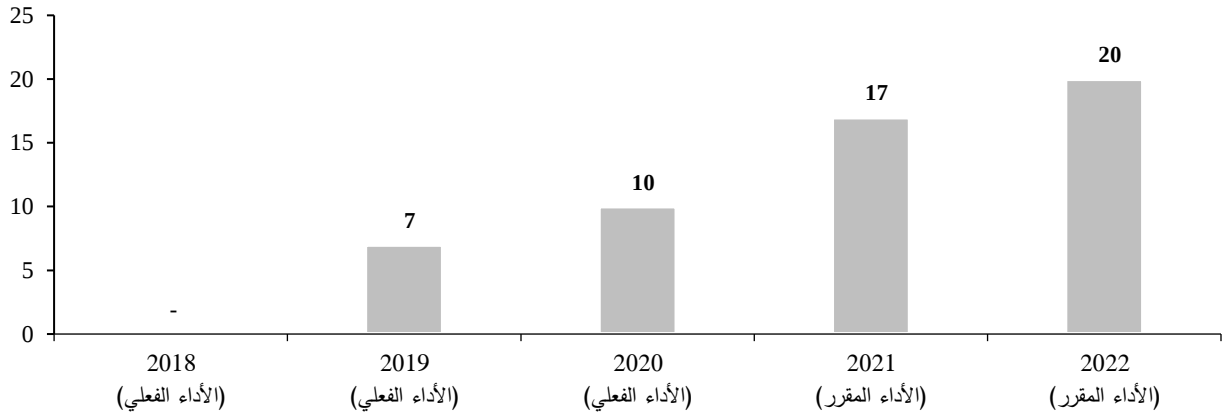
16-43 تُمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في الحاجة إلى زيادة جهوده فيما يتعلق بتبادل المعارف والتوعية بمسألة الأسلحة النارية والإجراءات الدولية المتصلة بها فيما بين الدول الأعضاء. ويحتاج البرنامج الفرعي أيضاً إلى تقديم دعم إضافي في شكل مساعدة تشريعية لتعزيز الأطر التشريعية والمؤسسية الرامية للتصدي لصناعة الأسلحة النارية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، تمشياً مع الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيجري البرنامج الفرعي تقييمات للأطر التشريعية الوطنية، عند الطلب، وسيقدم المساعدة التشريعية التي ستؤدي إلى اعتماد أطر تشريعية ومؤسسية ملائمة، تمشياً مع بروتوكول الأسلحة النارية والصكوك ذات الصلة. ومن خلال مجموعة متنوعة من المبادرات والإجراءات الموجهة نحو العمليات، مثل برامج التدريب المصممة خصيصاً، والتوجيه ودعم منصات التعاون، سيعزز البرنامج الفرعي أيضاً قدرات العدالة الجنائية، وسيشجع على المزيد من التعاون وتبادل المعلومات بصورة مباشرة عبر الحدود بين الممارسين والمدعين العامين، لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وتعزيز فهم ورصد تدفقاته غير المشروعة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-44 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد 20 دولة عضواً أطراً تشريعية ومؤسسية تتماشى مع بروتوكول الأسلحة النارية والصكوك ذات الصلة (انظر الشكل الأول من الباب 16).

الشكل الأول من الباب 16

مقياس الأداء : عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت أطرا تشريعية ومؤسسية تتماشى مع بروتوكول الأسلحة النارية والصكوك ذات الصلة (العدد التراكمي)



الولايات التشريعية

16-45 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص	1/72	وضع برنامج فعال للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية	152/46
متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	192/72؛ 184/73	إعادة تنظيم مهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتغييرات التي يلزم إدخالها على الإطار الاستراتيجي	227/65
تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص	195/72	تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الآثار الضارة للتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الأنشطة الإجرامية	177/66
الاتجار بالنساء والفتيات	146/73	تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجار بها	186/68
مسيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة	185/73	إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين	1/71
مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية	187/73؛ 247/74	التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها	211/71؛ 198/72؛ 178/74
تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات لتدعيم التدابير الوطنية والتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية، بما يشمل تبادل المعلومات	173/74	تدعيم وتعزيز التدابير الفعالة والتعاون الدولي في مجال التبرع بالأعضاء وزرعها لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم والاتجار بالأعضاء البشرية	322/71؛ 189/73
تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني	196/75		

قرارات مجلس الأمن

2338 (2017)

2331 (2016)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

18/2017	تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص	23/2019	مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلاتها بالاتجار غير المشروع بالمعادن الثمينة والتعدين غير القانوني، ولا سيما بتعزيز أمن سلسلة توريد المعادن الثمينة
---------	---	---------	---

قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

1/25	منع ومكافحة الاتجار بالأعضاء البشرية والاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم	4/27	تعزيز تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص
4/26	تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الجريمة السيبرانية	5/27	التعاون الدولي على مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية
2/27	منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص الذي يبيّسه الاستغلال الإجرامي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات	2/28	مكافحة تهريب البضائع التجارية في الحالات التي تندرج ضمن نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
3/27	تحسين حماية الأطفال من الاتجار بالأشخاص، بطرائق منها التصدي للاستغلال الإجرامي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات	3/28	تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية بهدف التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

1/8	تعزيز فعالية السلطات المركزية المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية من أجل التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية	4/8	تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمساعدة التقنية من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
2/8	آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها	1/9	إنشاء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها
3/8	تعزيز تنفيذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	2/9	تعزيز وكفالة التنفيذ الفعال لبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

المنجزات المستهدفة

16-46 يعرض الجدول 16-5 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-5

البرنامج الفرعي 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	
32	32	15	32	ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
				وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
32	32	15	32	1 - وثائق مؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها ووثائق أفرقتها العاملة
26	26	15	26	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
26	26	15	26	2 - اجتماعات مؤتمر الأطراف، بما في ذلك اجتماعات أفرقتها العاملة
				باء - توليد المعارف ونقلها
12	12	12	12	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

اللغة واللغة الفرعية

3	3	3	3	3 - مشاريع التعاون التقني لمنع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها
4	4	4	4	4 - مشاريع التعاون التقني لمنع الاتجار بالسلع المحظورة ومكافحته
2	2	2	2	5 - مشاريع التعاون التقني لمنع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين ومكافحتها
3	3	3	3	6 - مشاريع التعاون التقني لمنع الجريمة السيبرانية وغسل الأموال ومكافحتها
3	3	3	3	المنشورات (عدد المنشورات)
3	3	3	3	7 - منشورات عن الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع
-	-	4	-	المواد التقنية (عدد المواد)
-	-	4	-	8 - مواد تقنية متصلة بجائحة كوفيد-19 والجريمة المنظمة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الخدمات الاستشارية بشأن الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها لما لا يقل عن 15 دولة من الدول المتبقية غير الأطراف في تلك الصكوك؛ وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن التنفيذ التشريعي للصكوك لما لا يقل عن 20 دولة من الدول الأطراف؛ والقيام بأنشطة الدعوة المستمرة بشأن تنفيذ الصكوك لجميع الدول الأطراف الـ 190. وتوفير خدمات مماثلة لما لا يقل عن خمس دول أعضاء والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات فيما يتعلق بالاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تعهد بوابة "شيرلوك" (بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة) التي تحتوي على أكثر من 10 000 مقتطف تشريعي مشروح وأكثر من 3 000 موجز حالة تغطي 15 نوعاً من أنواع الجرائم.

البرنامج الفرعي 2

الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية

الهدف

16-47 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في كفاءة شمول وتوازن سبل مواجهة مشكلة المخدرات العالمية، عن طريق تحقيق التكامل بين خفض الطلب وما يتصل به من تدابير، وخفض العرض وما يتصل به من تدابير، وتعزيز التعاون الدولي.

الاستراتيجية

16-48 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز النهج التي تستند إلى الحقوق وتركز على الصحة العامة وتراعي المنظور الجنساني وتستمد أسسها من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتتماشى مع الأدلة العلمية. وسيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على وضع و/أو توسيع نطاق نهج وخدمات الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج إدمانها، وعلى رعاية وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات. وسيساعد البرنامج الفرعي أيضاً الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على إنشاء و/أو توسيع نطاق خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم، وخدمات الدعم للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، بما في ذلك الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن والأشخاص الموجودون في السجون وغيرها من الأماكن المغلقة. وبالإضافة إلى ذلك، سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في إنشاء و/أو توسيع نطاق الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة وتوافرها، مع منع استخدامها لأغراض غير طبية. وسيحقق التقدم في كل مجال من هذه المجالات من خلال أنشطة الدعوة وتقديم المساعدة التقنية، وبناء القدرات، وتنظيم دورات إقليمية للتخطيط الاستراتيجي، ودعم وضع السياسات، وعقد مشاورات أفارقة

الخبراء والمؤتمرات؛ وتوفير المعايير والمبادئ التوجيهية التنفيذية القائمة على العلم والأدلة؛ وإعداد وتعميم الأدلة، ومجموعات الأدوات، والتقارير، وورقات المناقشة المستندة إلى العلم والأدلة.

16-49 وسيساعد البرنامج الفرعي أيضا الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على بناء وتعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية التي تتسم بالتهميش والفقر وانعدام الأمن وعدم كفاية سيادة القانون، من خلال تعزيز سبل العيش المستدامة للحد من الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات من خلال التنمية البديلة، بما في ذلك التنمية البديلة الوقائية، عند الاقتضاء. وسيواصل البرنامج الفرعي دعم إنتاج السلع الاستهلاكية العالية الجودة، مثل البن والزعفران والكافو، التي يمكن بيعها بسعر ممتاز، بالتعاون مع القطاع الخاص وبما يتماشى مع الهدفين 1 و 8 من أهداف التنمية المستدامة. وسيتحقق تقدم في هذا المجال من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء لتعزيز الاتساق فيما يتخذ من تدابير سياسية ومؤسسية؛ والنهوض بنظم الصحة والعدالة الوطنية وما تتخذه من تدابير؛ وتنفيذ برامج تنفيذية لمكافحة الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات والاتجار بالمخدرات.

16-50 وسيسهم البرنامج الفرعي أيضا في تحقيق هذا الهدف من خلال العمل على الحد من توريد المخدرات غير المشروع. وسيحقق ذلك من خلال دعمه للتعاون العالمي والإقليمي والأقاليمي في مكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق تشجيع تبادل الاستخبارات الجنائية وتشجيع العمليات المتعددة الأطراف التي تستهدف المنظمات الإجرامية الدولية الضالعة في الاتجار بالمخدرات، مع العمل في الوقت نفسه بالتآزر مع البرنامج الفرعي 1، وبما يشمل تقديم مساعدة تقنية معززة على درجة أعلى من التنسيق وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا على بناء قدرات النظراء الوطنيين على كشف الجرائم المتصلة بالمخدرات ومنعها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا، وتعزيز مراقبة الحدود البحرية والجوية والبرية، وتحديد شبكات الاتجار بالمخدرات وتقنياتها. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي، بالتنسيق مع البرنامج الفرعي 1، بتعزيز شبكة مؤسسات التدريب في مجال إنفاذ القانون (الشرطة والجمارك والوكالات المتخصصة في إنفاذ قوانين المخدرات وغيرها) لحفز تبادل الممارسات الفضلى والمناهج والمنهجيات والمواد التدريبية. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 3 و 4 و 5 و 10 و 16.

16-51 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تعزيز فرص بناء القدرات عبر الإنترنت وتوسيع نطاق تبادل البيانات والبحوث والممارسات الفضلى عبر المنصات الإلكترونية على سبيل التعاون، مما سيسمح لأصحاب المصلحة الوطنيين بتكثيف مهاراتهم مع الوضع الناتج عن الجائحة. وسيستكشف البرنامج الفرعي أيضا وسائل بديلة لدعم الخدمات الأساسية، مثل علاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات والعواقب الصحية لذلك، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية، ليكفل بذلك استمرارية الخدمات المقدمة للأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات في المجتمع المحلي وفي بيئات السجون وفي الظروف الأخرى التي تتطلب على مخاطر. وأخيرا، سيسعى البرنامج الفرعي إلى دعم توفير البنية التحتية الأساسية والنفوذ إلى الأسواق لبدائل الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات، ليحافظ بذلك على سبل العيش في المجتمعات المهمشة.

16-52 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن

(أ) زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة التي تشمل التدخلات القائمة على الأدلة في مجالات الوقاية من تعاطي المخدرات، وعلاج إدمان المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير العلاج والرعاية للمصابين به، والحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة، مع منع استخدامها لأغراض غير طبية؛

- (ب) تحسين نوعية الحياة وتنوع الدخل المشروع والمستدام للأسر في المناطق الريفية المتضررة من الزراعة غير المشروعة لمحاصيل المخدرات؛
- (ج) العمل المشترك والمنسق من قبل سلطات إنفاذ القانون لتعقب وتفكيك الشبكات التي تعمل في إنتاج المخدرات والاتجار بها.

الأداء البرنامجي في عام 2020

53-16 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

حصول مقدمي الخدمات على الدعم اللازم لتنفيذ خفض الطلب على المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والتنمية البديلة على نحو متكامل

54-16 شجع البرنامج الفرعي جهود خفض الطلب على المخدرات وفقا لآخر البحوث والأدلة العلمية من خلال وضع معايير دولية ووثائق توجيهية جرى تحويلها إلى مناهج دراسية من المقرر تدريسها على مستوى التعليم العالي وفي إطار التطوير المهني المستمر. ومن الأمثلة على ذلك المنهج الدراسي للوقاية الشاملة الذي جرى تدريسه وفقا للمعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات التي وضعها المكتب بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية.

55-16 وواصل البرنامج الفرعي العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني لضمان اتساق التنفيذ في إطار البيانات التعليمية. وبسبب جائحة كوفيد-19، تعرّض التدريس الحضوري، وهو ما استدعى اللجوء إلى التدريس بصيغة مختلطة مع نقل المواد إلى منصات إلكترونية. وأصدر البرنامج الفرعي أيضا توجيهات فورية متضمنة لرسوم بيانية عن احتياجات من يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وكيفية ضمان استمرارية توفير هذه الخدمات لهم، وعن توفير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية لمن يتعاطون المخدرات في سياق جائحة كوفيد-19، ووقاية نزلاء السجون من مرض فيروس كوفيد-19 وكبحه في أوساطهم. واستادا إلى تلك التوجيهات، يسر المكتب تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية على الصعيدين القطري والإقليمي لصانعي القرار وأصحاب المصلحة في كل مجال من هذه المجالات المواضيعية الثلاثة. وأنتجت أيضا مواد إضافية جرى التركيز فيها على الوقاية من تعاطي المخدرات، لا سيما تنشئة الأطفال في ظل جائحة كوفيد-19، وتوجيهات أخرى بشأن الحفاظ على سلامة الأطفال. وقُدمت أيضا توجيهات للدول الأعضاء لتسليط الضوء على أهمية البالغة التي تتسم بها إمكانية حصول المرضى بالقدر الكافي على الأدوية الخاضعة للمراقبة وتوافرها أثناء نقشي جائحة عالمية. وترجمت جميع المواد إلى لغات متعددة.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

56-16 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من استمرار تقديم الخدمات خلال جائحة كوفيد-19 لمن يتعاطون المخدرات ولنزلاء السجون من قبل مقدمي الخدمات المتصلة بالوقاية من تعاطي المخدرات ومن فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المتعاطين والمصابين بالفيروس وتقديم الرعاية لهم (انظر الجدول 16-6).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
تعزيز معارف ومهارات المهنيين وواضعي السياسات في مجالات خفض الطلب على المخدرات، وتوفير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، والتنمية البديلة	تعزيز قدرات واضعي السياسات والعاملين في مجال الرعاية الصحية والشركاء من المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في ثلاث مناطق في مجالات خفض الطلب على المخدرات، وتوفير الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، والتنمية البديلة	استمرار تقديم الخدمات خلال جائحة كوفيد-19 لمن يتعاطون المخدرات ولنزلاء السجون من قبل مقدمي الخدمات المتصلة بالوقاية من تعاطي المخدرات ومن فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المتعاطين والمصابين بالفيروس وتقديم الرعاية لهم

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج الفرعية

57-16 نظرا لأثر جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، قام البرنامج الفرعي بتقصير مدة أو تأجيل ما كان مقترحا من اجتماعات وتدريب وبناء قدرات لأصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتصل بالأنشطة الميدانية والإقليمية المتعلقة بالوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المصابين بالاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم، وخدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به وتقديم الرعاية لهم، وذلك نظرا لأن النظراء الرئيسيين في وزارات الصحة، والشركاء الصحيين الآخرين قد أعطوا الأولوية في الموارد المتاحة للوضع الناجم عن جائحة كوفيد-19. وحول المكتب أيضا أنشطة بناء القدرات إلى منتديات إلكترونية، كلما أمكن ذلك، نظرا للقيود التي كانت مفروضة على السفر. وفيما يتعلق بتخفيض العرض، ألغى البرنامج الفرعي أنشطة التدريب والتوجيه الحضرية التي كانت مقررة في الدول الأعضاء المشاركة لفائدة وحدات مراقبة الموانئ، ووحدات مراقبة الشحن الجوي، وفرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات. وأعدت مناسبات تدريبية على شبكة الإنترنت لكي تحل محلها ضمنا لاستمرارية التنفيذ بالقياس إلى الهدف. وبالإضافة إلى ذلك، تأجلت، نتيجة لجائحة كوفيد-19، بعثة تقييم الموانئ التي كان من المقرر إيفادها إلى ملاوي.

58-16 ومع ذلك في الوقت نفسه، أعد البرنامج الفرعي ونشر العديد من الوثائق التوجيهية لمساعدة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين والمستفيدين، وذلك دعماً لتقديم الخدمات على نحو متواصل وقائم على العلم وأمن خلال جائحة كوفيد-19 إلى الأشخاص الضعفاء، مثل من يتعاطون المخدرات أو يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، ونزلاء السجون، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية و/أو التهاب الكبد C. ونظم البرنامج الفرعي تقديم المشورة والعلاج النفسي الاجتماعي عن طريق الهاتف وغيره من وسائل تقديم الخدمات عن بعد للأباء والأمهات والأشخاص الآخرين الذين يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات. وأسهم المنجز المستهدف الجديد في بلوغ النتائج لعام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبينة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

59-16 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديتين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وبالتالي تبيانان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: معالجة تعاطي المخدرات والاضطرابات الناجمة عن تعاطيها وما يرتبط بذلك من عواقب في أفريقيا⁽⁴⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-60 واصل البرنامج الفرعي إجراء التدريب لوضعي السياسات على بدائل الإذانة أو العقوبة على جرائم المخدرات، وواصل بناء قدرات الشركاء الوطنيين في دائرة السجون الكينية في مجال توفير العلاج والرعاية، وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بعلاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات ووفقاً لمعايير الشبكة الدولية لمراكز موارد علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم، وهي حزمة تدريبية تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحسين جودة خدمات العلاج من المخدرات عن طريق الارتقاء بالمستوى المعرفي وبالمهارات للمهنيين العاملين في مجال الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات.

16-61 كما قام البرنامج الفرعي بتجربة برامج قائمة على الأدلة للأسر لمنع تعاطي المخدرات وغيرها من السلوكيات الخطيرة، بما في ذلك خلال جائحة كوفيد-19، في أوساط الأطفال والشباب، وجرى ذلك على وجه الخصوص في جمهورية تنزانيا المتحدة، وكوت ديفوار، ونيجيريا. وعلاوة على ذلك، ساعد المكتب نيجيريا على تعزيز نظامها الوطني لمراقبة المخدرات لضمان الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة مع منع استخدامها غير الطبي في الوقت نفسه. وعلاوة على ذلك، عقد البرنامج الفرعي اجتماعاً افتراضياً، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، حضره أكثر من 250 من المهنيين العاملين في مجال الصحة وفي مجال العدالة ووضعي السياسات بشأن بدائل السجن أو العقوبة.

16-62 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تنفيذ الدول الأعضاء التي تتلقى المساعدة من المكتب تدابير عملية لتوفير بدائل للإذانة أو العقوبة، وفي قيامها بتحسين فرص حصول من يتعاطون المخدرات على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك من يقع لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية، تمثيلاً مع المبادئ التوجيهية الوطنية واستناداً إلى المعايير الدولية، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-63 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، واستجابةً للتطورات التي استجبت مؤخراً، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل تركيزاً جغرافياً أوسع نطاقاً، وتوسيع نطاق تقديم الدعم في مجالات خفض الطلب على المخدرات، والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، والخدمات الصحية لمن يقع لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية إلى دول أعضاء أخرى في أفريقيا. ويُعرض التقدم المتوقَّع ضمن مقياس الأداء المحدَّث المبين أدناه (انظر الجدول 16-7).

الجدول 16-7

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
نقص في ما يُتاح لمن يتعاطون المخدرات من الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية	تحسين فرص حصول من يتعاطون المخدرات على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية	اعتماد الدول الأعضاء التي تتلقى المساعدة من المكتب تدابير لتوفير بدائل للإذانة أو العقوبة،	تنفيذ الدول الأعضاء التي تتلقى المساعدة من المكتب تدابير عملية لتوفير بدائل للإذانة أو	تحسين فرص حصول من يتعاطون المخدرات، بما في ذلك من يقع لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية، على

(4) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 16)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
المجتمعات المحلية ومن بدائل الإدانة أو العقوبة، وانعدام الاستمرارية في الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية بين ما يُقدم منها في المجتمعات المحلية وما يُقدم في السجون	وعلى بدائل لتدابير الإدانة أو العقوبة، بما في ذلك من يقع لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية	وقيامها بتحسين فرص حصول من يتعاطون المخدرات على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك من يقع لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية، تمشيا مع المبادئ التوجيهية الوطنية واستنادا إلى المعايير الدولية	العقوبة، وقيامها بتحسين فرص حصول من يتعاطون المخدرات على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك من يقع لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية، تمشيا مع المبادئ التوجيهية الوطنية واستنادا إلى المعايير الدولية	خدمات خفض الطلب على المخدرات والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والخدمات الصحية

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: أخذ بلدان مختارة في أفريقيا بنهج متوازن ومتكامل لخفض الطلب على المخدرات وخفض العرض منها⁽⁵⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-64 في سياق الاستراتيجيات المشجعة على اتباع نهج متوازن ومتكامل إزاء خفض الطلب والعرض على حد سواء، أجرى البرنامج الفرعي تقييماً لقدرات اعتراض المخدرات في ميناء لواندا البحري في أنغولا، بغية الاضطلاع هناك بأنشطة في المستقبل تشمل إنشاء وحدة متعددة الوكالات لمراقبة الموانئ. وفي الفترة السابقة لفرض القيود على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19، نفذ البرنامج الفرعي أيضاً نشاطين تدريبيين مع وحدات مراقبة الموانئ ووحدات مراقبة الشحن الجوي في مومباسا، كينيا وكمبالا، أوغندا في شباط/فبراير 2020. ثم حُولت الدورات التدريبية في معظمها إلى صيغ إلكترونية، ونُظِم في أنغولا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، وموزامبيق، وناميبيا ما مجموعه 39 نشاطاً على شبكة الإنترنت ونشاط واحد نُظِم بصيغة مختلطة. وفي أعقاب تخفيف القيود المفروضة على السفر جزئياً، أُجريت خمسة أنشطة توجيهية ميدانية في جمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، وموزامبيق.

16-65 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز وحدات مراقبة الشحن الجوي ووحدات مراقبة الموانئ ذات الصلة في أنغولا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، وموزامبيق، وناميبيا، وذلك في إطار البرامج المتكاملة التي تعالج أيضاً خفض الطلب على المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به وتقديم الرعاية لهم، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في قيام بلدان مختارة باختبار خدمات متكاملة تتعلق بخفض الطلب على المخدرات، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وكمثال على نجاح هذه المبادرات، نفذت وحدة مراقبة الشحن الجوي في مطار جومو كينييата الدولي في نيروبي، خلال مرحلة تدريبها، 11 ضابطية منفصلة للمخدرات الخاضعة للمراقبة، منها الهيروين والكوكايين والقات ومادة MDMA (إكستاسي) والكيتامين والميثامفيتامين وسلفات المورفين. وقد بُذلت جميع الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات على النحو المبين أعلاه من خلال برامج متكاملة تنفذ أيضاً أنشطة لخفض الطلب.

(5) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 16) و A/75/6 (Sect. 16)/Corr.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-66 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته، بحيث يشمل، على وجه الخصوص، إجراء تقييمات والاضطلاع بأنشطة تدريبية وتوجيهية مع وحدات مراقبة الموانئ ووحدات مراقبة الشحن الجوي. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بأنشطة في مجال خفض الطلب على المخدرات على غرار الأنشطة التي جرى تسليط الضوء عليها أعلاه. وسيكثف أيضاً، وفقاً لولايته، الدعم المتعلق بزيادة تيسير الحصول على المخدرات الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية مع تقادي تسريبها واستخدامها غير الطبي. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 16-8).

الجدول 16-8

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
قيام السلطات المختصة بتوسيع معرفتها بالمعايير والمبادئ التوجيهية من أجل وضع تدابير فعالة لخفض الطلب على المخدرات	قيام السلطات المعنية بتعزيز قدرتها على توفير سلسلة متواصلة من خدمات الرعاية لمتعاطي المخدرات	تعزيز وحدات مراقبة الشحن الجوي ووحدات مراقبة الموانئ ذات الصلة في أنغولا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكينيا، ومدغشقر، وموزامبيق، وناميبيا في إطار البرامج المتكاملة التي تعالج أيضاً خفض الطلب على المخدرات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به وتقديم الرعاية لهم	زيادة عدد البلدان التي تقدم خدمات متكاملة في جميع أنحاء القارة	زيادة عدد البلدان التي تتوفر فيها تدابير معززة لخفض العرض والطلب، مع التركيز على زيادة تيسير الحصول على العقاقير الخاضعة للمراقبة ومنع تسريبها

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقش جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: التزام البرامج الوطنية لخفض الطلب على المخدرات بمعايير الجودة

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-67 على الصعيد الوطني، تتنوع استراتيجيات الوقاية من تعاطي المخدرات ما بين طباعة منشورات لتحذير الشباب من خطر المخدرات، وهو أمر ينتج عنه تغير سلوكي طفيف أو لا ينتج عنها تغير أصلاً، وتدخلات الوقاية القائمة على العلم. وتشير الأدلة العلمية إلى أن العمل مع الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية يمكن أن يكفل للأطفال والشباب، ولا سيما أشدهم تهمةً وفقراً، فرصاً للنمو والبقاء سالمين وأصحاء حتى سن البلوغ والشيخوخة. وقد ظل البرنامج الفرعي يشجع جهود خفض الطلب على المخدرات وفقاً لأحدث البحوث والأدلة العلمية من خلال القيام بانتظام بوضع وتحديث معايير دولية ووثائق للتوجيه

التقني، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومن خلال تيسير تبادل أفضل الممارسات. ويستخدم هذه المواد واضعو السياسات والممارسون على الصعيد الوطني، وقد أسهمت في زيادة المعارف وتعزيز السلوكيات الصحية داخل المجتمعات.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

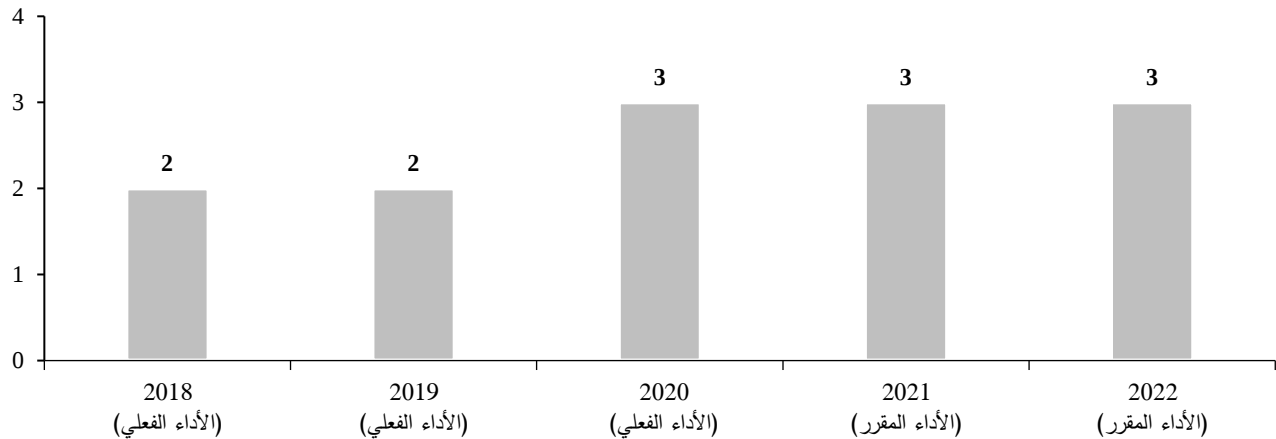
16-68 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أهمية دعم تنفيذ معايير الجودة على المستوى الوطني من أجل ضمان الانتقال من مرحلة المعارف المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات إلى مرحلة الممارسات الصحية المستدامة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستخدم البرنامج الفرعي المعايير الدولية الحالية ووثائق التوجيه التقني التي يجري استكمالها بانتظام، وذلك لدعم الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في وضع وتنفيذ معايير الجودة الوطنية في مجال خفض الطلب على المخدرات، وهو ما سيمكن من توحيد عملية اختيار استراتيجيات الوقاية الفعالة وقياس التقدم المحرز، وسيحرص البرنامج الفرعي في الوقت نفسه على تمتع الممارسين في مجال الوقاية من المخدرات بمستوى عال من التأهيل.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

16-69 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من إطلاق ثلاثة بلدان أخرى كل عام لبرامج هادفة إلى وضع أو تنفيذ برامج وطنية لمعايير الجودة (انظر الشكل الثاني من الباب 16).

الشكل الثاني من الباب 16

مقياس الأداء : عدد البلدان الإضافية التي تطلق كل عام برامج هادفة إلى وضع أو تنفيذ معايير وطنية للجودة



الولايات التشريعية

16-70 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

الاتفاقيات

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988

الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972
اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

قرارات الجمعية العامة

25/73	اليوم الدولي للتعليم	S-20/2	الإعلان السياسي
142/73	التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم	S-26/2	إعلان التزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
144/73؛ 124/74	متابعة الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة وما بعدها	168/49	العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها بصورة غير مشروعة
155/73	حقوق الطفل	160/59	مكافحة زراعة القنب والاتجار به
164/73؛ 164/74	مكافحة التعصب والقبولية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدتهم	179/60	تقديم الدعم إلى أفغانستان بهدف كفاءة التنفيذ الفعال لخطتها الخاصة بتنفيذ مكافحة المخدرات
177/73	حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل	262/60	الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
249/73؛ 239/74	التعاون فيما بين بلدان الجنوب	277/65	الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز : تكثيف جهودنا للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
301/73	الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل	186/67	تعزيز سيادة القانون وإصلاح مؤسسات العدالة الجنائية، وبخاصة في المجالات المتصلة بالنهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات
20/74	الصحة العالمية والسياسة الخارجية: نهج شامل لتعزيز النظم الصحية	193/67؛ 201/69؛ 182/70	التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية
121/74	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	200/69؛ 181/70	الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016
126/74	تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية	211/71؛ 198/72؛ 192/73؛ 178/74	التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها
137/74	دعوة عالمية من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهم	197/72	الترويج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة والالتزامات ذات الصلة في مجال التنمية البديلة والتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي بشأن سياسة متوازنة لمراقبة المخدرات تركّز على التنمية وتعالج المسائل الاجتماعية - الاقتصادية
143/74	التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	2/73	الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى الثالث المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها
170/74	إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب		
274/74	التعاون الدولي من أجل ضمان الحصول على الصعيد العالمي على الأدوية واللقاحات والمعدات الطبية اللازمة لمكافحة كوفيد-19		
196/75	تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني		

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

35/2004	مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مرافق نظام العدالة الجنائية ومرافق الاحتجاز قبل المحاكمة والمرافق الإصلاحية	40/1993	تنفيذ تدابير ترمي إلى منع تحويل السلانف والمواد الكيميائية الأساسية إلى الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية
14/2005	الاتفاق الثنائي النموذجي بشأن اقتسام عائدات الجريمة أو الممتلكات المصادرة المشمولة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988	30/1999	استعراض برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: تدعيم آلية الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات على الصعيد الدولي ضمن نطاق المعاهدات الدولية الموجودة لمراقبة المخدرات ووفقاً للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة
28/2005	تواتر اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أوروبا	14/2001	منع تسريب السلانف المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية
9/2007	الحاجة إلى إيجاد توازن بين طلب وعرض المواد الأفيونية المستعملة في تلبية الاحتياجات الطبية والعلمية	32/2003	التدريب على مراقبة السلانف ومكافحة غسل الأموال والوقاية من تعاطي المخدرات
		36/2003	إنشاء شبكات وطنية لمكافحة غسل الأموال في إطار الخطط الوطنية والدولية لمراقبة المخدرات

الباب 16 المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	6/2009؛ 11/2013؛ 2/2015	المقرر 259/2011	عقد جلسات مشتركة في إطار الدورات المستأنفة للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
دعم إعداد وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	23/2009	المقرر 249/2013	تقرير لجنة المخدرات عن أعمال دورتها السادسة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين
دعم العمل على وضع وتنفيذ نهج متكامل لإعداد البرامج في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	20/2010	المقرر 237/2015	تقرير لجنة المخدرات عن أعمال دورتها السابعة والخمسين المستأنفة
الترويج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة والالتزامات ذات الصلة في مجال التنمية البديلة والتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي بشأن سياسة متوازنة لمراقبة المخدرات تركّز على التنمية وتعالج المسائل الاجتماعية - الاقتصادية	20/2017	المقرر 238/2015	تقرير لجنة المخدرات عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين
التعديل المقترح على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972	المقرر 250/2009	المقرر 246/2016	تقرير لجنة المخدرات عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين
تواتر ومدة انعقاد الدورات المستأنفة للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	المقرر 251/2009	المقرر 241/2017	الأعمال التحضيرية للدورة الثانية والستين للجنة المخدرات في عام 2019
		المقرر 242/2017	تقرير لجنة المخدرات عن أعمال دورتها الستين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين

قرارات ومقررات لجنة المخدرات

التدابير الرامية إلى تعزيز تبادل المعلومات عن الأنماط الجديدة لتعاطي المخدرات وعن المواد التي يتم تناولها	14/44	9/51	الحاجة إلى إيجاد توازن بين طلب وعرض المواد الأفيونية المستعملة في تلبية الاحتياجات الطبية والعلمية
تعزيز الاستراتيجيات المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في سياق تعاطي المخدرات	2/46	11/51	الصلوات بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية
تحقيق المستوى الأمثل للنظم المتكاملة للمعلومات عن المخدرات	1/47	14/51	التشجيع على تنسيق المقررات ومواءمتها بين لجنة المخدرات ومجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز وفيروسه
الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين متعاطي المخدرات	2/47	1/52	تعزيز التعاون الدولي على التصدي لمشاركة النساء والفتيات في الاتجار بالمخدرات، وخصوصا كساعات
تعزيز برنامج المخدرات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودور لجنة المخدرات بصفتها هيئته التشريعية	2/48	3/52	تقديم الدعم الدولي لدول شرق أفريقيا في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات
تعزيز التعاون الدولي على منع صنع المخدرات أو المؤثرات العقلية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، من خلال منع تسريب السلائف والمعدات الضرورية وتهريبها، في سياق مشروع بريمز عملية بيريل وعملية توباز	11/48	4/52	التقدم المحرز في تعزيز الدعم الدولي لدول غرب أفريقيا في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات
زيادة قدرة المجتمعات المحلية على توفير الخدمات في مجال المعلومات والخدمات العلاجية وخدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية للمصابين بالإيدز أو فيروسه وبالأضرار الأخرى المنقولة بالدم في سياق تعاطي المخدرات وتعزيز نظم الرصد والتقييم والإبلاغ	12/48	7/52	اقتراح يتعلق بتقييم نوعية الأداء في مختبرات تحليل المخدرات
تعزيز نظم مراقبة الكيماويات السليفة المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية	3/49	8/52	توظيف التكنولوجيا الصيدلانية في التصدي لاستخدام المخدرات كوسيلة لتيسير ارتكاب الاعتداء الجنسي ("الاغتصاب أثناء الموعد الغرامي")
التصدي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الدم بين متعاطي المخدرات	4/49	9/52	تعزيز تدابير مكافحة غسل الموجودات المالية المتأتية من الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة
الأحكام المتعلقة بالمسافرين الذين يتلقون علاجاً بعقاقير خاضعة للمراقبة الدولية	2/50	10/52	تعزيز التعاون الأقاليمي بين دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول غرب أفريقيا في مكافحة الاتجار بالمخدرات
تحديد مصادر السلائف المستخدمة في صناعة المخدرات غير المشروعة	5/50	11/52	متابعة المؤتمر الوزاري المعني بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب بصفتها تحديات تواجه الأمن والتنمية في منطقة الكاريبي
منع تسريب سلائف العقاقير والمواد الأخرى المستخدمة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة	10/50	12/52	تحسين جمع البيانات والإبلاغ بها وتحليلها من أجل رصد تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية
التعاون الدولي على منع التوزيع غير المشروع للمواد المشروعة الخاضعة للمراقبة الدولية عبر الإنترنت	11/50	1/53	تعزيز الوقاية المجتمعية من تناول المخدرات

2/53	الوقاية من تناول المخدرات غير المشروعة في الدول الأعضاء وتعزيز التعاون الدولي بشأن سياسات الوقاية من تعاطي المخدرات	14/54	تدابير دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية
4/53	تعزيز توافر العقاقير المشروعة الخاضعة للمراقبة الدولية بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية مع العمل في الوقت نفسه على منع تسريبها وتعاطيها	15/54	تعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة الدول الأشد تضرراً من مرور المخدرات عبرها
5/53	تعزيز التعاون الإقليمي بين أفغانستان ودول العبور ومساهمة جميع البلدان المتضررة في جهود مكافحة المخدرات، استناداً إلى مبدأ المسؤولية الجماعية والمشاركة	1/55	تعزيز التعاون الدولي على التصدي للتحديات التي تطرحها المؤثرات النفسانية الجديدة
6/53	متابعة الترويج لأفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل استدامة وتكامل برامج التنمية البديلة، واقتراح تنظيم حلقة عمل دولية ومؤتمر دولي بشأن التنمية البديلة	2/55	تعزيز البرامج الرامية إلى علاج السجناء المرتبطين للمخدرات المفرج عنهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع
8/53	تعزيز التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية، مع التركيز على الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم ذات الصلة	3/55	الذكرى السنوية المئوية لاتفاقية الأفيون الدولية
9/53	تعميم الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لفائدة متناولي المخدرات والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتأثرين به	5/55	تعزيز الاستراتيجيات والتدابير التي تلبي الاحتياجات الخاصة للنساء في سياق البرامج والاستراتيجيات الشاملة والمتكاملة لخفض الطلب على المخدرات
10/53	التدابير الرامية إلى حماية الأطفال والشباب من تعاطي المخدرات	6/55	إنشاء نظام إلكتروني دولي لإصدار أذون الاستيراد والتصدير في إطار التجارة المشروعة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية
11/53	تعزيز تبادل المعلومات عن احتمال إساءة استعمال شباته القنبين الاصطناعية المستتيرة للمستقبلات والاتجار بها	7/55	تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الجرعات المفرطة، وخصوصاً الجرعات المفرطة من شباته الأفيون
12/53	تعزيز نظم مراقبة حركة بذور الخشخاش المستخرجة من محاصيل خشخاش الأفيون المزروعة بصفة غير مشروعة	8/55	متابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية فيما يتعلق بوضع استراتيجيات لأنظمة تسويق خاصة للتنمية البديلة، بما فيها التنمية البديلة الوقائية
13/53	تناول مواد "البوبر"، بوصفه اتجاهاً مستجداً في تعاطي المخدرات في بعض المناطق	9/55	متابعة تدابير دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية
15/53	تعزيز التعاون الدولي والأطر التنظيمية والمؤسسية لمراقبة المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية	10/55	الترويج لاستراتيجيات وسياسات مستندة إلى شواهد لمنع تعاطي المخدرات
2/54	تعزيز التعاون الدولي على منع قيادة السيارات تحت تأثير المخدرات	12/55	بدائل السجن، في جرائم معينة، كاستراتيجيات لخفض الطلب ودعم صحة الناس وسلامتهم
3/54	ضمان توافر العينات المرجعية وبيانات الاختبار من المواد الخاضعة للمراقبة لاستخدامها في مختبرات اختبار العقاقير للأغراض العلمية	4/56	تعزيز التعاون الدولي على كشف المؤثرات النفسانية الجديدة والإبلاغ عنها
4/54 و 4/55	و متابعة اقتراح تنظيم حلقة عمل دولية ومؤتمر دولي بشأن التنمية البديلة	6/56	تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الإعلان السياسي لعام 2011 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أوساط متعاطي المخدرات، ولا سيما الهدف المتمثل في الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط متعاطي المخدرات بالحقن بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2015
5/54	التشجيع على انتهاج استراتيجيات لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وعواقبها تكون موجهة نحو إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع وتهدف إلى تحسين الصحة وتعزيز الرفاه الاجتماعي لدى الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية	7/56	التشجيع على إنشاء واستعمال النظام الإلكتروني الدولي لإصدار أذون الاستيراد والتصدير في إطار التجارة الدولية المشروعة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية
6/54	تعزيز توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية مع منع تسريبها وإساءة استعمالها	8/56	تشجيع مبادرات الإرجاع الآمن والمأمون والمناسب لعقاقير الوصفات الطبية للتخلص منها، ولا سيما العقاقير التي تحتوي على مواد مخدرة ومؤثرات عقلية خاضعة للمراقبة الدولية
8/54	تعزيز التعاون الدولي والأطر التنظيمية والمؤسسية لمراقبة السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية بطريقة غير مشروعة	9/56	تعزيز مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة باعتباره الأساس لإرشاد العمل الدولي في مجال مكافحة مشكلة المخدرات العالمية باتباع نهج شامل ومتوازن
11/54	تحسين الدور التشاركي للمجتمع المدني في معالجة مشكلة المخدرات العالمية	10/56	أدوات لتحسين جمع البيانات لرصد وتقييم تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية
12/54	إنعاش مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية		
13/54	الحيلولة دون حصول أي إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في أوساط متعاطي المخدرات بالحقن وغيرهم من متعاطي المخدرات		

12/56	الأعمال التحضيرية للاستعراض الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية	4/58	الترويج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة
13/56	السلائف: التوعية بشأن تسريب مواد غير مجدولة في التجارة الدولية من أجل استعمالها كبدايل للمواد المجدولة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة	5/58	دعم التعاون بين سلطات الصحة العمومية وسلطات العدالة في السعي إلى اتخاذ تدابير بديلة عن الإدانة أو العقوبة في الحالات المناسبة من الجرائم البسيطة المتصلة بالمخدرات
14/56	تعزيز التعاون الدولي في مجال التصدي للاستعمال غير الطبي للترامادول وتعاطيه، وصنعه غير المشروع، وتوزيعه محلياً ودولياً على نحو غير مشروع	6/58	توطيد التعاون الدولي على منع ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، من منظور مكافحة غسل الأموال
15/56	متابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية فيما يتعلق بوضع استراتيجيات لأدوات تسويق طوعية خاصة بمنتجات التنمية البديلة، بما فيها منتجات التنمية البديلة الوقائية	7/58	تعزيز التعاون مع الأوساط العلمية، بما فيها المؤسسات الأكاديمية، وتشجيع الأبحاث العلمية في مجال سياسات خفض عرض المخدرات والطلب عليها، من أجل إيجاد حلول فعالة لمختلف جوانب مشكلة المخدرات العالمية
16/56	تعزيز التعاون الدولي لدعم الجهود المبذولة في غرب أفريقيا من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات	10/58	التشجيع على استعمال النظام الإلكتروني الدولي لإصدار أذون الاستيراد والتصدير في إطار التجارة الدولية المشروعة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية
1/57	الترويج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة واقتراح تنظيم حلقة دراسية/حلقة عمل دولية عن تنفيذ المبادئ الإرشادية	11/58	تعزيز التعاون الدولي على التصدي للمؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية، بما فيها الميثامفيتامين
2/57	الوقاية من تعاطي المخدرات من خلال الرياضة: الترويج لمجتمع خالٍ من تعاطي المخدرات من خلال الرياضة والمثّل الأولمبية	5/59	إدماج المنظور الجنساني في صميم السياسات والبرامج المتعلقة بالمخدرات
3/57	الترويج للوقاية من تعاطي المخدرات القائمة على أدلة علمية باعتبارها استثماراً في رفاهة الأطفال والمراهقين والشباب والأسر والمجتمعات	1/60	الأعمال التحضيرية للدورة الثانية والستين للجنة المخدرات في عام 2019
4/57	دعم التعافي من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي مواد الإدمان	2/60	تعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة الدول الأشد تضرراً من عبور المخدرات بصورة غير مشروعة، ولا سيما البلدان النامية، استناداً إلى مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة
5/57 و 8/58	الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016	4/60	الوقاية من العواقب الصحية السلبية والمخاطر المتصلة بتعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة والتصدي لها
6/57	التعليم والتدريب بشأن الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات	5/60	زيادة التنسيق الدولي فيما يتعلق بالسلائف والكيمائيات السليفة غير المجدولة المستعملة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية
7/57	توفير خدمات صحية كافية للأفراد الذين يعانون من اضطرابات ناجمة عن تعاطي مواد الإدمان أثناء فترات الركود الاقتصادي الطويل الأجل والمطرد	6/60	تكثيف التنسيق والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة والقطاعات الوطنية ذات الصلة، وخصوصاً قطاعات الصحة والتعليم والعدالة الجنائية، من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها
8/57	التوعية وتعزيز التعاون الدولي بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي ينطوي أحياناً على إساءة استخدام أنشطة متعلقة ببذور خشخاش الأفيون، بما فيها البذور المنتجة من محاصيل خشخاش الأفيون غير المشروعة، لتحقيق أغراض غير مشروعة	7/60	تعزيز البرامج والاستراتيجيات المجتمعية والأسرية والمدرسية المستندة إلى الأدلة العلمية والرامية إلى وقاية الأطفال والمراهقين من تعاطي المخدرات
9/57	تعزيز التعاون الدولي على استبانة المؤثرات النفسانية الجديدة والحوادث المتعلقة بها والإبلاغ عنها	8/60	تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وسائر الأمراض المنقولة بالدم المرتبطة بتعاطي المخدرات، وزيادة التمويل المقدم لتدابير التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد العالمي ولتدابير الوقاية من تعاطي المخدرات وسائر تدابير خفض الطلب على المخدرات
10/57	منع تسريب الكيماويات من المصادر المشروعة مع ضمان توافره للاستخدام الطبي	9/60	تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون ومراقبة الحدود وسائر الأجهزة المعنية على التصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق التدريب
11/57	تعزيز التعاون الدولي وتوسيع نطاقه لمواجهة التهديدات الناجمة عن إنتاج المخدرات وصنعها والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية	2/61	تعزيز الجهود الرامية إلى الوقاية من تعاطي المخدرات في البيئات التعليمية
2/58	دعم توافر أشكال متنوعة من العلاج والرعاية القائمين على الأدلة العلمية للأطفال والشباب المصابين باضطرابات مرتبطة بتعاطي مواد الإدمان، وتيسير سبل حصولهم عليها	4/61	تعزيز التدابير الرامية إلى منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد الوبائي B و C ومرض الزهري من الأم إلى الطفل بين النساء اللواتي يتعاطين المخدرات
3/58	تعزيز حماية الأطفال والشباب، وخصوصاً فيما يتعلق ببيع وشراء المواد الخاضعة للمراقبة الدولية أو الوطنية والمؤثرات النفسانية الجديدة على نحو غير مشروع عبر الإنترنت	5/61	تعزيز إعمال النظام الإلكتروني الدولي لأذون الاستيراد والتصدير الخاص بالتجارة المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية

6/61	الترويج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة والالتزامات ذات الصلة في مجال التنمية البديلة والتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي بشأن سياسة متوازنة لمراقبة المخدرات تركز على التنمية وتعالج المسائل الاجتماعية - الاقتصادية	3/63	تعزيز التوعية والتثقيف والتدريب في إطار نهج شامل لضمان تيسر الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافرها للأغراض الطبية والعلمية وتحسين استخدامها استخداماً رشيداً
7/61	معالجة الاحتياجات الخاصة لأفراد المجتمع المستضعفين في سياق التصدي لمشكلة المخدرات العالمية	4/63	تعزيز مشاركة الشباب في جهود الوقاية من المخدرات
8/61	تعزيز وتدعيم التعاون الدولي والإقليمي والجهود المحلية الرامية إلى التصدي للتهديدات الدولية التي يشكلها الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية	المقرر 2/50	استعراض مادة الدرونابينول وإيسوميراتنا الفراغية
9/61	حماية الأطفال من مشكلة المخدرات غير المشروعة	المقرر 1/53	نقل حمض فينيل الخل من الجدول الثاني إلى الجدول الأول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988
11/61	التشجيع على مناهضة الوصم من أجل ضمان توافر خدمات الصحة والرعاية والخدمات الاجتماعية لمتعاطي المخدرات، ووصولهم إلى تلك الخدمات وتقديمها لهم	المقرر 2/57	الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016
3/62 و 5/63	تعزيز التنمية البديلة كاستراتيجية لمراقبة المخدرات موجّهة نحو التنمية	المقرر 3/57	جدول الأعمال المؤقت للجزء الخاص المقرر عقده خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة المخدرات في آذار/مارس 2015، والمتعلق بالتحضيرات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016
5/62	تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع تقديرات وتقييمات وافية للاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية	المقرر 14/58	جدول الأعمال المؤقت للجزء الخاص المقرر عقده أثناء الدورة الثامنة والخمسين المستأنفة للجنة المخدرات، والمتعلق بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016
6/62	تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء اللاتي يتعاطين المخدرات والنساء اللاتي يتعرضن لمخاطر مرتبطة بتعاطي المخدرات، بما في ذلك عن طريق تحسين فرص الحصول على العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس	المقرر 7/59	إدراج الفينازيبام في الجدول الرابع من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971
7/62	تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الإصابة بالتهاب الكبد الفيروسي C التي تعزى إلى تعاطي المخدرات وعلاج المصابين به		

المنجزات المستهدفة

71-16 يعرض الجدول 9-16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 9-16

البرنامج الفرعي 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
10	10	10	10	
3	3	3	3	1 - التقارير المقدمة إلى لجنة المخدرات عن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام 2009، والقرارات المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات والمسائل ذات الصلة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتنمية البديلة
5	5	5	5	2 - التقارير المقدمة إلى لجنة المخدرات عن الاتجاهات الإقليمية للاتجار بالمخدرات
2	2	2	2	3 - مذكرة مقدمة إلى لجنة المخدرات بشأن التنسيق والمواءمة بين اللجنة ومجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب
39	42	31	27	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)

4 -	اجتماعات لجنة المخدرات بشأن المسائل المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات والمسائل ذات الصلة، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتنمية البديلة	21	21	21	21
5 -	اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة المخدرات (اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، وكذلك اللجنة الفرعية المعنية باللاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط)	-	4	15	12
6 -	اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن المسائل المتصلة بخفض الطلب على المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعلاج والرعاية، وسبل العيش المستدامة	1	1	1	1
7 -	اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بخفض الطلب على المخدرات، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتنمية البديلة	5	5	5	5
باء -	توليد المعارف ونقلها				
	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	11	12	11	11
8 -	المشاريع المتصلة بالوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج وإعادة التأهيل، بما في ذلك إتاحة الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية	5	5	5	5
9 -	المشاريع المتصلة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم	5	5	5	5
10 -	المشاريع المتصلة بالتنمية البديلة وسبل العيش المستدامة	1	2	1	1
	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	24	24	24	24
11 -	الدورات التدريبية المتعلقة باتفاقيات مراقبة المخدرات وخفض عرض المخدرات	15	15	15	15
12 -	التدريب على خفض الطلب على المخدرات وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتنمية البديلة	9	9	9	9
	المنشورات (عدد المنشورات)	3	3	3	3
13 -	منشور متعلق بالوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج منها وإتاحة الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة	2	2	2	2
14 -	منشورات متعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم	1	1	1	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم خدمات استشارية بشأن إنفاذ القانون وتنفيذ اتفاقيات مراقبة المخدرات؛ وتقديم الدعم الفني والتقني بشأن الوقاية والعلاج القائمين على الأدلة، وبشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم، وبشأن التنمية البديلة وسبل العيش المستدامة؛ وتقديم الدعم الفني والتقني إلى المؤتمر السنوي للجمعية الدولية للمهنيين في مجال الوقاية والعلاج من تعاطي المواد المخدرة بمشاركة 1 000 مشارك من 100 بلد؛ وتنظيم مناسبات جانبية على هامش دورة لجنة المخدرات، مع تمثيل 75 دولة عضوا فيها ومشاركة 750 شخصا؛ والقيام بجهود دعوية للوقاية من تعاطي المخدرات من خلال نشر مواد حملة "اصغوا أولا" على شبكة الإنترنت، مع تركيزها على الشباب والآباء والأمهات وصانعي السياسات وحصولها على نقرات متوسطها الشهري 1 000 نقرة.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم احتفال سنوي باليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات في 26 حزيران/يونيه بمشاركة 100 بلد وتنظيم أكثر من 1 000 فعالية وطنية ومحلية.

البرنامج الفرعي 3

مكافحة الفساد

الهدف

16-72 الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو منع الفساد ومكافحته من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الاستراتيجية

73-16 للمساهمة في تحقيق هذا الهدف، سيقوم البرنامج الفرعي بإسداء المشورة في مجال السياسات والتشريعات، وبناء قدرات الجهات الفاعلة ذات الصلة، وتيسير نقل الخبرات. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضا مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تعزيز مؤسسات القطاع العام وتعزيز دور المجتمع المدني والبرلمانيين والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وعامة الجمهور في منع الفساد، بوسائل منها تقديم المساعدة التقنية إلى الدول في متابعة الاستعراضات القطرية التي تُجرى في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وسيواصل كذلك تقديم أنواع أخرى من المساعدة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي أيضا تنسيق تنفيذ الولايات التي أسندتها إليه هيئات تقرير السياسات وهيئات المعاهدات، ولا سيما مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية وهيئاته الفرعية وغيره من هيئات الإدارة، ودعم العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد المقرر عقدها في عام 2021.

74-16 وسيعزز البرنامج الفرعي أيضا التعاون الدولي في مجال التحقيق في الفساد والجرائم ذات الصلة به وملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم. وسيسهل أيضا في تعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها. وعلاوة على ذلك، سيساعد البرنامج الفرعي على إعداد ونشر منتجات معرفية عن تنفيذ الاتفاقية كما سيساعد الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على إنتاج البيانات وإجراء دراسات إحصائية وتحليلية وبحوث في مجال الفساد، بما في ذلك بالتعاون مع الأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، وذلك للتمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات وإحراز تقدم في تنفيذ خطة الإصلاح الدولية لمكافحة الفساد. واستنادا إلى تجارب الدول الأعضاء في تنفيذ الاتفاقية، سيواصل البرنامج الفرعي التأكيد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتشجيع على تبادل المعارف والممارسات الجيدة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.

75-16 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في استجابتها وتعافياها من جائحة كوفيد-19 والأزمات الناشئة في المستقبل، وذلك بتعزيز الشفافية والنزاهة في مجال المشتريات العامة، بما في ذلك مشتريات اللوازم الطبية ومعدات الوقاية الشخصية، وآليات حماية المبلغين عن المخالفات والرقابة، في الجنوب الأفريقي وأمريكا الجنوبية وجنوب شرق آسيا، بما في ذلك من خلال شبكته للمستشارين في مجال مكافحة الفساد.

76-16 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) مشاركة الدول الأطراف بنشاط وفعالية في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- (ب) تمكّن الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية للدول من التصدي لمخاطر الفساد بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛
- (ج) تمتّع الممارسين في مجال مكافحة الفساد وغيرهم من أصحاب المصلحة بالقدرة على منع الفساد ومكافحته واستخدامهم لتلك القدرة من أجل تحقيق ذلك الغرض؛
- (د) استخدام واضعي السياسات والممارسين وغيرهم من أصحاب المصلحة للمعارف والأدوات القائمة على الأدلة بشأن مكافحة الفساد للاسترشاد بها في عملية صنع القرار؛
- (هـ) عمل الشركاء بنشاط على دعم وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ضمن مجهود منسق؛
- (و) تمتّع الدول بالقدرة على تتبع الأصول التي يسرقها المسؤولون عن طريق أعمال الفساد، وحجزها وتجميدها ومصادرتها وإعادتها بصورة منهجية وفي الوقت المناسب، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الأداء البرنامجي في عام 2020

77-16 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

منع الفساد في أوقات الأزمات

78-16 اتخذت البلدان مجموعة واسعة من التدابير لاحتواء مرض فيروس كوفيد-19 والحد من انتشاره، وهو ما أدى إلى تباطؤ كبير في النشاط الاقتصادي العالمي. وللتصدي لهذا التباطؤ في النشاط الاقتصادي، اتخذت الدول الأعضاء تدابير لتوفير شبكة أمان اقتصادي للمواطنين المنكوبين وللشركات المتضررة. وفي هذا السياق، من المحتمل أن تكون قد جرى تخفيف الضمانات، ومن المحتمل أن تكون إجراءات الامتثال والرقابة والمساءلة قد ضُحِي بها لصالح سرعة الاستجابة والأثر، وهو ما أدى إلى ظهور فرص للفساد، على سبيل المثال في مشتريات اللقاحات ومشتريات الطوارئ. وقد أعد البرنامج الفرعي عدة وثائق سياسات عن الفساد من أجل مساعدة الدول الأعضاء على اجتياز أوقات عدم اليقين هذه والتصدي للتحديات في سياق جائحة كوفيد-19 وفي أعقابها.

79-16 وقد أجرى البرنامج الفرعي أيضا تحليلات لمخاطر الغش والفساد المتصلة بتدابير الإغاثة الاقتصادية في سياق جائحة كوفيد-19 في جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية والمكسيك، وقدم المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن تشريعات الطوارئ ذات الصلة بجائحة كوفيد-19، على سبيل المثال في كينيا والمكسيك اللتين طلبتا مساعدة تشريعية بشأن مشاريع قوانين متعلقة بحماية المبلغين عن المخالفات في خضم الأزمة. وعلاوة على ذلك، قيم البرنامج الفرعي المشهد المتغير لمخاطر الفساد، بسبل منها جمع وتوحيد المعلومات من شبكة مستشاريه الميدانيين، واقترح على الحكومات اتخاذ استجابات سياساتية لكفالة استمرار التحقيقات والملاحقات القضائية والتعاون الدولي على الرغم من التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19. ومكّن ذلك البرنامج الفرعي من توفير توجيهات في حالات الطوارئ وتقديم خدمات استشارية إلى الدول لتحديد مخاطر الفساد الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتخفيف من حدتها.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

80-16 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من قيام الدول الأعضاء بوضع استجابات سياساتية لدعم التنفيذ السريع والفعال للتدابير الرامية إلى التصدي للتهديدات ومواطن الضعف الناشئة خلال جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الكشف عن عائدات الفساد (انظر الجدول 10-16). وكما أشارت إحدى الدول الأعضاء، فإن التدريب الذي قدمه المكتب قد ساعد على التخفيف بفعالية من حدة الفساد في عمليات شراء معدات اختبارات الكشف عن الإصابة.

الجدول 10-16

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	قيام الدول الأعضاء بوضع استجابات سياساتية لدعم التنفيذ السريع والفعال للتدابير الرامية إلى التصدي للتهديدات ومواطن الضعف الناشئة خلال جائحة كوفيد-19

أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج الفرعية

81-16 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، ألغى البرنامج الفرعي بعض المنجزات المستهدفة المقررة. وعلى وجه التحديد، جرى تقصير المدة الزمنية التي استغرقتها بعض اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية وهيئاتها الفرعية، وهو ما أدى إلى انخفاض إجمالي عدد الاجتماعات في عام 2020. وغير البرنامج الفرعي أيضا نهجه فيما يتعلق بالتعجيل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء عن بعد.

82-16 بيد أن البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، وذلك في إطار النطاق العام لأهدافه، وهي تقديم الدعم الفني في شكل وثائق سياسات للدول الأعضاء، وأدوات استقصاء لوكالات مكافحة الفساد، ومنهجيات افتراضية متقدمة للتصدي للفساد في سياق مشنريات الطوارئ، وذلك لتلبية الاحتياجات الحرجة وبهدف تسليط الضوء على الفساد باعتباره مسألة هامة ينبغي التصدي لها في الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في بلوغ النتائج لعام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبينة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

83-16 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، اللتين تمثلان تحديثين للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبينان كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل توجيه الإصلاحات الوطنية لمكافحة الفساد⁽⁶⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

84-16 نظم البرنامج الفرعي عملية سحب القرعة الرامية إلى اختيار المستعرضين الأقران في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وجرى ذلك في أوانه وفي خضم الأزمة الصحية العالمية. فبعد موافقة الدول الأعضاء على عقد اجتماع فريق استعراض التنفيذ بطريقة افتراضية، أطلق البرنامج الفرعي بنجاح السنة الخامسة لآلية استعراض التنفيذ، متقادياً بذلك خسارة الوقت التي كان من المحتمل أن تتعرض له البلدان في السنة الأخيرة من عملية الاستعراض.

85-16 وقدم البرنامج الفرعي الدعم للدول أيضا في إنجاز الاستعراضات القطرية من أجل دفع عجلة العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد كانت للتدابير غير المسبوقة التي اتخذتها الدول الأطراف لإدارة الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أثر مزدوج على استكمال الاستعراضات القطرية في إطار آلية استعراض التنفيذ - ففي بعض الحالات، مكّنت من تعجيل وضع الصيغة النهائية للموجزات التنفيذية وتقارير الاستعراضات القطرية، بينما كان لها في حالات أخرى أثر سلبي على وتيرة الاستعراضات، ولا سيما الزيارات القطرية. وكان من أبرز آثارها المباشرة تأخير إعداد قوائم التقييم الذاتي المرجعية، والاستعراضات المستتديّة والتقارير القطرية، فضلا عن تأجيل الزيارات القطرية التي كانت مقررة بالفعل. وقوبلت الجهود التي بذلها المكتب لتشجيع الدول على المشاركة في الزيارات القطرية الافتراضية بتحفظات، ولا تُستعرض حاليا سوى دولة واحدة باستخدام هذه الصيغة المكثفة.

86-16 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تقديم 122 دولة طرفا قوائم تقييم ذاتي مرجعية منجزة، وإطلاق السنة الخامسة والأخيرة من الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ في موعدها، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تقديم المزيد من قوائم

(6) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 16)).

التقييم الذاتي المرجعية مع استمرار تقديم الدعم من المكتب إلى الدول الأطراف، بما يتيح إطلاق السنة الخامسة والأخيرة من الدورة الثانية للآلية في موعدها، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-87 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيعمل البرنامج الفرعي على التعجيل بتنفيذ الاتفاقية، وذلك بمساعدة الدول على إجراء الاستعراضات القطرية في إطار آلية استعراض التنفيذ. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 16-11).

الجدول 16-11

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
تقديم الدول الأطراف قائمة منجزة من قوائم تقييم ذاتي مرجعية	تقديم الدول الأطراف قوائم تقييم ذاتي مرجعية	تقديم الدول الأطراف قائمة منجزة من قوائم تقييم ذاتي مرجعية	زيادة عدد القوائم المرجعية الإضافية المقدمة بفضل الدعم المتواصل الذي يقدمه المكتب إلى الدول الأطراف	زيادة عدد القوائم المرجعية الإضافية المقدمة بفضل الدعم المتواصل الذي يقدمه المكتب إلى الدول الأطراف
منذ بدء الدورة الثانية لآلية المكتب	منذ بدء الدورة الثانية لآلية المكتب	منذ بدء الدورة الثانية لآلية المكتب	منذ بدء الدورة الثانية لآلية المكتب	منذ بدء الدورة الثانية لآلية المكتب
استعراض التنفيذ في عام 2016	استعراض التنفيذ في عام 2016	استعراض التنفيذ في عام 2016	استعراض التنفيذ في عام 2016	استعراض التنفيذ في عام 2016

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: التعجيل بتنفيذ الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁽⁷⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-88 أنشأ البرنامج الفرعي منصات إقليمية (في جنوب شرق آسيا، وشرق أفريقيا، وأمريكا الجنوبية والمكسيك، والجنوب الأفريقي) تتألف من صانعي السياسات والقرارات، وتركز تحديداً على التعجيل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، مع مراعاة نتائج الاستعراضات القطرية التي أجريت في إطار آلية استعراض التنفيذ. وقد مكّن هذا النهج الدول الأطراف المشاركة من تحديد مجالات مواضيعية معينة ذات أولوية في مكافحتها للفساد ومن التركيز عليها. ومكّن الدول الأطراف أيضاً من الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتوسيع نطاق الدعم المقدم في مجال المساعدة التقنية. وسيواصل البرنامج الفرعي، في إطار سعيه إلى تعزيز فعاليته، مساعدة الدول في تنفيذ الاتفاقية بمزيد من الفعالية.

16-89 وخلال جائحة كوفيد-19، استمر العمل مع البلدان المشاركة عن بعد. ففي جنوب شرق آسيا، نظم البرنامج الفرعي تدريبات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وقدم الدعم على الصعيد الوطني في مجالات التحقيقات المالية واسترداد الموجودات،

(7) على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16)).

والملكية النفعية، وحماية المبلغين عن المخالفات، وتضارب المصالح، والمشتريات العامة، ولا سيما في حالات الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت ثلاث دراسات إقليمية عن شفافية الملكية النفعية وتسجيل الشركات، وأنظمة الرقابة المتعلقة بزيادة الإنفاق الناجمة عن جائحة كوفيد-19، واستخدام مجموعات البيانات الرقمية والذكاء الاصطناعي لتحديد حالات الغش والفساد. وفي شرق أفريقيا، أُجريت أنشطة لبناء القدرات وقُدم التوجيه والمساعدة عن بعد إلى البلدان فيما يتعلق بالمشتريات العامة وحماية المبلغين عن المخالفات مع التركيز في ذلك على القطاع الصحي والتحقيقات المالية والتحقيقات الموازية المرتبطة بجرائم الأحياء البرية. وجرى تجريب منصة افتراضية لتبادل الخبرات وتشاطرها في جميع المجالات المواضيعية التي يغطيها المشروع. وفي أمريكا الجنوبية والمكسيك، أُجريت في جميع البلدان التسعة على الصعيد الوطني أنشطة مسح أو أنشطة لتحديد خط الأساس، ونُظمت 10 مناسبات وطنية، وحلقة عمل إقليمية واحدة على شبكة الإنترنت في جميع المجالات المواضيعية التي يغطيها المشروع. وفي الجنوب الأفريقي، أُجريت في جميع البلدان الثمانية على الصعيد الوطني أنشطة مسح أو أنشطة لتحديد خط الأساس، وأُجريت أربعة أنشطة وطنية. ونظرا لتردي حالة جائحة كوفيد-19 في المنطقة، لم يُضطلع بأي عمل لإعداد حلقة عمل إقليمية أو عقدها.

16-90 وعلاوة على ذلك، وضع البرنامج الفرعي عددا متزايدا من المنتجات المعرفية، منها وحدات التعلم الإلكتروني التي مكّنت من توفير الدعم عن بعد، بالنظر إلى القيود التي كانت مفروضة على السفر خلال الجزء الأكبر من عام 2020. وفي هذا الصدد، أعدت ثلاث دورات للتعلم الإلكتروني، وصيغت خمسة منشورات. وأخيرا، أُجريت في المناطق الأربع التي تغطيها المنصات دراسة استقصائية عن آليات الرقابة المتصلة بحُرم التدابير المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19.

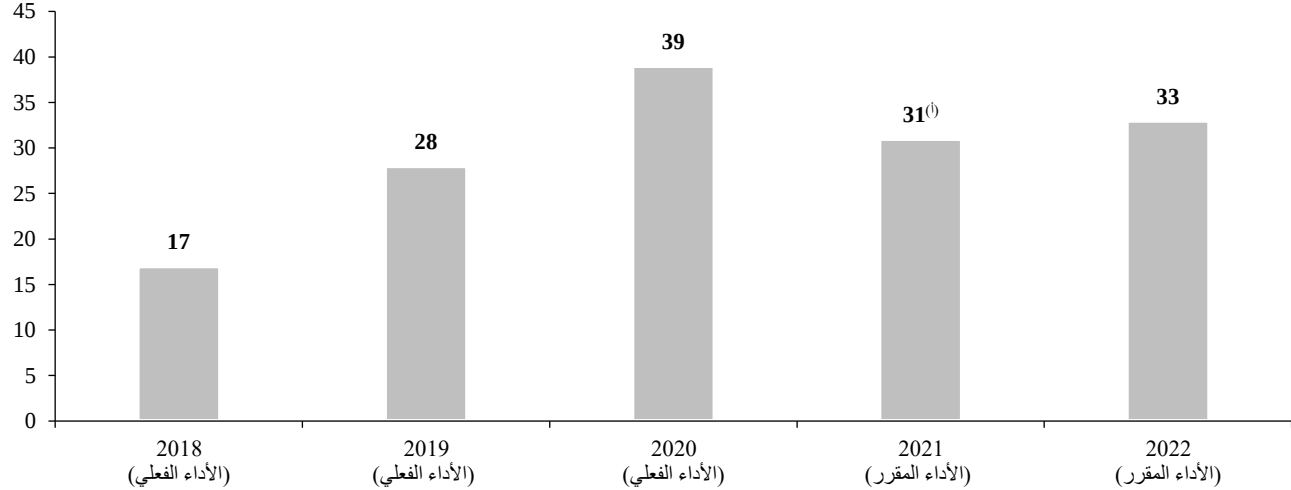
16-91 وأسهم العمل المذكور أعلاه في الاضطلاع بـ 39 أنشطة على الصعيد القطري للتعبيل بتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في الاضطلاع بـ 29 أنشطة على المستوى القطري، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-92 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدّم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي عمله في جميع المجالات المواضيعية التي تغطيها المنصات الإقليمية الأربعة، وذلك لتحديد الأولويات المشتركة في مجال مكافحة الفساد، وتسخير القدرات والمعارف الإقليمية، وتقديم مساعدة تقنية مصممة خصيصا للاحتياجات والأولويات المواضيعية المحددة في كل منطقة. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثالث من الباب 16).

الشكل الثالث من الباب 16

مقياس الأداء : عدد الأنشطة السنوية المضطلع بها على الصعيد القطري للتعجيل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: إبداء التزام سياسي متجدد بمكافحة الفساد

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

93-16 الفساد يقوض الحوكمة، ويعرقل التنمية، ويتسبب في زعزعة استقرار المجتمعات من خلال أثره المباشر الفوري في حياة المواطنين. ويتضرر منه بشكل أكبر المحرومون - أي الفقراء والنساء والأقليات - الذين كثيراً ما يُضطرون إلى دفع رشاً للحصول على الخدمات الأساسية. والفساد عامل مساعد في ارتكاب العديد من الجرائم، بما في ذلك العديد من الجرائم الخطيرة. وقد اضطلع البرنامج الفرعي بدور رئيسي في تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها في مجال منع الفساد ومكافحته، بسبل منها تيسير عملية التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد المقرر عقدها في عام 2021، والتي من المتوقع أن تسفر عن إعلان سياسي موجز وعملي المنحى يحدد نهجاً استراتيجياً وشاملاً لمكافحة الفساد في المستقبل.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

94-16 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في إدراك الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تحفيزية لمنع الفساد ومكافحته بفعالية على الصعيد العالمي، وهو ما يستدعي تعميم مراعاة مكافحة الفساد في جميع المبادرات ذات الصلة، مثل الإعلان السياسي الذي سيصدر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد، بما في ذلك بالاعتماد على التوصيات الصادرة عن آلية استعراض التنفيذ. وستوفر متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد فرصة لحفز الإرادة السياسية للدول وستتيح فرصة ممتازة للمجتمع الدولي للمضي قدماً في مكافحة الفساد. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق عمله وتأثيره من خلال دعم تنفيذ الالتزامات المشتركة الواردة في الإعلان السياسي الذي سيصدر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وذلك بهدف تعظيم الآثار المضاعفة في مكافحة الفساد.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف ومقياس الأداء

16-95 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من ترجمة الدول للإعلان السياسي المعتمد خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد في عام 2021 إلى تدابير عملية وقابلة للتنفيذ من أجل إحراز تقدم في مكافحة الفساد على الصعيد العالمي (انظر الجدول 16-12).

الجدول 16-12

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
اعتماد الجمعية العامة	اعتماد مؤتمر الدول	اعتماد الجمعية العامة	اعتماد إعلان سياسي	ترجمة الدول للإعلان
لقرار 191/73 بشأن	الأطراف في الاتفاقية	لقرار 276/74 وللمقرر	موجز وعملي المنحى	السياسي المعتمد خلال
الدورة الاستثنائية للجمعية	لمشروع قرار بشأن الدورة	568/74 بشأن الدورة	خلال الدورة الاستثنائية	الدورة الاستثنائية للجمعية
العامة من أجل مكافحة	الاستثنائية للجمعية العامة	الاستثنائية للجمعية	للجمعية العامة من أجل	العامة من أجل مكافحة
الفساد	من أجل مكافحة الفساد،	العامة من أجل مكافحة	مكافحة الفساد في عام	الفساد في عام 2021، إلى
	لكي تعتمد الجمعية	الفساد	تدابير عملية وقابلة للتنفيذ	تدابير عملية وقابلة للتنفيذ
	العامة لاحقاً		2021	من أجل إحراز تقدم في
				مكافحة الفساد على الصعيد
				العالمي

الولايات التشريعية

16-96 تقدم القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

الاتفاقية

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

قرارات الجمعية العامة ومقرراتها

152/46	وضع برنامج فعال للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية	177/66	تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الآثار الضارة للتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الأنشطة الإجرامية
59/51	إجراءات مكافحة الفساد	179/66؛ و 184/67؛ و 185/68؛ و 191/69	متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
209/61؛ و 202/62؛ و 226/63؛ و 237/64	منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	181/66؛ و 189/67؛ و 193/68؛ و 197/69؛ و 178/70؛ و 177/74	تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني
1/65	الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (الفقرة 52)	209/71؛ و 196/72؛ و 186/73	
227/65	إعادة تنظيم مهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتغييرات التي يلزم إدخالها على الإطار الاستراتيجي	192/67؛ و 195/68؛ و 199/69؛ و 208/71؛ و 190/73	منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الموجودات وإعادة تلك الموجودات إلى أصحابها الشرعيين وإلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
230/65	مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية		

174/70	مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	170/74	إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب
206/71؛ و 192/72؛	متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	172/74	التعليم من أجل العدالة وسيادة القانون في سياق التنمية المستدامة
191/73؛ و 276/74	الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد		

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

23/2006؛ و 22/2007	تدعيم المبادئ الأساسية لسلوك العاملين في الجهاز القضائي	2009/25	تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لتعزيز المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من الجريمة
24/2006	التعاون الدولي على مكافحة الفساد	20/2010؛ و 2011/34	دعم العمل على وضع وتنفيذ نهج متكامل لإعداد البرامج في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
20/2007؛ و 22/2009	التعاون الدولي على منع الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتصلة بالهوية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم	32/2011	تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الآثار الضارة للتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الأنشطة الإجرامية
35/2011؛ و 39/2013			

المنجزات المستهدفة

97-16 يعرض الجدول 13-16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتَوَقَّع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 13-16

البرنامج الفرعي 3: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر				الفئة والفئة الفرعية
لعام 2020	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	
80	100	80	80	ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
				وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
1	1	1	1	1 - مذكرة الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية
6	7	6	6	2- تقارير بشأن جلسات مؤتمر الدول الأطراف وهيئاته الفرعية
2	2	2	2	3 - التقارير المواضيعية المتعلقة بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
16	16	16	16	4 - التقارير الإقليمية لآلية استعراض التنفيذ ووثائق المعلومات الأساسية الأخرى
56	74	56	56	5 - وثائق المعلومات الأساسية لدورات مؤتمر الدول الأطراف والهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر (بما في ذلك الموجزات التنفيذية لتقارير الاستعراض القطري المقدمة إلى فريق استعراض التنفيذ لكي ينظر فيها)
42	58	24	42	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
1	1	1	1	6 - جلسات الجمعية العامة (اللجنة الثالثة) بشأن المسائل المتصلة بالفساد والجريمة الاقتصادية
1	1	1	1	7- جلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
40	56	22	40	8 - اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف وهيئاته الفرعية
				باء - توليد المعارف ونقلها
2	2	2	2	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
1	1	1	1	9 - البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة: صوب ترسيخ ثقافة احترام القانون
1	1	1	1	10 - البرنامج العالمي لمنع الفساد ومكافحته عن طريق التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دعماً للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

5	5	5	5	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
5	5	5	5	11 - اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن وضع توجيهات أو أدوات متعلقة بجوانب محددة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك استنادا إلى الاحتياجات المحددة عن طريق آلية استعراض التنفيذ
3	4	4	4	المنشورات (عدد المنشورات)
3	4	4	4	12 - منشورات رسمية عن مكافحة الفساد
4	3	3	3	المواد التقنية (عدد المواد)
4	3	3	3	13 - الإرشادات والأدوات المتعلقة بمكافحة الفساد
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: توفير دورات تدريبية لما عدده 50 خبيرا حكوميا لإجراء استعراضات في إطار آلية استعراض التنفيذ، وتيسير استكمال وتحليل الردود على قوائم التقييم الذاتي المرجعية، وإجراء 20 زيارة قطرية، وصياغة تقارير الاستعراض القطري والموجزات التنفيذية.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تعهد قاعدة بيانات للقوانين والاجتهاد القضائي، وكذلك المعارف غير القانونية ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما يشمل المسائل المتعلقة باسترداد الأصول؛ وتعهد قاعدة بيانات للسلطات المختصة وجهات التنسيق المعنية باسترداد الأصول والسلطات المركزية؛ وتعهد البوابة الإلكترونية لمكافحة الفساد المعروفة باسم بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد؛ وتطوير وتعهد أدوات إلكترونية ومواد تدريب بشأن المعايير والسياسات والإجراءات التنفيذية والممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية.				

البرنامج الفرعي 4

منع الإرهاب

الهدف

16-98 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز نظام فعال للعدالة الجنائية في مجال مكافحة الإرهاب تطبقه الدول الأعضاء وفقا لسيادة القانون.

الاستراتيجية

16-99 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيستجيب البرنامج الفرعي لطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بتقديم دعم معياري ودعم لبناء القدرات بغية منع الإرهاب والتطرف العنيف المفوض إلى الإرهاب⁽⁸⁾، وذلك بالشروع في وضع أطر للتعاون مع الدول الأعضاء ودعمها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويعتزم البرنامج الفرعي أيضا وضع وتنفيذ مشاريع قائمة على النتائج في مجال منع الإرهاب وتعزيز أثر التنفيذ الميداني من خلال التنسيق والتخطيط والتنفيذ المتكاملين مع الجهات الشريكة التي تقدم الدعم إلى الحكومات في مجال منع الإرهاب، ولا سيما الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب والأفرقة العاملة التابعة له، الأمر الذي سيساعد الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بما يشمل الهدفين 5 و 16 من أهداف التنمية المستدامة. وهذا البرنامج الفرعي مكلف بموجب قرارات الجمعية العامة⁽⁹⁾ ومجلس الأمن⁽¹⁰⁾ ذات الصلة، والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة في عام 2006 في قرارها 288/60 واستعراضاتها التي تجرى كل سنتين، بتقديم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب إلى الدول الأعضاء الطالبة.

(8) انظر قرار الجمعية العامة 209/71 و 194/72.

(9) انظر قرارات الجمعية العامة 194/72، و 284/72، و 175/74.

(10) انظر قرار مجلس الأمن 2482 (2019) وقرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة.

100-16 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن طريق تخفيف القيود المفروضة وتطوير أدوات المساعدة التقنية وأنشطة التدريب بما يتماشى مع احتياجات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب في سياق الجائحة. وقد أثرت الجائحة بشدة على مشهد الإرهاب وخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في التصدي لهذه التهديدات على نحو أكثر فعالية.

101-16 ومن المتوقع أن يؤدي هذا العمل إلى ما يلي:

- (أ) تصديق الدول الأعضاء على عدد متزايد من الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب؛
- (ب) تنقيح الدول الأعضاء، بناء على ذلك، التشريعات المحلية لمكافحة الإرهاب؛
- (ج) قيام الدول الأعضاء بإعداد استراتيجيات وخطط عمل لمكافحة الإرهاب؛
- (د) إجراء تحقيق فعال في قضايا الإرهاب وملاحقة الجناة ومحاكمتهم من قبل موظفي العدالة الجنائية، بما يتماشى مع الصكوك والقواعد القانونية والمعايير والممارسات الجيدة ذات الصلة المعمول بها على الصعيد الدولي؛
- (هـ) زيادة التعاون الوطني والإقليمي والدولي بين هيئات إنفاذ القانون والهيئات القضائية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

102-16 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تزويد موظفي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون بالقدرات اللازمة لمكافحة الإرهاب خلال الجائحة

103-16 أدت جائحة كوفيد-19 إلى تحول جذري في مشهد الإرهاب. فالأزمة الصحية أدت إلى ارتفاع شديد في عدد الأفراد المقيدين في منازلهم وازدياد الفترة الزمنية التي يقضونها وهم يتصفحون الإنترنت ازديادا هائلا، الأمر الذي جعلهم أكثر عرضة للتجنيد وتغذية نزعة التطرف لديهم من قبل الجماعات الإرهابية والإرهابيين الذين كانوا يقضون وقتا أطول أيضا على شبكة الإنترنت بسبب الجائحة. ونتيجة للجائحة، أصبح الحفاظ على الأدلة الإلكترونية الأساسية وجمعها واستخدامها في قضايا الإرهاب أكثر أهمية. واستجابة لذلك، يعمل البرنامج الفرعي على تطوير أدوات جديدة لتقديم خدمات مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب على نحو أفضل في سياق الجائحة. فعلى سبيل المثال، طور البرنامج الفرعي حيزا إلكترونيا على منصة التعلم الحاسوبية في مجال مكافحة الإرهاب المتاحة عبر شبكة الإنترنت، يُعرف باسم iRoom، لمعالجة المسائل المتعلقة بالأدلة الإلكترونية على وجه التحديد. ومنصة iRoom حيز إلكتروني آمن يؤدي دور مركز جامع لتقديم المساعدة التقنية ويسمح بتبادل أفضل الممارسات، وتخزين وتطوير أدوات جديدة تتعلق بالأدلة الإلكترونية، وقد أنشئت المنصة لفائدة المدعين العامين والمحققين والسلطة القضائية لأغراض التعاون في قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود التي تنطوي على أدلة إلكترونية.

104-16 وواصل البرنامج الفرعي أيضا تعزيز تطبيق القواعد والمعايير والممارسات الجيدة المعمول بها على الصعيد الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وواصل دعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بجهود العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، تماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وانتقل لتنفيذ أنشطته المتصلة بالمساعدة التقنية عبر شبكة الإنترنت، حيث قام بتدريب أكثر من 2 000 من موظفي العدالة الجنائية بشكل افتراضي منذ نشي الجائحة. وكجزء من هذه الجهود، زاد البرنامج الفرعي بشكل كبير استخدام منصته الحاسوبية للتعلم في مجال مكافحة الإرهاب المتاحة عبر شبكة الإنترنت. وتتيح المنصة، التي لديها

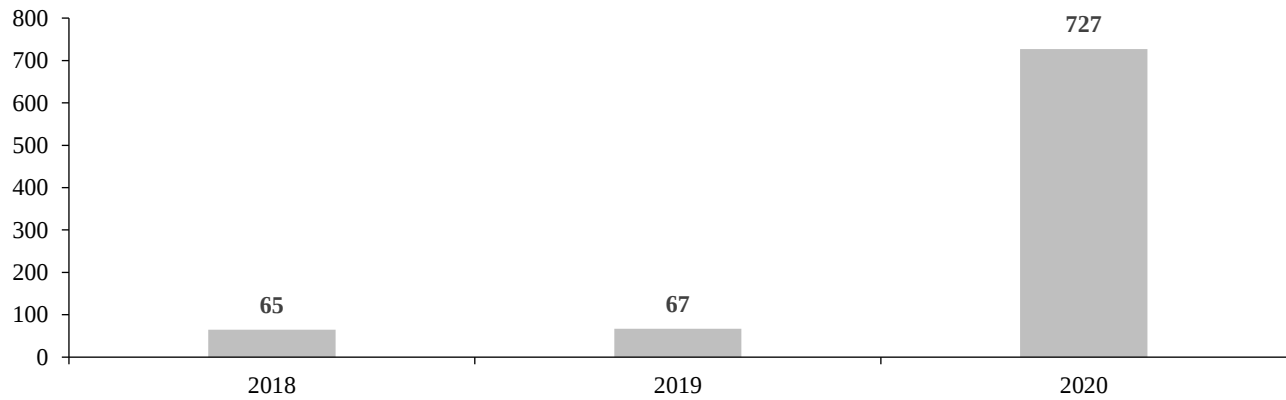
مجموعة واسعة من السمات والأدوات المرنة، مستويات عالية من التفاعل بين المشاركين والمنسقين، وتضم أكثر من 3 000 موظف من موظفي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون من أكثر من 135 بلدا كأعضاء مسجلين.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

105-16 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من وجود 727 موظفا من موظفي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون يتمتعون بقدرات معززة فيما يتعلق بتدابير العدالة الجنائية لمواجهة الإرهاب (انظر الشكل الرابع من الباب 16).

الشكل الرابع من الباب 16

مقياس الأداء: العدد الإجمالي لموظفي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون الذين يملكون قدرات معززة فيما يتعلق بتدابير العدالة الجنائية لمواجهة الإرهاب والذين حصلوا على التدريب من خلال منصة التعلم الحاسوبية في مجال مكافحة الإرهاب المتاحة عبر شبكة الإنترنت (العدد التراكمي)



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

106-16 بسبب التأثير الناجم عن جائحة كوفيد-19 في عام 2020، سعى البرنامج الفرعي إلى إيجاد سبل بديلة لمواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وفي إطار الامتثال لتدابير التباعد الاجتماعي، وفي محاولة لتجنب انقطاع المساعدة التقنية البالغة الأهمية، انتقل البرنامج الفرعي إلى تنفيذ أنشطته للمساعدة التقنية عبر شبكة الإنترنت من خلال منصة التعلم الحاسوبية في مجال مكافحة الإرهاب. وبسبب القيود المفروضة على السفر، أرجئت عدة أنشطة في إطار البرنامج العالمي لتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب كان من المزمع تنظيمها بالحضور الشخصي وتعذر تقديمها عبر شبكة الإنترنت.

107-16 ولكن البرنامج الفرعي حدّد في الوقت نفسه أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن إطار النطاق العام لأهدافه، أي من أجل دعم نيجيريا في مواصلة جهودها لمكافحة الإرهاب وفي الوقت نفسه التكيف مع سياق جائحة كوفيد-19، وضع البرنامج الفرعي مبادئ توجيهية للشرطة النيجيرية للحد من خطر الإصابة وكذلك حماية الجمهور من النشاط الإجرامي، بما في ذلك الإرهاب.

النتائج المقررة لعام 2022

108-16 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبينان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التقدم المحرز في ملاحقة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ومحاكمتهم⁽¹¹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

109-16 يقوم البرنامج الفرعي ببناء قدرات موظفي العدالة الجنائية للتحقيق في الإرهاب وملاحقة مرتكبيه ومحاكمتهم وفقا لسيادة القانون وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، قدّم البرنامج الفرعي دورتين تدريبيتين بشأن إجراء وإدارة المقابلات مع المشتبه في أنهم إرهابيون على نحو ممتثل لحقوق الإنسان، والتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وملاحقة مرتكبيها ومحاكمتهم. ويعزز البرنامج الفرعي أيضا دور المسؤولين العراقيين في مكافحة الإرهاب في العراق من خلال تطوير معارف الموظفين وبناء قدراتهم في مجال منع الإرهاب في العراق ومكافحته وملاحقة مرتكبيه، وفقا للولاية المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن 1325 (2000) و 2242 (2015) المتعلقين بتعزيز ودعم مشاركة المرأة في عمليات السلام.

110-16 وقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم بشأن استخدام وتعزيز بدائل السجن في القضايا المتصلة بالإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى المؤسسات القضائية في المناطق المحررة، مثل محكمة تحقيق الموصل. وعلاوة على ذلك، شرع البرنامج الفرعي في العمل من أجل دعم ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق.

111-16 وأسهم العمل المذكور أعلاه في زيادة عدد ضحايا الإرهاب الذين يتمكنون من اللجوء إلى النظام القضائي العراقي؛ وتعزيز المؤسسات القضائية، مع ازدياد مشاركة المرأة على مستويات السياسات والتخطيط والجوانب التقنية، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اتخاذ خطوات صوب إنشاء آليات أو إجراءات قضائية وطنية لملاحقة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية ومحاكمتهم، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

112-16 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم مساعدة تقنية مصممة خصيصا لتعزيز تدابير العدالة الجنائية لمواجهة الإرهاب، تماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كما سيدعم ضحايا الإرهاب في العراق من خلال آليات تهدف إلى زيادة دورهم في إجراءات العدالة الجنائية وتقديم الدعم النفسي. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 14-16).

الجدول 14-16

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
يطلب العراق الحصول على مساعدة تقنية لإنشاء آليات قضائية وطنية لملاحقة مرتكبي الجرائم المتصلة بتنظيم الدولة الإسلامية ومحاكمتهم.	إجراء مناقشات لاحقة بشأن الآليات أو الإجراءات القضائية الوطنية لملاحقة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية ومحاكمتهم.	ارتفاع عدد ضحايا الإرهاب الذين يتمكنون من اللجوء إلى النظام القضائي العراقي، وتعزيز المؤسسات القضائية، مع ازدياد مشاركة المرأة على	تعزيز القدرة على معالجة القضايا المحلية المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية وفي الوقت نفسه التمسك بالحقوق الأساسية.	إجراء المحاكمات في القضايا المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية بنجاح مع التمسك بالحقوق الأساسية وحماية ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية

(11) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 16)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
			مستويات السياسية والتخطيط والجوانب التقنية	

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقشّي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز قدرة موظفي العدالة الجنائية على منع الإرهاب⁽¹²⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

113-16 يعمل البرنامج الفرعي على تعزيز نظام فعال للعدالة الجنائية في مجال مكافحة الإرهاب تطبّقه الدول الأعضاء وفقا لسيادة القانون. ويقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى السلطات في سري لانكا في وضع سياسة شاملة وإطار تشريعي لمكافحة الإرهاب يمثل امتثالا تاما لسيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويقدم البرنامج الفرعي أيضا التدريب إلى المحققين الجنائيين والمدعين العامين والقضاة بشأن إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، بما في ذلك بدائل السجن والتدخلات المجتمعية؛ واستخدام أساليب التحري الخاصة لتحديد المحتوى الضار على شبكة الإنترنت والتصدي له؛ ووضع مجموعة أدوات وطنية للأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية استنادا إلى الدليل العملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود، بما يتناسب مع السياق والإجراءات المحلية؛ واستخدام الأدلة الرقمية ومقبوليتها في التحقيقات والمحاكم؛ وتصميم مجموعة أدوات إقليمية للقضاة وفقا للسياق الوطني في سري لانكا وملديف، تضمنت عناصر متعلقة بدعم الأخصائيات الممارسات في مجال العدالة الجنائية للعمل في النظام القضائي.

114-16 وأسهم العمل المذكور في حصول موظفي العدالة الجنائية على شهادة تؤهلهم لتجهيز القضايا المتعلقة بالإرهاب تماشيا مع القانون الدولي المعمول به، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

115-16 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تدريب المحققين الجنائيين والمدعين العامين والقضاة، كما سيدعم التعاون بين الوكالات والتعاون الإقليمي بين موظفي إنفاذ القانون وموظفين قضائيين لتيسير تبادل المعلومات التشغيلية والمساعدة القانونية المتبادلة. ويُعرّض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 15-16).

الجدول 15-16

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
-	-	حصول موظفي العدالة الجنائية على شهادات	تمكن الموظفين من عقد اجتماعات لمنتدى الفصل في قضايا إقليمي لتبادل المعلومات	

(12) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16)/Corr.1 و A/75/6 (Sect.16)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
			توهمهم لتجهيز القضايا المتعلقة بالإرهاب وفقا للقانون الدولي المعمول به	الإرهاب وتجهيزها بما يتماشى مع القانون الدولي المعمول به، بما في ذلك المعايير الجنسانية
			لتعزيز التعاون بين الوكالات	والتعاون الإقليمي فيما بين موظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تقديم الإرهابيين إلى العدالة بما يتماشى مع سيادة القانون وحقوق الإنسان

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

116-16 يكتسي الحق في محاكمة عادلة وسريعة أهمية قصوى في ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء. ويمكن أن يؤدي التأخير في تجهيز قضايا الإرهاب في نهاية المطاف إلى عرقلة إمكانية اللجوء إلى القضاء. وقد احتُجز آلاف الأشخاص بسبب ارتباطهم المزعوم بجماعة بوكو حرام في بلدان حوض بحيرة تشاد. وللمساعدة في معالجة القضايا المتركمة في قضايا الإرهاب، ما فتئ البرنامج الفرعي يبني قدرة نظام العدالة الجنائية على التحقيق بفعالية في قضايا الإرهاب تلك وملاحقة الجناة ومحاكمتهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وشملت هذه المساعدة الواسعة النطاق تتقيح أكثر من 200 قضية إرهاب، فضلا عن دعم نظام العدالة الجنائية لمعالجة المسائل الجنسانية بفعالية، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

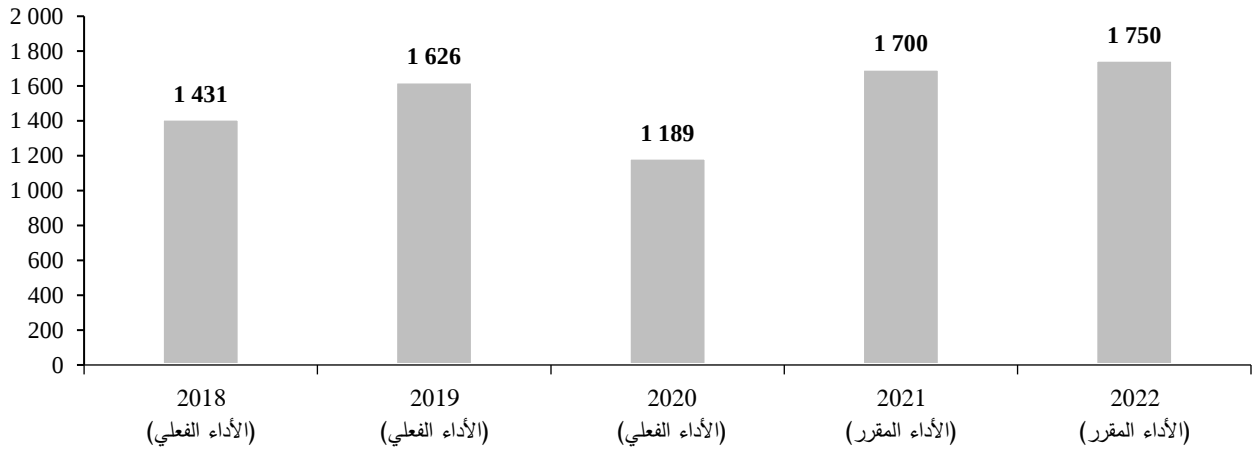
117-16 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه بالإضافة إلى تحسين معارف ومهارات موظفي العدالة الجنائية، يجب أن يوفر البرنامج الفرعي الدعم لتحسين تجهيز أنظمة العدالة الجنائية، من أجل النظر بفعالية في القضايا المتركمة في مجال الإرهاب. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق مساعدته لتوفير المعدات اللازمة المتعلقة بالأدلة الجنائية، والدعم اللوجستي، والتوجيهات السياسية والإجرائية لمساعدة موظفي العدالة الجنائية على وضع المعارف والمهارات المكتسبة موضع التنفيذ بشكل فعال.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

118-16 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال عدد موظفي العدالة الجنائية المدربين على التحقيق في قضايا الإرهاب وملاحقة الجناة ومحاكمتهم (انظر الشكل الخامس من الباب 16).

الشكل الخامس عشر من الباب 16

مقياس الأداء : عدد موظفي العدالة الجنائية الذين يتدربون سنويا على التحقيق في قضايا الإرهاب وملاحقة الجناة ومحاكمتهم



الولايات التشريعية

119-16 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي

قرارات الجمعية العامة

تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب	178/66 و 187/68؛	تعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية على تشجيع تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية ذات الصلة بالإرهاب في إطار أنشطة مركز منع الجريمة الدولية	153/59 و 136/58
حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب	148/70	استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب	288/60
المساعدة التقنية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مكافحة الإرهاب	175/74	منع الإرهابيين من حيازة المواد والمصادر المشعة	46/62
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي	145/75	المساعدة التقنية في مجال تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب	177/64 و 172/62
تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني	196/75	منع حيازة الإرهابيين للمصادر المشعة	74/65 و 51/67؛ و 50/69 و 66/71

قرارات مجلس الأمن

(2016) 2309	1267 (1999)
(2016) 2322	1373 (2001)
(2017) 2341	1540 (2004)
(2017) 2347	1624 (2005)
(2017) 2370	2133 (2014)
(2017) 2396	2178 (2014)
(2018) 2423	2199 (2015)
(2019) 2462	2253 (2015)
(2019) 2482	

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

21/2019 المساعدة التقنية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مكافحة الإرهاب

قرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

3/21 تدعيم التعاون الدولي على التصدي لما قد يقوم في بعض الحالات من 4/22 تعزيز فعالية التصدي للأخطار الإجرامية، بما فيها الأخطار الإرهابية، التي يواجهها قطاع السياحة، ولا سيما عن طريق التعاون الدولي والشراكات بين القطاعين العام والخاص

المنجزات المستهدفة

120-16 يعرض الجدول 16-16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-16

البرنامج الفرعي 4: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
1	1	1	2
1 - تقرير الأمين العام إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية			
1	1	1	1
2 - تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة			
12	20	3	12
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)			
2	2	1	2
3 - جلسات الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية			
4	5	2	5
4 - جلسات مجلس الأمن وهيئاته الفرعية			
5	5	2	5
5 - استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي تجريه الجمعية العامة كل سنتين			
4	—	—	4
6 - اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية			
1	13	—	1
باء - توليد المعارف ونقلها			
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
1	1	1	1
7 - البرنامج العالمي بشأن تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب			
1	1	1	1
المنشورات (عدد المنشورات)			
3	3	3	4
8 - كتيب عن التشجيع على استخدام بدائل غير احتجازية لتدابير الاحتجاز السابق للمحاكمة والسجن في قضايا الإرهاب			
—	—	1	—
9 - منشورات وكتيبات وأدلة تدريبية بشأن مسائل مواضيعية محددة متصلة بمكافحة الإرهاب			
3	2	2	3
10 - دعم التدابير القانونية وقدرة نظم العدالة الجنائية على منع الإرهاب ومكافحته (قائمة الخدمات المقدمة)			
—	1	—	1

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم خدمات استشارية بشأن صياغة التشريعات والاستراتيجيات وخطط العمل؛ والتشاور بشأن وضع خطط المساعدة التقنية؛ وتقديم الخدمات الاستشارية بشأن زيارات لجنة مكافحة الإرهاب؛ وتقديم الدعم الفني إلى مؤسسات التدريب الوطنية.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تحديث وتعهد أدوات مكافحة الإرهاب في بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة التي تتضمن أكثر من 2 300 تشريع من التشريعات المتصلة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك قاعدة بيانات السلطات المركزية الوطنية المعنية بقضايا مكافحة الإرهاب، ومنصة التعلم الحاسوبية في مجال مكافحة الإرهاب المتاحة على شبكة الإنترنت لأكثر من 200 3 عضو، ومرصد الاجتهادات القضائية للأمريكتين، وشبكة وسط آسيا لمنع الإرهاب.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: مؤتمر قمة برلماني عالمي بشأن السياحة؛ وتشجيع الدول الأعضاء التي لم تصدق على الصكوك القانونية الدولية التسعة عشر المتصلة بالإرهاب على القيام بذلك، ولا يزال هناك 1 222 تصديقاً وانضماماً متبقياً؛ وكتيبات ونشرات ومجموعات مواد إعلامية في مجالات القانون والعدالة الجنائية والمجالات ذات الصلة؛ واليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي.

البرنامج الفرعي 5

العدالة

الهدف

121-16 يمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في منع الجريمة وضمان أن تكون نظم العدالة الجنائية أكثر فعالية وإنصافاً وإنسانية وخضوعاً للمساءلة، لتكون أساساً لسيادة القانون والتنمية المستدامة.

الاستراتيجية

122-16 للمساهمة في تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز وضع معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وتيسير تطبيقها من خلال العمل مع جميع القطاعات ذات الصلة في نظم العدالة الجنائية الوطنية وجميع الجهات الفاعلة المشاركة في منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية.

123-16 وسيقدم البرنامج الفرعي أيضاً المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، ولا سيما إلى الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية (مثل الشرطة، ودوائر الادعاء، والسلطة القضائية، بما يشمل نظام قضاء الأحداث، والخبراء المجتمعيين، وموظفي السجون) من خلال التمكين من نقل المعارف، دعم بناء المؤسسات، وتوفير خدمة بناء القدرات والمشورة التقنية. وسيعزز أيضاً التعاون مع القطاعات الأخرى، بما في ذلك التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وسيركز عمل البرنامج الفرعي بصفة خاصة على استحداث قواعد للأدلة لمنع الجريمة ومعالجة عوامل الخطر والأسباب الجذرية للإجرام معاودة الإجرام؛ وتعزيز أعمال الشرطة القائمة على حقوق الإنسان؛ وزيادة إمكانية الحصول على المعونة القضائية؛ وتعزيز فعالية ونزاهة وكفاءة عمليات العدالة الجنائية؛ وتطوير سياسات إصدار الأحكام والتشجيع على اتباع بدائل للسجن؛ إضافة إلى تحسين ظروف السجون، وتحسين معاملة السجناء المتطرفين العنيفين⁽¹³⁾ ومنع التطرف، ودعم إعادة الإدماج الاجتماعي عند الإفراج عنهم. وسيتضمن البرنامج الفرعي مسائل شاملة تتعلق بالضحايا والشهود؛ والشؤون الجنسانية في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك العنف ضد المرأة؛ والأطفال في نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك العنف ضد الأطفال. وسيواصل البرنامج الفرعي تبادل

(13) يشير مصطلح "متطرف عنيف" ومصطلح "التطرف العنيف" إلى "التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب" (انظر قرار الجمعية العامة 209/71 و 194/72).

الدراسات والممارسات الجيدة وموارد تكنولوجيا المعلومات، وتطوير ونشر أدوات عملية، مثل المذكرات الإرشادية والكتيبات والمناهج التدريبية والتشريعات النموذجية، فضلا عن دعم النظراء في تطبيق هذه الأدوات. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 5 و 11 و 16 من أهداف التنمية المستدامة.

124-16 ويخطط البرنامج الفرعي لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية على الاستعداد للأزمات والتصدي لها والتعافي منها. وسيواصل البرنامج الفرعي دعم تعزيز الأطر القانونية واعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة وجامعة في حالات الأزمات القصيرة الأجل وما يتصل بها من إجراءات تكفل استمرار عمل نظم العدالة الجنائية والمساواة في إمكانية الوصول إلى خدماتها، مع الحد من خطر انتهاكات حقوق الإنسان للمتضررين من الجائحة بنسب أعلى من غيرهم، وبصورة خاصة المحتجزون والسجناء وضحايا الجريمة. وسيدعم البرنامج الفرعي أيضا تدابير التعافي الطويلة الأجل والقائمة على الأدلة والمستدامة، وسيأخذ في الحسبان الدروس المستفادة خلال الأزمة والمتعلقة باحتياجات السكان والجهات الفاعلة في مجال العدالة على حد سواء، من خلال الاستفادة من القدرات القائمة وتسخير التكنولوجيات الجديدة.

125-16 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن:

- (أ) تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال العدالة، على سبيل المثال، بين ضباط الشرطة ومحامي الدفاع وقضاة التحقيق من أجل التصدي للاحتجاز المفرط والتعسفي السابق للمحاكمة؛
- (ب) تحسين وتيرة وجودة تطبيق بدائل السجن في القضايا المناسبة؛
- (ج) تحسين إجراءات الملاحقة القضائية والمحاكمة في قضايا العنف ضد المرأة والفتاة؛
- (د) تعزيز الوقاية من العنف ضد الأطفال والتصدي له من خلال استراتيجيات وبرامج منع الجريمة والعدالة الجنائية؛
- (هـ) زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء لقطاعات المجتمع الضعيفة وزيادة ثقة الجمهور في نظام العدالة، بسبل منها توفير خدمات المعونة القضائية على نطاق البلد التي يمكن للجميع اللجوء إليها والمصممة خصيصا لحقوق السكان واحتياجاتهم؛
- (و) تعزيز دعم إعادة إدماج السجناء في المجتمع ومنع عودتهم إلى الإجرام؛
- (ز) منع الإيذاء وإنشاء مجتمعات أكثر أمانا؛
- (ح) تمكين النساء والفتيات في إطار برامج ونظم منع الجريمة والعدالة الجنائية.

126-16 ومن المتوقع أن يؤدي الدعم المزمع بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 إلى الحد من استخدام الاحتجاز والسجن من خلال تحسين أداء آليات اللجوء إلى القضاء والمساواة فيها، وتعزيز معارف وقدرات الجهات الفاعلة في مجال العدالة من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان والجريمة وتصحيحها، ومكافحة التمييز، وتمكين المجتمعات المحلية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

127-16 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجّدت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

تعزيز فرص حصول المجرمات والضحايا في غرب أفريقيا على المعونة القضائية

128-16 المعونة القضائية عنصر أساسي في نظام عدالة جنائية عادل وإنساني وفعال يقوم على سيادة القانون، وهو أساس للتمتع بحقوق أخرى، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة. وقد أدت القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 إلى تقييد حصول ضحايا العنف المنزلي على المعونة القضائية، الأمر الذي جعل هذه المعونة أكثر إلحاحا بوصفها وسيلة للحماية من انتهاكات الحقوق. وقد أعاد البرنامج الفرعي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، برمجة الأنشطة القائمة المشتركة ذات الصلة بخدمات المعونة القضائية للحفاظ على إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى القضاء وتعزيزها في ليبيريا والسنغال وسيراليون خلال جائحة كوفيد-19، وذلك عن طريق تطوير المواد المتعلقة بالدعوة والتدريب عن بعد والقائمة على الاحتياجات وتوفير تمويل إضافي لمقدمي المعونة القضائية لكي يقدموا الخدمات، حسب الإمكان، إلى النساء المحتجزات والسجينات وضحايا الجرائم.

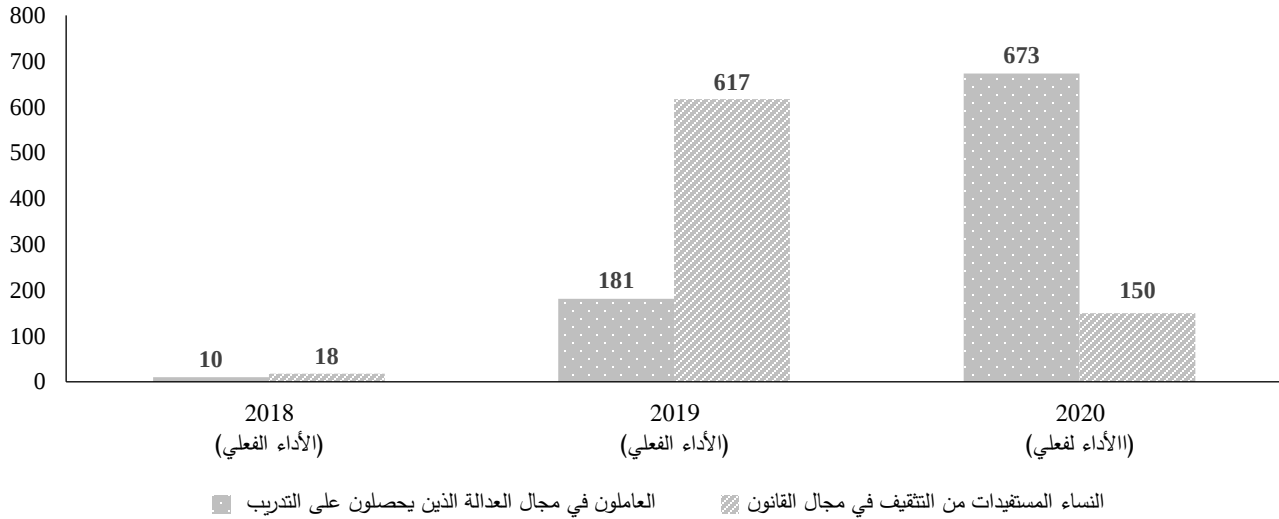
129-16 وشجع البرنامج الفرعي أيضا إنشاء آليات بديلة وتعمل عن بعد لكي تتمكن النساء من الحصول على المعونة القضائية. فعلى سبيل المثال، أنشئ في سيراليون خط اتصال مباشر مجاني لضحايا العنف المنزلي والجنسي، بالشراكة مع الشرطة ومجلس المعونة القضائية. وقد تم تعزيز جهود جمع البيانات في البلدان الثلاثة جميعها التي تقام فيها المشاريع من أجل فهم كيف تُغيّر جائحة كوفيد-19 طبيعة القضايا التي يتم النظر فيها. وقد أنشأ البرنامج الفرعي، بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية وأصحاب المصلحة الآخرين، وتحديدًا المساعدين القانونيين، الذين يؤدون دورا محوريا في هذا الجهد، مركزا جامعاً للخدمات سيساعد في جهود جمع البيانات ويعزز حصول النساء اللواتي هن في نزاع مع القانون على المعونة القضائية. وسيزود جمع البيانات الوزارات الرئيسية وأصحاب المصلحة ومنظمات المجتمع المدني بمعلومات عن الجمهور من أجل تعزيز إدراج حقوق المرأة في تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، يدعم البرنامج الفرعي مبادرات التمكين القانوني في جميع البلدان المستهدفة، فضلا عن تقديم الخدمات المباشرة من جانب المساعدين القانونيين والمحامين إلى النساء المحتجزات في مراكز الشرطة وإلى النساء ضحايا الجرائم.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

130-16 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من حصول 673 من العاملين في مجال العدالة على التدريب واستفادة 150 امرأة من التثقيف في مجال القانون (انظر الشكل السادس من الباب 16).

الشكل السادس من الباب 16

مقياس الأداء : العدد السنوي للعاملين في مجال العدالة الذين يحصلون على التدريب وعدد النساء المستفيدات من التدريب في مجال القانون



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

131-16 بسبب التأثير الناجم عن جائحة كوفيد-19 في عام 2020، غيّر البرنامج الفرعي المساعدة المقدمة من خلال بناء القدرات وتطوير الأدوات بتغيير طريقة تقديمها من حلقات عمل ودورات تدريب ومؤتمرات تنظم بالحضور الشخصي إلى اجتماعات افتراضية وحلقات دراسية شبكية، وأرجأ المناسبات التي كان يعتقد أنه من الأفضل إقامتها بالحضور الشخصي. وترتب على هذا التغييرات أثر في أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 و 2 أدناه. ونظرا إلى أن جميع دورات الهيئات الحكومية الدولية قد ألغيت أو أُرجئت إلى عام 2021 بسبب الجائحة، اقتصر أنشطة البرنامج الفرعي المتعلقة بتوفير الخدمات لاجتماعات هذه الهيئات على إعداد وثائق برلمانية مختارة مثل ورقات العمل وتقارير الأنشطة.

132-16 ولكن البرنامج الفرعي حدد، في الوقت نفسه، أنشطة جديدة ومعدلة لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وهي تطوير الدعم الحديث في الوقت المناسب من خلال إصدار مذكرات توجيهية ومشورة تنفيذية، بما في ذلك بشأن الاستعداد والتصدي للجائحة في السجون؛ وبناء القدرات من خلال برامج التدريب عبر شبكة الإنترنت؛ وإعداد دورات التعلم الإلكتروني بشأن المسائل الملحة مثل العنف ضد الأطفال؛ وتنظيم اجتماعات ومؤتمرات افتراضية لنشر المعرفة وتشجيع تبادل الخبرات فيما بين البلدان، بما في ذلك ما يتعلق بأعمال الشرطة القائمة على حقوق الإنسان، وبرامج العدالة التصالحية، ونهج العدالة التصالحية إزاء تدريب العدالة الجنائية، إضافة إلى مجموعة عالمية من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن العدالة الجنائية وإصلاح السجون المراعية للمنظور الجنساني. وقام البرنامج الفرعي أيضا بتقييم أثر جائحة كوفيد-19 على التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية للتصدي للعنف الجنساني ضد النساء والفتيات، والنهج المتبعة لتطبيق تدابير غير احتجازية لتخفيف الازدحام في السجون ومرافق الاحتجاز الأكثر ازدحاما. وغير البرنامج الفرعي أيضا تركيز بعض الأنشطة من بناء القدرات إلى توفير المساعدة المالية المباشرة لمقدمي الخدمات. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبيّنة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

133-16 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبينان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3 فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: مساعدة السجينات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات على التحضير لإدارة حياتهن بعد خروجهن من السجن⁽¹⁴⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

134-16 قام البرنامج الفرعي بإعداد وتنفيذ برنامج للتدريب المهني، بالتعاون مع وزارة التعليم، بشأن تقنيات البناء لفائدة السجينات من سجنين في لاباز، نظرا إلى أن قطاع البناء في دولة بوليفيا المتعددة القوميات آخذ في الازدياد وهناك طلب مرتفع على العملات المؤهلات. وفي عام 2020، لم يتم تدريب أي سجينات إضافيات على تقنيات البناء؛ غير أن البرنامج الفرعي استمر في التواصل مع إدارات السجون من أجل تحضير السجينات لإطلاق سراحهن بغية تعزيز إمكانية توظيفهن عند الإفراج عنهن.

135-16 ولم يسهم العمل المذكور أعلاه في تدريب و/أو إطلاق سراح سجينات إضافيات، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في تدريب 20 سجينة في عام 2020، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. فقد نشأت تحديات بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 على التجمعات الشخصية وعقد اجتماعات فردية مع السجينات لتحضيرهن للإفراج عنهن. وتوقفت أنشطة المشروع في أوائل عام 2020 حيث علقت السلطات جميع الأنشطة في السجون.

الخططة البرنامجية المقترحة لعام 2022

136-16 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الهدف والاستجابة لآخر المستجدات، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل أنشطة توعية وتدريب لإدارات السجون وصناع السياسات في جميع المناطق. ويُعرض التقدّم المتوقّع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبين أدناه (انظر الجدول 16-17).

الجدول 16-17

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
-	تدريب و/أو توظيف 10 سجينات بعد إطلاق سراحهن	عدم تدريب و/أو توظيف 10 سجينات إضافيات بعد الإفراج عنهن	تدريب و/أو توظيف 10 سجينات بعد إطلاق سراحهن	عدد موظفي السجون وصناع السياسات الذين جرى تدريبهم في الدول الأعضاء الطالبة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقشها جانحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

(14) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect. 16)).

النتيجة 2: اكتساب المجتمعات المحلية قدرة أكبر على مواجهة الجريمة والعنف⁽¹⁵⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

137-16 قدم دعم البرنامج الفرعي الدعم إلى الدول الأعضاء في وضع السياسات والبرامج التي تساعد على منع الجريمة والأخذ بها. وفي عام 2020، وسع قاعدة المعرفة لسياسات وبرامج منع الجريمة في المكسيك، وقام بإعداد وتقييم استراتيجيات مخصصة على مستوى الولايات والمدن، بما في ذلك فيما يتعلق بمنع العنف ضد المرأة. وقدم البرنامج الفرعي أيضا مساهمات واقتراحات لوضع مشروع قانون بشأن منع الجريمة في قيرغيزستان، وواصل أنشطته في مجال المساعدة التقنية في عدة دول أعضاء أخرى، بما فيها أوزبكستان وبيرو ولبنان، لتيسير استخدام مبادرات منع الجريمة القائمة على الرياضة في سياق البرامج المتمحورة حول الشباب. وقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية إلى دولة فلسطين، بما في ذلك أنشطة بناء القدرات والتوعية بشأن منع جرائم الشباب بالاستناد إلى الرياضة، فضلا عن توفير المعدات الرياضية للمدارس لزيادة فرص ممارسة الرياضة وإمكانية الوصول إلى أماكن آمنة لتنمية الشباب. وعلاوة على ذلك، دعم البرنامج الفرعي الدول الأعضاء في جعل أعمال الشرطة التي تقوم بها أكثر توجها نحو المجتمعات المحلية، كما وضع أدوات تقنية لتوجيه الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجيات محلية لمنع الجريمة، بما في ذلك كتيبات عن العدالة التصالحية واستخدام الرياضة لمنع التطرف العنيف⁽¹⁶⁾.

138-16 وأسهم العمل المذكور أعلاه في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لمنع الجريمة مراعية للاعتبارات الجنسانية في خمس دول، وهو ما شكل أداء مستوفيا للهدف المقرر لعام 2020، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، على الرغم من التحديات التي واجهها التنفيذ بسبب جائحة كوفيد-19.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

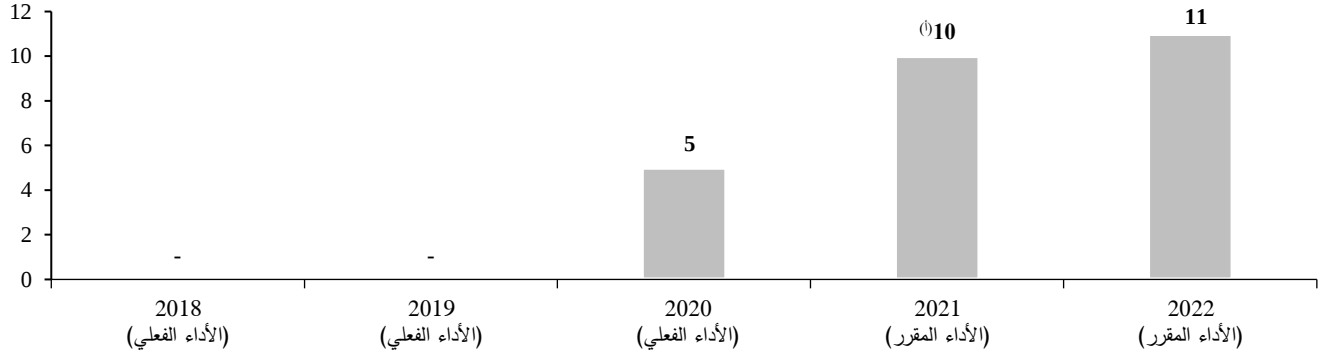
139-16 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتعلق بالنتيجة المقررة، تماشيا مع ولايته. وللمساهمة في إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق هذا الهدف، سيزيد البرنامج الفرعي مساعدته التقنية من خلال أنشطة بناء القدرات وأنشطة أخرى تُنفَّذ بصورة افتراضية وبالحضور الشخصي لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على منع الجريمة بفعالية، بمشاركة الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك إنفاذ القانون، فضلا عن الكيانات الحكومية الأخرى والمجتمع المدني. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل السابع من الباب 16).

(15) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/75/6 (Sect. 16) و A/75/6 (Sect. 16)/Corr.1).

(16) يشير مصطلح "التطرف العنيف" إلى التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب (انظر قراري الجمعية العامة 209/71 و 194/72).

الشكل السابع من الباب 16

مقياس الأداء : عدد الدول التي تضع وتنفذ سياسات وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية في مجال منع الجريمة بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (العدد التراكمي)



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: الأشخاص المحتكون بنظام العدالة الجنائية زادوا الخدمات المتصلة بإمكانية اللجوء إلى القضاء

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

140-16 إمكانية اللجوء إلى القضاء عنصر أساسي في نظام عدالة جنائية عادل وإنساني ويتسم بالفعالية والكفاءة، وعنصر محوري في خطة عام 2030. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى مواجهة نظم العدالة الجنائية تحديات غير مسبقة فيما يتعلق بإمكانية توفيرها فرص متساوية للجوء إلى القضاء، وخاصة عندما كانت المحاكم مغلقة، في حين كانت الشرطة تفرض وتنفذ تدابير التباعد الاجتماعي بصرامة. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، ركز المكتب على تعزيز أعمال الشرطة القائمة على حقوق الإنسان، وفرص الحصول على المعونة القضائية، واستخدام برامج العدالة التصالحية، ولجوء ضحايا الجريمة إلى القضاء. واستنادا إلى معايير الأمم المتحدة وقواعدها ذات الصلة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، تعاون البرنامج الفرعي مع جهات فاعلة من مؤسسات العدالة الجنائية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في مجال التوعية؛ وإعداد الاستراتيجيات والتدخلات؛ وإصلاح الآليات والقوانين والسياسات؛ وجمع البيانات وتحليلها؛ وتطوير الأدوات ونقل المعرفة وبناء القدرات لتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

141-16 تمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن عليه إعادة التفكير في كيفية نقل ثروته من التوجيهات والمعارف على نحو أكثر فعالية للاستفادة من ولايته، التي تشمل دعم سلطات الدول في منع الجريمة والعنف والتصدي لها وكفالة احترام حقوق الفئات ذات الاحتياجات الخاصة وتوفير الخدمات الأساسية، بغية التصدي للمخاطر والتحديات الناجمة عن الجائحة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستخدم البرنامج الفرعي خبرته المكتسبة في الربط بين مختلف مجالات الولاية. وسيزيد الدعم الذي يقدمه من أجل تحقيق ما يلي: (أ) تمكين المجتمعات المحلية من توفير إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع، بسبل منها تعزيز أعمال الشرطة القائمة على حقوق الإنسان والموجهة نحو المجتمعات المحلية، وحملات التمكين القانوني لإطلاع الناس على حقوقهم وكيفية الوصول إليها، وبناء القدرات لتقديم خدمات المعونة القضائية المتخصصة إلى ضحايا الجريمة والنساء والفئات؛ (ب) خفض معدلات الاحتجاز في أقسام الشرطة والاحتجاز السابق للمحاكمة، بسبل منها تعزيز القدرات والمعارف لضمان

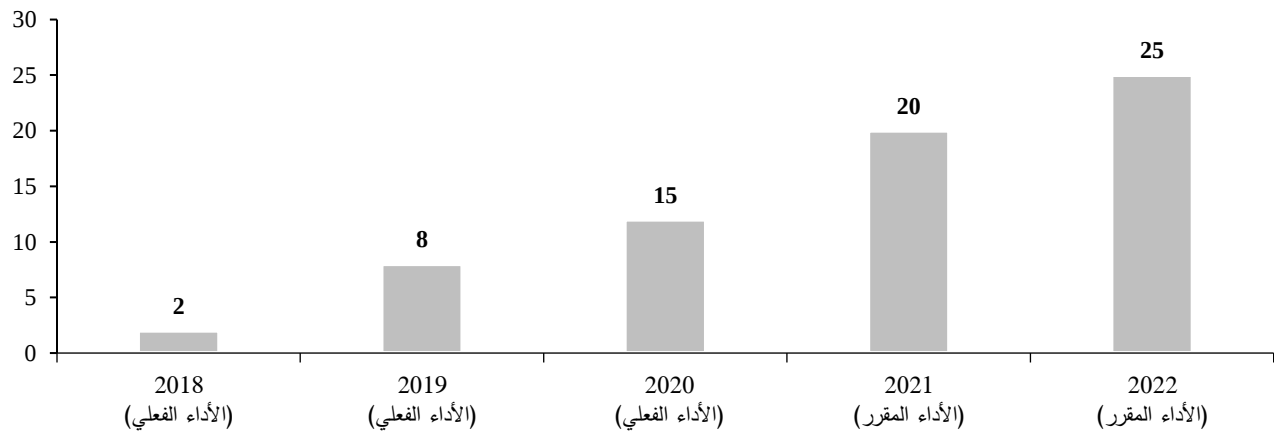
الحصول على خدمات معونة قضائية جيدة وتوفير خدمات استشارية وبناء قدرات الشرطة، وتقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز آليات الرقابة الداخلية والخارجية للشرطة، ودعم التنسيق بين الشرطة والادعاء والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العدالة، وزيادة فعالية التحقيقات؛ (ج) تحسين إمكانية الوصول إلى برامج العدالة التصالحية العادلة والفعالة، بسبل منها استعراض ودعم الإصلاح التشريعي لوضع أو توسيع البرامج الوطنية للعدالة التصالحية، والمساعدة على وضع وتنفيذ وتحسين برامج العدالة التصالحية، وتعزيز قدرة الأخصائيين الممارسين في مجال العدالة التصالحية على تقديم الخدمات. كما سيضع تدابير لكفالة أن تكون الجهود قائمة على الأدلة والاحتياجات، من أجل تمكين خطط الإنعاش من الوصول حقاً إلى الأشخاص المعرضين لخطر تركهم خلف الركب وضمان حقوقهم. وسيجري ذلك بطريقة شاملة باستخدام نهج محوره الناس من خلال تقديم الدعم لصياغة التشريعات وتنقيحها ووضع سياسات شاملة تراعي الاعتبارات الجنسانية وغيرها من نتائج الإصلاح التي تيسر زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء، فضلاً عن بناء القدرات ونشر المعارف لتحسين مهارات الجهات الفاعلة في مجال العدالة من أجل حل مشاكل السكان المتعلقة بالعدالة، ولا سيما الفئات الضعيفة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-142 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق هذا الهدف، وهو ما سيثبت تحققه من خلال زيادة عدد الدول الأعضاء التي تنفذ أنشطة لزيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع على قدم المساواة (انظر الشكل الثامن من الباب 16).

الشكل الثامن من الباب 16

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي تنفذ أنشطة لزيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع على قدم المساواة (العدد التراكمي)



الولايات التشريعية

16-143 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي

الاتفاقيتان

اتفاقية حقوق الطفل

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

قرارات الجمعية العامة

إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجماع والتعسف في استعمال السلطة 34/40

مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين 169/34
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين) 33/40

173/43	مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن	185/67	تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المهاجرين والعمال المهاجرين وأسره
110/45	قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو)	186/67	تعزيز سيادة القانون وإصلاح مؤسسات العدالة الجنائية، وبخاصة في المجالات المتصلة بالنهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات
111/45	المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء	187/67	مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية
112/45	مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض التوجيهية)	188/67؛ و 190/68؛ و 192/69	القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء
113/45	قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجريين من حريتهم	191/67	معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين
116/45	المعاهدة النموذجية لتسليم المجرمين	189/68	الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
117/45	المعاهدة النموذجية لتبادل المساعدة في المسائل الجنائية	194/69	استراتيجيات الأمم المتحدة وتدابيرها العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
118/45	المعاهدة النموذجية بشأن نقل الإجراءات في المسائل الجنائية	174/70	مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
119/45	المعاهدة النموذجية بشأن نقل الإشراف على المجرمين المحكوم عليهم بأحكام مشروطة أو المفرج عنهم إفراجاً مشروطاً	175/70	قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)
152/46	وضع برنامج فعال للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية	176/70	التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني
104/48	إعلان القضاء على العنف ضد المرأة	256/71	الخطة الحضرية الجديدة
59/51 ⁽¹⁷⁾	تدابير مكافحة الفساد	193/72	تعزيز التطبيق العملي لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)
60/51	إعلان الأمم المتحدة بشأن الجريمة والأمن العام	148/73	تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه: التحرش الجنسي
86/52	تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة	155/73؛ و 133/74	حقوق الطفل
59/55	إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين	184/73؛ و 171/74	متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
89/55؛ و 143/74	التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	185/73	سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة
119/56	دور مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ومهمتها وتواترها ومدتها	207/73؛ و 191/74	سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
261/56	خطط العمل الخاصة بتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين	262/73؛ و 137/74	دعوة عالمية من أجل اتخاذ إجراءات ملموسة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتفويض الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتها
170/57	متابعة خطط العمل الخاصة بتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين	127/74	العنف ضد العاملات المهاجرات
177/60 ⁽¹⁸⁾	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	134/74	الطفلة
228/65	تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل التصدي للعنف ضد المرأة		
229/65	قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء والتدابير غير الاحتجازية للمجرمين (قواعد بانكوك)		
230/65	مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية		

(17) تحديد المرفق المعنون "المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين".

(18) تحديد المرفق المعنون "إعلان بانكوك بشأن أوجه التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية".

الباب 16 المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

170/74	إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب	د-1/30	التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال
172/74	التعليم من أجل العدالة وسيادة القانون في سياق التنمية المستدامة		

قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

47/1984	إجراءات التنفيذ الفعال للقواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء	27/1999 ⁽²²⁾	إصلاح نظام العقوبات
50/1984؛ و 15/1996	الضمانات التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام	28/1999	إدارة قضاء الأحداث
57/1989؛ و 15/2000	إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجمام والتعسف في استعمال السلطة	12/2002	المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية
60/1989	إجراءات التنفيذ الفعال للمبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية	13/2002؛ و 22/2005 ⁽²³⁾	تدابير لتعزيز منع الجريمة منعاً فعالاً
61/1989	مبادئ توجيهية للتنفيذ الفعال لمدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين	14/2002	ترويج التدابير الفعالة للتصدي للمسائل المتعلقة بالأطفال المفقودين وبالانتهاك أو الاستغلال الجنسي للأطفال
64/1989	تنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام	28/2004	معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
65/1989	المنع والتقصي الفعالان لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة	14/2005	الاتفاق الثنائي النموذجي بشأن اقتسام عائدات الجريمة أو الممتلكات المصادرة المشمولة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988
9/1995	المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة في المدن		
28/1997	تنظيم تداول الأسلحة النارية لأغراض منع الجريمة والصحة والسلامة العامتين	20/2005	المبادئ التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها
29/1997	تدابير منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالسيارات	21/2005	تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية على التعاون التقني في مجال سيادة القانون وإصلاح العدالة الجنائية
30/1997 ⁽¹⁹⁾	إدارة شؤون قضاء الأحداث		
31/1997	ضحايا الإجمام والتعسف في استعمال السلطة	20/2006	معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
36/1997	التعاون الدولي من أجل تحسين الظروف في السجون		
21/1998 ⁽²⁰⁾	معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية	22/2006	تقديم المساعدة التقنية لإصلاح السجون في أفريقيا وإستحداث بدائل مجدية للسجن
22/1998	وضع المواطنين الأجانب في الإجراءات الجنائية	23/2006 ⁽²⁴⁾	تدعيم المبادئ الأساسية لسلوك العاملين في الجهاز القضائي
23/1998 ⁽²¹⁾	التعاون الدولي الرامي إلى الحد من اكتظاظ السجون والتشجيع على إصدار أحكام بديلة	25/2006	تعزيز سيادة القانون وإصلاح مؤسسات العدالة الجنائية، بما في ذلك في حالات التعمير بعد انتهاء الصراع
23/1999	أعمال برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	29/2006	التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لمواجهة العنف ضد النساء والفتيات
25/1999	منع الجريمة منعاً فعالاً	21/2007	أداة جمع المعلومات المتصلة بمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
26/1999	وضع وتنفيذ تدابير للوساطة والعدالة التصالحية في ميدان العدالة الجنائية	22/2007	تدعيم المبادئ الأساسية لسلوك العاملين في الجهاز القضائي

(19) تحديدا المرفق المعنون "مبادئ توجيهية للعمل المتعلق بالأطفال في نظام العدالة الجنائية".

(20) تحديدا المرفق المعنون "خطة عمل لتنفيذ إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجمام والتعسف في استعمال السلطة".

(21) تحديدا المرفق المعنون "إعلان كادوما بشأن الخدمة المجتمعية".

(22) تحديدا المرفق المعنون "إعلان أروشا بشأن الممارسات الحسنة في السجون".

(23) تحديدا المرفق المعنون "المبادئ التوجيهية لمنع الجريمة".

(24) تحديدا المرفق المعنون "مبادئ بانغالور بشأن سلوك العاملين في الجهاز القضائي".

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

23/2007	دعم الجهود الوطنية لإصلاح قضاء الأطفال، وخصوصاً من خلال المساعدة التقنية وتحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة	17/2016	العدالة التصالحية في المسائل الجنائية
24/2007	التعاون الدولي على تحسين سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية، وخصوصاً في أفريقيا	18/2016	اتباع نهج كلية في منع جرائم الشباب
24/2008	تعزيز الوقاية من الجريمة الحضرية: نهج متكامل	16/2017	تعزيز التطبيق العملي لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)
26/2009	دعم الجهود الوطنية والدولية لإصلاح قضاء الأطفال، وبخاصة عن طريق تحسين التنسيق في مجال المساعدة التقنية	19/2017	ترويج وتشجيع استخدام بدائل لعقوبة السجن في إطار السياسات الشاملة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
33/2013	سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015	21/2019	المساعدة التقنية المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مكافحة الإرهاب
21/2014	تقوية السياسات الاجتماعية باعتبارها أداة لمنع الجريمة	المقرر 247/2005	تقرير الأمين العام عن عقوبة الإعدام والضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام

قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومقرراتها

2/17	تدعيم سيادة القانون من خلال تعزيز نزاهة أجهزة النيابة العامة وقدرتها	2/21	مكافحة القرصنة البحرية، خاصة قبالة سواحل الصومال وفي خليج غينيا
1/18	قواعد تكميلية خاصة بمعاملة النساء الموقوفات والمعتقلات في المرافق الاحتجازية وغير الاحتجازية	6/22	تعزيز التعاون الدولي والنهوض بالقدرات على مكافحة مشكلة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر
2/18	الخدمات الأمنية المدنية الخاصة: دورها ومراقبتها ومساهمتها في منع الجريمة وسلامة المجتمع	2/25	تعزيز المساعدة القانونية، بوسائل منها إقامة شبكة من مقدمي المساعدة القانونية
6/19	مكافحة القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال	6/27	العدالة التصالحية
5/20	مكافحة مشكلة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر	1/28	تعزيز مشاركة جميع أفراد المجتمع في منع الجريمة
1/21	تعزيز الرقابة الحكومية على الخدمات الأمنية المدنية الخاصة وإسهام تلك الخدمات في منع الجريمة وسلامة المجتمع	المقرر 1/19	تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لمواجهة التزيف والقرصنة

قرارات لجنة المخدرات

12/55	بدائل السجن، في جرائم معينة، كاستراتيجيات لخفض الطلب تدعم صحة الناس وسلامتهم	4/59	وضع وتعميم المعايير الدولية للعلاج من الاضطرابات المرتبطة بتعاطي المخدرات
5/58	دعم التعاون بين سلطات الصحة العمومية وسلطات العدالة في السعي إلى اتخاذ تدابير بديلة عن الإدانة أو العقوبة في الحالات المناسبة من الجرائم البسيطة المتصلة بالمخدرات	5/59	إدماج المنظور الجنساني في صميم السياسات والبرامج المتعلقة بالمخدرات
7/59	الترويج لمبدأ تناسب العقوبات مع الجرائم المتصلة بالمخدرات حسبما يكون ذلك مناسباً في سياق تنفيذ سياسات مراقبة المخدرات		

المنجزات المستهدفة

144-16 يعرض الجدول 16-18 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-18

البرنامج الفرعي 5: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

1 1 3 4

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

1	1	1	2	1 - تقارير لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
—	—	2	2	2- ورقات عمل لمؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
1	1	—	3	باء - تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
1	1	—	1	3 - اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
—	—	—	2	4 - اجتماعات مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
				جيم - توليد المعارف ونقلها
5	5	4	4	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
5	5	4	4	5 - المشاريع العالمية لدعم الدول الأعضاء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية
40	40	74	40	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
40	40	74	40	6 - الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية
3	2	6	2	المنشورات (عدد المنشورات)
3	2	6	2	7- مجموعة الأدلة المتعلقة بالعدالة الجنائية

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم الفني والتقني (عن بعد وبالحضور الشخصي) في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى 60 دولة من الدول الأعضاء، والمنظمات والوكالات الأخرى ذات الصلة، و 15 برنامجاً من البرامج الوطنية والإقليمية؛ وتقديم توجيهات بشأن أفضل ممارسات الإصلاح في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

البرنامج الفرعي 6

الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية

الهدف

145-16 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في كفالة تَمَتُّع الدول الأعضاء بمعارف معززة بشأن الاتجاهات المتعلقة بالمخدرات والجريمة من أجل صياغة سياسات فعالة تستند إلى العلم وترتكز على الأدلة.

الاستراتيجية

146-16 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي تقديم إحصاءات وتحليلات دقيقة وفي الوقت المناسب لمشاكل المخدرات والجريمة في العالم، مع إيلاء اهتمام خاص لمظاهر محدّدة للجريمة وأبعادها عبر الوطنية من خلال إعداد تقارير عالمية ومواضيعية، ومنصة رصد إلكترونية، وبوابة لتبادل البيانات. ومن خلال تعزيز القدرة البحثية في الميدان والرقابة التقنية في المقر، سيحسن البرنامج الفرعي نوعية الأدلة التي يولدها وجدواها، مما يسفر عن برامج مصممة بشكل أفضل ويؤدي إلى تحسين تقييم أثر التدخلات. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً دعم البلدان في جمع البيانات المتعلقة بالمخدرات والجريمة والإبلاغ عنها، حسب الاقتضاء، لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات معينة من أهداف وغايات التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان 3 و 16، من حيث صلتها بتعاطي المخدرات والاتجار بها والتدفقات المالية غير المشروعة والعدالة والجريمة والعنف المتصل بالجريمة.

147-16 ويعتزم البرنامج الفرعي كذلك دعم الدول الأعضاء وبناء قدراتها، بناء على طلبها، لإنتاج ونشر وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمخدرات والجريمة، ويشمل ذلك تقديم المساعدة المحدّدة الأهداف من أجل زيادة قدراتها على إنتاج البيانات ورصد

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. كما سيساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء، بناء على طلبها، على تحديد الاتجاهات والمسائل والأولويات المستجدة في مجال المخدرات والجريمة والفساد.

148-16 وسيكفل البرنامج الفرعي أيضا حصول الدول الأعضاء على خدمات الأدلة الجنائية والخدمات العلمية الجيدة واستخدام هذه الخدمات دعما لجهودها الرامية إلى مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب. وسيقدم المساعدة التقنية ومشورة الخبراء إلى مختبرات الكشف عن المخدرات والمؤسسات المعنية بالأدلة الجنائية والدول الأعضاء، وسيساعد على وضع معايير الأدلة الجنائية وتبادل البيانات والخدمات المتعلقة بالأدلة الجنائية من أجل وضع السياسات واتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم العلمي إلى الهيئات الإدارية الثلاث بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات، وهذه الهيئات هي لجنة المخدرات، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومنظمة الصحة العالمية.

149-16 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال إنتاج المعارف والأدوات المتعلقة بالمخدرات والجريمة التي تستند إلى المنجزات المستهدفة القائمة والتي يتم تكييفها لدعم الاستجابات الوطنية والمتعددة الأطراف لغرض التعافي من جائحة كوفيد-19، ويشمل ذلك استخدام طرائق جديدة لتقديم خدماته العلمية وتلك المتصلة بالأدلة الجنائية. ومن خلال توفير البيانات والتحليلات لحفز التغيير التحويلي، على النحو الذي انتقلت عليه الدول الأعضاء، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في مجال السياسة العامة بُغية إرشاد عملية التعافي من جائحة كوفيد-19.

150-16 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تعزيز معارف الدول الأعضاء والمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بشأن صياغة استجابات استراتيجية للمسائل القائمة والمستجدة المتعلقة بالمخدرات والجريمة؛
- (ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على إنتاج وتحليل بيانات إحصائية عن الاتجاهات، بما فيها الاتجاهات المتعلقة بمسائل محدّدة ومستجدة من مسائل المخدرات والجريمة؛
- (ج) تحسين القدرات العلمية والقدرات المتعلقة بالأدلة الجنائية لمقدمي خدمات الأدلة الجنائية على الوفاء بمعايير الأداء المقبولة دوليا من خلال ضمان الجودة؛
- (د) تعزيز القدرات العلمية والقدرات المتعلقة بالأدلة الجنائية للمؤسسات التي تتلقى مساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

151-16 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

- (أ) زيادة معرفة الدول الأعضاء بالتحديات المتصلة بالمخدرات والجريمة التي قد تؤدي إلى إبطاء التعافي من جائحة كوفيد-19؛
- (ب) وضع سياسات وبرامج للتعافي تُدمج مسائل المخدرات والجريمة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

152-16 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجبت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

تدريب موظفي إنفاذ القانون العاملين في الخطوط الأمامية على الاستخدام السليم لمعدات الوقاية الشخصية

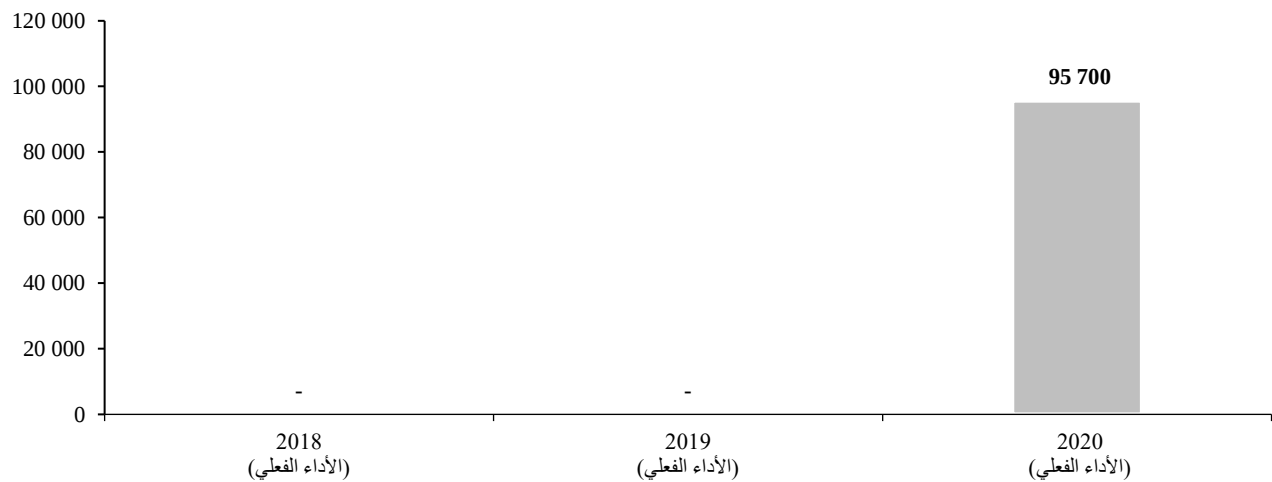
153-16 استنادا إلى طبيعة عمليات إنفاذ القانون، ازدادت بشكل كبير إمكانية تعرض الموظفين العاملين في الخطوط الأمامية للإصابة بكوفيد-19 أثناء أدائهم لواجباتهم الروتينية. ويمكن لإجراءات السلامة والبروتوكولات والتدابير المتبعة لحماية الموظفين من خطر التعرض للإصابات عند التعامل مع المواد الخطرة أو السامة أن تحميهم أيضا من التعرض للأمراض المعدية مثل كوفيد-19. ومن أجل تقديم معلومات وتوجيهات عملية للمساعدة في حماية الموظفين العاملين في الخطوط الأمامية من خطر التعرض للإصابة بكوفيد-19 ومنع انتشاره، مع تمكينهم من القيام بواجباتهم التنفيذية، قام البرنامج الفرعي بتكييف محتوى مبادئ التوجيهية المتعلقة بالمناولة الآمنة للمواد وإدارة مخاطر التعرض للإصابات الموجهة لموظفي إنفاذ القانون والجمارك لينتج سلسلة من سبعة أجزاء من مقاطع الفيديو التوجيهية بشأن الاستخدام المناسب لمعدات الوقاية الشخصية للمواد وإزالتها وتطهيرها. وتغطي مقاطع الفيديو هذه مواضيع تتراوح بين الاستخدام والإزالة السليمين للكمامات والقفازات المناسبة إلى مجموعات معدات الوقاية الشخصية الكاملة من الكيمائيات والجسيمات. وطوّرت أيضا مجموعات مواد مصممة حسب الطلب تحتوي على جميع العناصر الأساسية لهذه المعدات لتوفيرها في إطار الدورات التدريبية على المناولة الآمنة لفائدة موظفي إنفاذ القانون والجمارك والأفراد العاملين في مجال الأدلة الجنائية المقرر تقديمها بالحضور الشخصي وباستخدام تكنولوجيا الواقع الافتراضي. وقد نُشرت سلسلة مقاطع الفيديو هذه باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال عدد من الحلقات الدراسية الشبكية والاجتماعات الافتراضية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

154-16 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد المشاهدات البالغ 95 700 مشاهدة لسلسلة مقاطع الفيديو عن استخدام معدات الوقاية الشخصية وإزالتها على نحو سليم (انظر الشكل التاسع من الباب 16).

الشكل التاسع من الباب 16

مقياس الأداء: عدد مشاهدات سلسلة مقاطع الفيديو عن استخدام معدات الوقاية الشخصية وإزالتها على نحو سليم



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

155-16 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ البرنامج الفرعي أنشطة التدريب المقررة لعام 2020 في مختبر الأمم المتحدة للمخدرات، ولكنه قام بدلا من ذلك بإعداد وتقديم دورات تدريبية افتراضية في مجال الأدلة الجنائية.

156-16 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي مع ذلك أنشطة جديدة ومعدلة وعجل بتنفيذ الأنشطة المقررة لدعم الدول الأعضاء في المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك إعداد موجزات مخصصة عن تأثير الجائحة على المخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت المواضيع المتصلة بكوفيد-19 في تقرير المخدرات العالمي لعام 2020 والتقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم لعام 2020: الاتجار بالأنواع المحمية. كما وضع البرنامج الفرعي وحدة خاصة من مجموعة أدوات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية تركز على تأثير جائحة كوفيد-19 في أزمة المؤثرات الأفيونية والتدابير العالمية للتصدي لها، وسلسلة مقاطع فيديو عن استخدام مختلف أصناف معدات الوقاية الشخصية وإزالتها على نحو سليم. وأسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبينة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

157-16 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبينان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: تقدير عدد الضحايا المخفيين للاتجار بالأشخاص⁽²⁵⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

158-16 واصل البرنامج الفرعي الترويج لمنهجية تقدير النظم المتعددة كطريقة سليمة للدول الأعضاء لتقدير مدى الوقوع ضحية للاتجار بالأشخاص والإبلاغ عن المؤشر 16-2-2 من أهداف التنمية المستدامة. وبدأ البرنامج الفرعي أيضا في وضع توجيهات خطية للبلدان التي ترغب في إجراء دراسات وطنية لتقدير مدى انتشار الاتجار بالأشخاص.

159-16 وأسهم العمل المذكور أعلاه في شروع 13 بلدا في إجراء دراسات لتقدير مدى انتشار الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم الضحايا المخفيون، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف البالغ 15 بلدا، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. ولم يتسنى تحقيق الهدف المقرر لعام 2020 بسبب القيود المفروضة على السفر المرتبطة بجائحة كوفيد-19، مما حال دون التواصل المباشرة مع النظراء الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين لبناء علاقات ثقة، وهو أمر بالغ الأهمية للدراسات التي تتطلب على جمع وتبادل البيانات الجزئية عن مجموعة ذات طابع حساس جدا من الناس، أي ضحايا الاتجار بالأشخاص.

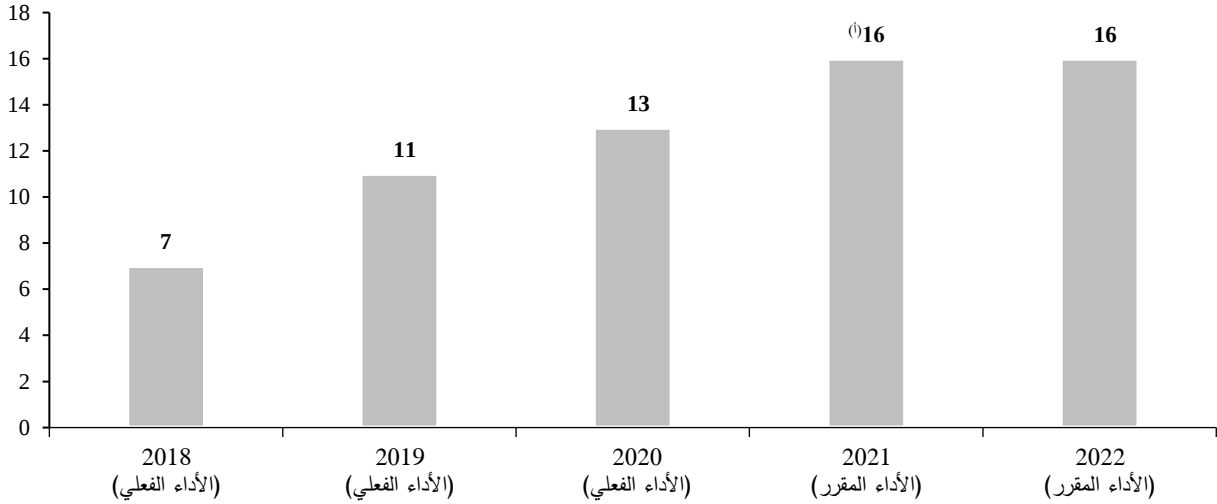
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

160-16 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي العمل مع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، وسيشرع في إجراء دراسات جديدة لتقدير عدد الضحايا المخفيين للاتجار بالأشخاص، على نحو مصمم وفقا للحالة في البلد المعني. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل العاشر من الباب 16).

(25) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.16)).

الشكل العاشر من الباب 16

مقياس الأداء : عدد البلدان التي تُجري دراسات من أجل تقدير مدى انتشار الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم الضحايا الذين لم يُكشف عنهم (العدد التراكمي)



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تتصدى البلدان بمزيد من الفعالية للتهديد الذي تشكله المخدرات الاصطناعية⁽²⁶⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

161-16 وضع البرنامج الفرعي ثلاث وحدات متخصصة جديدة من مجموعة أدوات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات الاصطناعية، وهي الأمن البريدي، والحصول على الأدوية مع منع تسريبها، ووحدة خاصة تركز على تأثير جائحة كوفيد-19 على أزمة المؤثرات الأفيونية والتدابير العالمية للتصدي لها. وطور البرنامج الفرعي أيضا موقعا إلكترونيا مخصصا لمجموعة الأدوات هذه يتيح للدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى الموارد ويُبيّن تفاعلها مع التوجيهات والأدوات المقدمة.

162-16 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز استجابة 30 بلدا للمخدرات الاصطناعية من خلال الوصول إلى مجموعة الأدوات، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في 15 بلدا، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

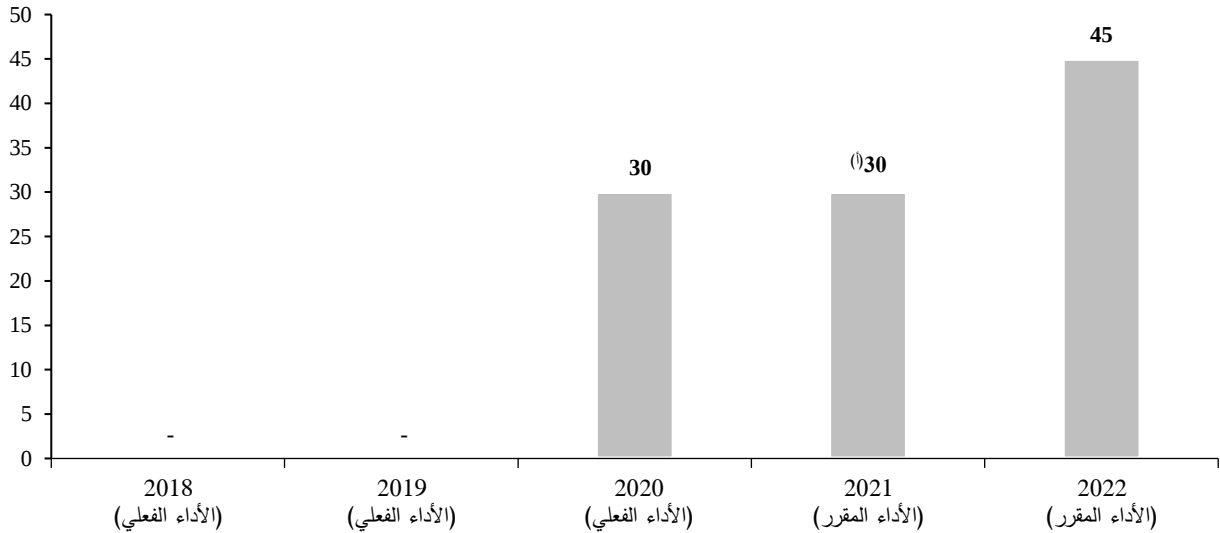
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

163-16 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيستهدف البرنامج الفرعي 45 بلدا إضافيا وسيقوم كذلك بتطوير ثلاث وحدات إضافية من مجموعة الأدوات المتخصصة لمواجهة تحديات أسواق المخدرات التي تتسم بالتعقيد والتي تنطوي على استخدام الإنترنت والشبكة الخفية، واستخدام الفضاء الإلكتروني والعملات المشفرة، وشحن المخدرات الاصطناعية باستخدام الشحن الجوي. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 16).

(26) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16)/Corr.1 و A/75/6 (Sect.16)).

الشكل الحادي عشر من الباب 16

مقياس الأداء : النمو السنوي المتوقع في عدد البلدان التي تعزز استجاباتها للمخدرات الاصطناعية



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تحسين توقيت استجابات الدول الأعضاء للاتجاهات والمسائل المستجدة المتعلقة بالمخدرات من خلال منصة موسّعة للرصد

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

164-16 من أجل الاستجابة بفعالية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، تحتاج البلدان إلى معلومات ذات صلة في الوقت المناسب بشأن أسواق المخدرات التي تتغير بسرعة وتتوسع وتتزايد تعقيدا. وتدل آخر الاتجاهات، مثل أزمة المؤثرات الأفيونية العالمية المتعددة الجوانب، وتنامي سوق المؤثرات النفسانية الجديدة، والارتفاع السريع في الاستخدام غير الطبي للعقاقير الصيدلانية، وتأثير جائحة كوفيد-19 على أسواق المخدرات، على ضرورة وضع استجابات سريعة قائمة على الأدلة. ولمعالجة هذه المسألة، وضع البرنامج الفرعي منصة رصد إلكترونية تجمع بشكل فريد بيانات آنية عن المضبوطات من جميع أنواع المخدرات، بالاعتماد على منصة رصد المخدرات وتوسيع نطاقها واستكمال نظم الرصد القائمة الأخرى، وذلك لتحسين توقيت البيانات المتعلقة بعمليات ضبط المخدرات وجدوى هذه البيانات وإمكانية الوصول إليها وقابلية استخدامها.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

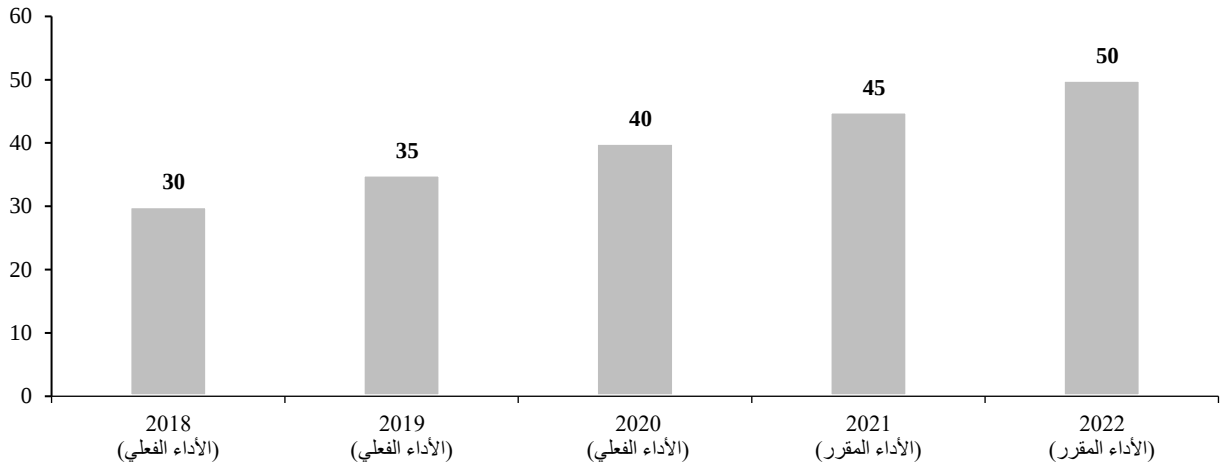
165-16 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن نظم الرصد الحالية لا تستطيع أن توفر بيانات وأدلة في الوقت المناسب للوقوف على آثار ظواهر من قبيل جائحة كوفيد-19 على المخدرات وما يتصل بها من الجريمة والجريمة المنظمة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيعجل البرنامج الفرعي بتطوير منصة الرصد الإلكترونية وسيدمج مصادر البيانات التقليدية مع الحلول المبتكرة القائمة على البيانات الضخمة والذكاء التي تعتمد على التقنيات والمنهجيات الجديدة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-166 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من زيادة عدد الكيانات التي تستخدم منصة الرصد الإلكترونية، بما في ذلك الوزارات والوكالات الوطنية والإقليمية والدولية والوكالات والبرامج المتخصصة، التي ستضع استجابات سريعة وفي الوقت المناسب تقوم على تحسين الكشف عن اتجاهات الاتجار بالمخدرات وما يطرحه من تهديدات وعلى تحسين معالجة هذه الاتجاهات والتهديدات وتمثيلها بيانياً (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 16).

الشكل الثاني عشر من الباب 16

مقياس الأداء: عدد الكيانات التي تستخدم منصة الرصد للحصول على معلومات عن المخدرات في الوقت المناسب (العدد التراكمي)



الولايات التشريعية

16-167 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

الاتفاقيات

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988

الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972

اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

قرارات الجمعية العامة

العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها بشكل غير مشروع	168/49؛ 92/52	مختبر الأمم المتحدة للمخدرات	834 (د-9)
دور مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ومهمتها وتواترها ومدتها	119/56	تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات	1395 (د-14)
التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية	183/61؛ 69، 201 182/70	وضع برنامج فعال للأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية	152/46
خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص	293/64	تدابير لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع، وما يتصل بذلك من أنشطة	12/48

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

186/68	تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجار بها	196/75	تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني
176/70	التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني	198/75	التعاون الدولي على التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها
197/72	الترويج لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة والالتزامات ذات الصلة في مجال التنمية البديلة والتعاون الإقليمي والأقاليمي والدولي بشأن سياسة متوازنة لمراقبة المخدرات تركز على التنمية وتعالج المسائل الاجتماعية - الاقتصادية	د-20/2	إعلان سياسي
343/73	التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية	د-4/20 ⁽²⁷⁾	التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية
158/75	الاتجار بالنساء والفتيات	د-1/30	التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

48/1984	منع الجريمة والقضاء الجنائي في سياق التنمية	36/2011	التدابير اللازمة في سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية لمكافحة الاتجار غير المشروع بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض
9/1988	المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها	19/2012	تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بجميع أشكالها ومظاهرها
13/1988	تعزيز التعاون والتنسيق في مكافحة المخدرات على الصعيد الدولي	37/2013؛ 24/2015	تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها من أجل وضع السياسات
40/1993	تنفيذ تدابير ترمي إلى منع تحويل السلائف والمواد الكيميائية الأساسية إلى الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية	40/2013	التدابير اللازمة في سياق منع الجريمة والعدالة الجنائية لمكافحة الاتجار غير المشروع بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المحمية
41/1997	تنفيذ تدابير شاملة لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع	41/2013؛ 23/2015	تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص
14/2001	منع تسريب السلائف المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية غير المشروع	42/2013	مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية بشأن التنمية البديلة
21/2007	أداة جمع المعلومات الخاصة بمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية	17/2018	سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة
22/2009	التعاون الدولي على منع الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتصلة بالهوية والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم	23/2019	مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلاتها بالاتجار غير المشروع بالمعادن الثمينة والتعدين غير القانوني، ولا سيما بتعزيز أمن سلسلة توريد المعادن الثمينة
25/2009	تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لتعزيز المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من الجريمة		

قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

5/19	التعاون الدولي في مجال التحليل الجنائي	3/21	تدعيم التعاون الدولي على التصدي لما قد يقوم في بعض الحالات من صلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب
4/20	تشجيع المزيد من التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية		

قرارات لجنة المخدرات ومقرراتها

1 (د-33)	التعاون على تعزيز إجراءات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال التدريب في المنطقة الأفريقية	1 (د-39)	التعاون العلمي والتقني على مراقبة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها: تطوير توصيفات المخدرات/تحليل خصائصها دعماً للنهج العلمي في إنفاذ القانون
12 (د-38)	التعاون العلمي والتقني في مراقبة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها	3/42	رصد الزراعة غير المشروعة والتحقق منها
		14/44	التدابير الرامية إلى تعزيز تبادل المعلومات بشأن الأنماط الجديدة لتناول العقاقير وبشأن المواد المستهلكة

(27) لا سيما خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع الواردة فيه.

الباب 16 المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

5/47	توصيف سمات المخدرات غير المشروعة في مجال إنفاذ القانون على الصعيد الدولي: تحقيق أقصى قدر من النتائج وتحسين التعاون	9/58	تعزيز دور مختبرات تحليل المخدرات في أرجاء العالم وإعادة تأكيد أهمية نوعية تحاليل هذه المختبرات ونتائجها
1/48	تعزيز تقاسم المعلومات عن الاتجاهات المستجدة في تعاطي المواد غير الخاضعة للمراقبة في إطار الاتفاقيات الدولية لمراقبة العقاقير وفي الاتجار بتلك المواد	11/58	تعزيز التعاون الدولي على التصدي للمؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية، بما فيها الميثامفيتامين
4/50	تحسين نوعية مختبرات تحليل المخدرات وأدائها	3/59	تعزيز إقامة شبكات غير رسمية بين الأوساط العلمية، والتشارك في الاستنتاجات المستندة إلى أدلة علمية التي يمكن أن تستنير بها السياسات والممارسات الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية
9/50	استخدام تحديد خصائص المخدرات وتوصيف سمات الكيمياويات دعماً لعمل أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في مجالي جمع المعلومات الاستخباراتية وتنفيذ العمليات، وكذلك تحليل الاتجاهات	8/59	تعزيز التدابير التي تستهدف المؤثرات النفسانية الجديدة والمنشطات الأمفيتامينية
7/52	اقترح يتعلق بتقييم نوعية الأداء في مختبرات تحليل المخدرات	4/60	الوقاية من العواقب الصحية السلبية والمخاطر المتصلة بتعاطي المؤثرات النفسانية الجديدة والتصدي لها
7/53	التعاون الدولي على مكافحة المناولة الخفية للمواد ذات التأثير النفساني المتعلقة بجرائم الاعتداء الجنسي وغيرها من الأفعال الإجرامية	3/61	الدعم المختبري من أجل تنفيذ مقررات لجنة المخدرات بشأن جدول المواد
11/53	تعزيز تناول المعلومات عن احتمال تعاطي مواد الكانابينويد الاصطناعية المستترة للمستقبلات والاتجار بها	8/61	تعزيز وتدعيم التعاون الدولي والإقليمي والجهود المحلية الرامية إلى التصدي للتهديدات الدولية التي يشكلها الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية
3/54	ضمان توافر العينات المرجعية وعينات الاختبار من المواد الخاضعة للمراقبة لاستخدامها في مختبرات اختبار العقاقير للأغراض العلمية	9/61	حماية الأطفال من مشكلة المخدرات غير المشروعة
6/54	تعزيز توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية مع منع تسريبها وإساءة استعمالها	2/62	تعزيز القدرة على الكشف عن العقاقير الاصطناعية الموجهة إلى الاستعمال غير الطبي وتحديد ماهيتها من خلال زيادة التعاون الدولي
9/54	تحسين النوعية وبناء قدرات الرصد من أجل جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها بشأن مشكلة المخدرات العالمية وتدابير التصدي لها على مستوى السياسات العامة	4/62	النهوض بنهج فعالة ومبتكرة، من خلال إجراءات وطنية وإقليمية ودولية، للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي يطرحها الاستعمال غير الطبي للمخدرات الاصطناعية، وخصوصاً المؤثرات الأفيونية الاصطناعية
1/55	تعزيز التعاون الدولي في التصدي للتحديات التي تطرحها المواد ذات التأثير النفساني الجديدة	1/63	تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، وخصوصاً التدابير المتصلة بخفض العرض، من خلال الشراكات الفعالة مع كيانات القطاع الخاص
2/55	تعزيز البرامج الرامية إلى علاج السجناء المرتبطين للمخدرات المفرج عنهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع	2/63	تعزيز وتحسين عمليات جمع وتحليل البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة من أجل تدعيم اتخاذ تدابير متوازنة ومتكاملة وشاملة ومتعددة التخصصات وقائمة على أدلة علمية للتصدي لمشكلة المخدرات العالمية
4/56	تعزيز التعاون الدولي على كشف المؤثرات النفسانية الجديدة والإبلاغ عنها	5/63	تعزيز التنمية البديلة كاستراتيجية لمراقبة المخدرات موجهة نحو التنمية
5/56	تعزيز تبادل الخبرات والمعارف في مجال توصيف سمات المخدرات بالتحليل الجنائي	المقرر 1/60	تدعيم الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات
10/56	أدوات لتحسين جمع البيانات لرصد وتقييم تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية	المقرر 15/63	الاستبيان المحسن والمبسط الخاص بالتقارير السنوية
9/57	تعزيز التعاون الدولي على استبانة المؤثرات النفسانية الجديدة والحوادث المتعلقة بها والإبلاغ عنها		

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

4/5	صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة
-----	---

المنجزات المستهدفة

168-16 يعرض الجدول 19-16 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19-16

البرنامج الفرعي 6: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022	المقرر الفعلي المقرر المقرر
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	2	2	2	2
1 - التقرير المقدم إلى لجنة المخدرات عن تعاطي المخدرات في العالم	1	1	1	1
2 - التقرير المقدم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن اتجاهات الجريمة في العالم	1	1	1	1
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)	2	2	2	2
3 - اجتماعات لجنة المخدرات بشأن تعاطي المخدرات في العالم	1	1	1	1
4 - اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن اتجاهات الجريمة في العالم	1	1	1	1
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	10	10	10	10
5 - حلقات العمل/الدورات التدريبية بشأن مراقبة المخدرات، ومنع الجريمة، والأدلة الجنائية	10	10	10	10
المنشورات (عدد المنشورات)	10	10	10	10
6 - المنشورات البحثية عن مراقبة المخدرات ومنع الجريمة	5	5	5	5
7 - المنشورات الخاصة بالأدلة الجنائية المتعلقة بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة	4	4	4	4
8 - المجلات الأكاديمية المعنية بالمخدرات والجريمة والمجتمع	1	1	1	1
المواد التقنية (عدد المواد)	14	14	14	14
9 - المواد البحثية التقنية المتعلقة برصد محاصيل المخدرات غير المشروعة	5	5	5	5
10 - المواد التقنية الخاصة بالأدلة الجنائية المتعلقة بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة	9	9	9	9
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: التشاور والمشورة والدعوة وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم والمعلومات إلى الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والمؤسسات والمختبرات بشأن إحصاءات المخدرات والجريمة وبشأن الأدلة الجنائية.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: الإحصاءات الدولية المتعلقة بالجريمة، استناداً إلى الردود الواردة على الدراسة الاستقصائية السنوية لاتجاهات الجريمة؛ والإحصاءات الدولية المتعلقة بالمخدرات غير المشروعة؛ وقاعدة البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت لفرادى المضبوطات من المخدرات (40 000 زيارة سنوياً)؛ ونظام الإنذار المبكر بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة (3 000 جلسة في الشهر، و 30 مقطعاً/تتبعها إخبارياً في السنة).				

البرنامج الفرعي 7

دعم السياسات

الهدف

16-169 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في النهوض بالإصلاح المؤسسي وتعزيز تدابير الاستجابة السياسية والتنفيذية التي تتخذها الدول الأعضاء في مجال مكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية.

الاستراتيجية

16-170 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج الفرعي المساعدة إلى المقر والمكاتب الميدانية في مجال دعم الإصلاحات المؤسسية وضمان اتساق السياسات من خلال تعزيز الحوار بشأن السياسات وتحسين التنسيق بين الشعب. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضاً المساعدة في وضع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بناء على الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل البرنامج الفرعي إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة الإدارة القائمة على النتائج في جميع أنحاء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال تقديم المشورة التقنية وبناء القدرات بـغية زيادة تعزيز الشفافية والمساءلة في التدخلات التي يقوم بها المكتب. وعلاوة على ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي، حسب الاقتضاء، بتحليل للسياسات وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المسائل المستجدة المتصلة بالمخدرات والجريمة والفساد والإرهاب.

16-171 وسيعزز البرنامج الفرعي التواصل الاستراتيجي مع الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية وهيئات منظومة الأمم المتحدة والهيئات المتعددة الأطراف في تعزيز سيادة القانون والأمن والعدالة في إطار خطة عام 2030 وسيعمل على بناء قدرات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص على مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها. وعلاوة على ذلك، سيجري البرنامج الفرعي حوارات مع الحكومات المانحة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص لتعبئة الموارد والاضطلاع بأنشطة محدّدة الأهداف في مجال الدعوة والاتصال باستخدام وسائل الإعلام التقليدية والجديدة في مجالات فنية مثل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والفساد. وسيساعد ذلك الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدفين 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

16-172 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عن زيادة الوعي والقدرة لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بما يلي:

- (أ) معالجة المسائل المترابطة المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والإرهاب على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، بالشراكة مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومن خلال أطر الأمم المتحدة ذات الصلة للتعاون من أجل التنمية المستدامة التي تعكس ولايات المكتب المعني بالمخدرات والجريمة؛
- (ب) تنفيذ المجالات المشمولة بولاية الإطار المعياري الدولي التي تعالج المسائل النظمية الشاملة، مثل الفساد والجريمة الاقتصادية؛
- (ج) ضمان إدراج المسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب ضمن البرامج الوطنية الأوسع نطاقاً من أجل التنمية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-173 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجبت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروض في إطار النتيجة 1 و 2 أدناه.

معلومات فعالة في الوقت المناسب من أجل تحسين الاستجابة لجائحة كوفيد-19

16-174 خلال عام 2020، ركز البرنامج الفرعي على التواصل بشأن الدعم المقدم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة للتصدي لجائحة كوفيد-19. ومع التركيز بشكل شامل على أهمية التصدي للجائحة في جيوب محددة تتطوي على أوجه ضعف، أنشأ البرنامج الفرعي صفحة شبكية مخصصة على الموقع المؤسسي للمكتب على الإنترنت، كمركز جامع لجميع المعلومات المتعلقة بأنشطة المكتب والمواد المتصلة بجائحة كوفيد-19. وشمل ذلك وثائق السياسات، وتوجيهات تقنية، ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي، ومقالات بشأن طائفة واسعة من المسائل في إطار ولاية المكتب. وقد رُبطت هذه الصفحة أيضاً بالموقع الشبكي الرئيسي للأمم المتحدة الخاص بكوفيد-19، مما سهّل على الدول الأعضاء وعامة الجمهور الوصول إلى جميع المعلومات ذات الصلة بنقرة واحدة.

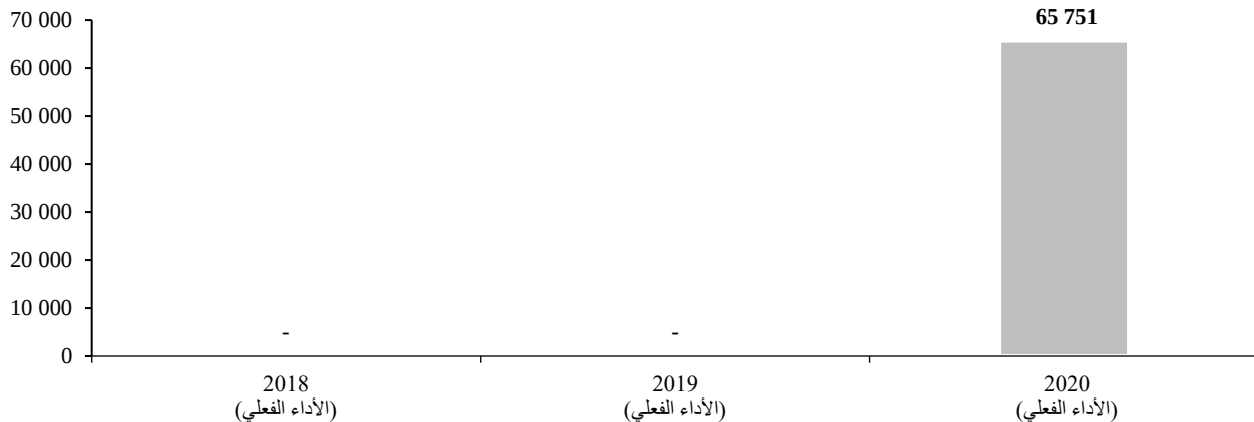
16-175 كما نظم البرنامج الفرعي دورة تدريبية إلكترونية بشأن تسجيل مقاطع فيديو قصيرة باستخدام الأجهزة المتاحة بسهولة، مثل الهواتف الذكية، لفائدة موظفي المكتب في المقر الرئيسي في فيينا وفي الميدان على حد سواء. وبسبب تدابير التباعد البدني والقيود المفروضة على السفر، لم يتمكن فريق إنتاج الفيديو التابع للمكتب من تسجيل ما كان مقرراً من لقطات الفيديو أو المقابلات الشخصية مع الخبراء أو المستفيدين. وإلى جانب تخفيف الآثار السلبية للجائحة على إنتاج المكتب لمقاطع الفيديو التي تشكل جزءاً أساسياً من اتصالاته تمشياً مع نهج الأمين العام الخاص بمنح الأولوية للتكنولوجيات الرقمية، مكنت حلقة العمل أيضاً موظفي المكتب من جميع أنحاء العالم من الإسهام عن طريق مقاطع فيديو عالية الجودة. وعلاوة على ذلك، نظم البرنامج الفرعي مناسبات صحفية وغيرها من المناسبات الخاصة، بصيغة إلكترونية، وفي وقت لاحق بصيغة انعقاد مختلطة. ومن الأمثلة على ذلك الحفل الموسيقي الافتراضي الأول الذي نظمه المكتب في 30 تموز/يوليه، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بمشاركة 30 فناناً من جميع أنحاء العالم قدموا عروضاً بهدف جمع الأموال لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-176 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد المشاهدات البالغ 65 751 مشاهدة لصفحة المكتب المخصصة لكوفيد-19 على الإنترنت في الفترة من 15 آذار/مارس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 16).

الشكل الثالث عشر من الباب 16

مقياس الأداء : عدد المشاهدات لصفحة المكتب المخصصة لكوفيد-19 على الإنترنت، في الفترة من 15 آذار/مارس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

16-177 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، قام البرنامج الفرعي بتكييف أنشطته، على سبيل المثال عن طريق تغيير التدريب الذي يُجرى بالحضور الشخصي والذي يتعلق بالمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني إلى تدريب إلكتروني، مما أدى إلى زيادة في عدد الأنشطة التدريبية. وأُلغيت ثلاث مناسبات تدريبية تتعلق بالإدارة القائمة على النتائج والتخطيط الاستراتيجي وخمسة أنشطة تدريبية تتعلق بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية بسبب جائحة كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، كان لا بد من تكييف منهجية تقييم إدارة السلامة الحضرية بحيث تشمل أساليب جمع البيانات عن بُعد. وترتب على هذا التغيير أثر في أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 2 المبينة أدناه.

16-178 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي مع ذلك أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك اعتماد استراتيجية للاتصالات في حالات الأزمات بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، وإنشاء صفحة شبكية مخصصة لكوفيد-19، فضلا عن تنظيم مناسبات صحفية وغيرها من المناسبات الخاصة، بصيغة إلكترونية، وفي وقت لاحق بصيغة انعقاد مختلطة بمشاركة عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي على حد سواء. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبينة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

16-179 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبينان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: اعتماد نهج الحكومة بأكملها في زيادة أمن المجتمعات وشمولها وقدرتها على امتصاص الصدمات⁽²⁸⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-180 دَعَمَ البرنامج الفرعي المكتب الإقليمي لوسط آسيا في تنسيق الدعم وتقديمه لحكومة أوزبكستان فيما يتعلق باتباع نهج متكامل ونظمي لمعالجة المشاكل المترابطة المتمثلة في المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب. وقد جرى ذلك من خلال دعم المشاركة في الحوار بشأن السياسات، وتقديم الخدمات الاستشارية إلى المحاورين الرئيسيين، والتواصل مع كبار الخبراء في الجهات المعنية من الحكومة.

16-181 وأسهم العمل المذكور أعلاه في ضمان التأييد على مستوى السياسة العامة لنموذج شامل لإدارة السلامة الحضرية بُغية معالجة المسائل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والإرهاب، وهو ما شكل أداء مستوفيا جزئيا للهدف المقرر المتمثل في اعتماد المدن لسياسات وخطط متجانسة وشاملة لعدة قطاعات تأخذ بنهج الحكومة بأكملها للتصدي للمسائل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والتطرف العنيف⁽²⁹⁾، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020.

(28) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.16)).

(29) يشير مصطلح "التطرف العنيف" إلى التطرف العنيف باعتباره يفضي إلى الإرهاب ومتى كان يؤدي إلى ذلك (انظر قراري الجمعية العامة 209/71 و 194/72).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-182 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل البرنامج الفرعي ليشمل توفير الخبرة التقنية في وضع برنامج إقليمي جديد لوسط آسيا. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبين أدناه (انظر الجدول 16-20).

الجدول 16-20

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
امتلاك المدن قدرات محدودة على وضع سياسات وخطط متجانسة وشاملة لعدة قطاعات تأخذ بنهج الحكومة بأكملها للتصدي للمساءل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والعنف	امتلاك المدن قدرات معززة على وضع سياسات وخطط متجانسة وشاملة لعدة قطاعات تأخذ بنهج الحكومة بأكملها للتصدي للمساءل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والعنف	ضمان التأييد على مستوى السياسة العامة لنموذج شامل لإدارة السلامة الحضرية بُغية معالجة المسائل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والإرهاب	شروع المدن في تنفيذ سياسات وخطط متجانسة وشاملة لعدة قطاعات تأخذ بنهج الحكومة بأكملها للتصدي للمساءل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والعنف	استمرار المدن في تنفيذ سياسات وخطط متجانسة وشاملة لعدة قطاعات تأخذ بنهج الحكومة بأكملها للتصدي للمساءل المتعلقة بالمخدرات والجريمة والفساد والجريمة المنظمة والعنف
المنظمة والتطرف العنيف	المنظمة والتطرف العنيف	المنظمة والتطرف العنيف	المنظمة والتطرف العنيف	المنظمة والتطرف العنيف

(أ) حفاظاً على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: إدارة السلامة الحضرية - اعتماد الحكومات المحلية لسياسات متكاملة وشاملة لتعزيز أمان المناطق الحضرية⁽³⁰⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-183 يعمل البرنامج الفرعي على وضع مبادرة جديدة لإدارة السلامة الحضرية. وتستند هذه المبادرة إلى نهج يقر بأن التحديات التي تواجه السلامة الحضرية تنشأ عن تفاعل معقد بين عوامل الخطورة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي. ويوفر نهج إدارة السلامة لواضعي السياسات إطاراً أكثر شمولاً يمكن ضمنه التصدي لتقاطع التهديدات العالمية والديناميات المحلية من أجل التخفيف من عوامل الخطورة المتعلقة بالسلامة الحضرية، وذلك بسبل منها تعزيز الحوكمة المشروعة، والحد من عدم المساواة، وتعزيز الإدماج وقدرات الأفراد والمجتمعات المحلية على الصمود. وقام البرنامج الفرعي، في إطار مشروعه الميداني المتعلق بإدارة السلامة الحضرية، بوضع أداة تقييم إدارة السلامة الحضرية، وهي دليل عملي يقدم إرشادات عامة وعملية بشأن إجراء

(30) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16) و A/75/6 (Sect.16)/Corr.1).

هذه التقييمات في المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى هذه الأداة التوجيهية، أجرى البرنامج الفرعي تقييمات لإدارة السلامة الحضرية في مدن تقع في وسط آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أفريقيا.

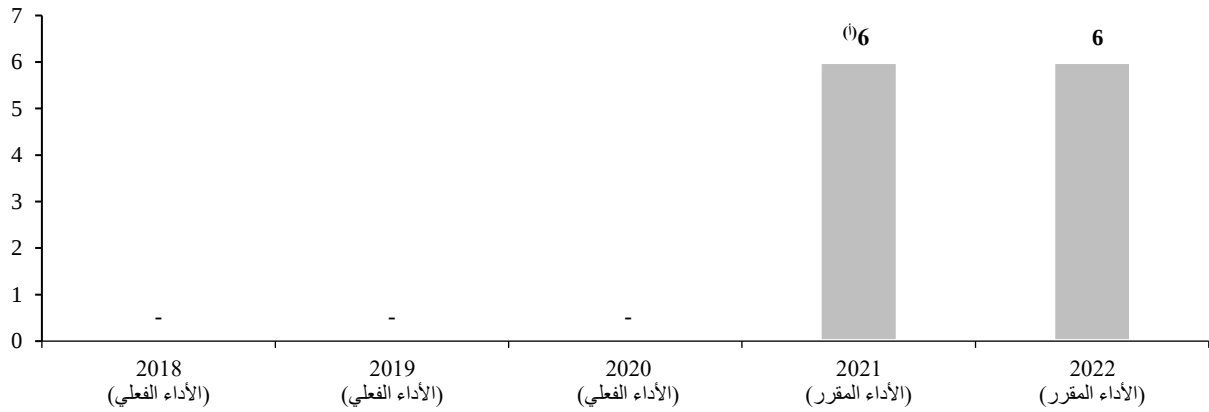
16-184 ولم يسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد أي مدينة لنهج متكاملة وشاملة لتعزيز إدارة السلامة الحضرية، وهو ما لم يشكل أداء مستوفيا للهدف المقرر المتمثل في اعتماد ثلاث مدن لنهج متكاملة وشاملة لتعزيز إدارة السلامة الحضرية، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021. وبسبب تدابير الإغلاق الشامل المفروضة استجابة لجائحة كوفيد-19، تأثرت قدرة أفرقة الأبحاث على جمع البيانات من المجتمعات المحلية المعنية، مما أدى إلى حدوث تأخيرات. وقد كُفيت أفرقة الأبحاث منهجيتها لتمكين جمع البيانات عن بُعد لإجراء تقييمات إدارة السلامة الحضرية. ومع ذلك، ونتيجة للتأخيرات التي حدثت، سيتم وضع واعتماد نهج متكاملة وشاملة للتصدي لما حُدِد من تحديات في عامي 2021 و 2022.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-185 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيوسع البرنامج الفرعي نطاق هذا النهج ليشمل ثلاث مدن إضافية ليصبح المجموع ست مدن في عام 2022. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 16).

الشكل الرابع عشر من الباب 16

مقياس الأداء: العدد الإجمالي للمدن التي تعتمد نهجا متكاملة وشاملة لتعزيز إدارة السلامة الحضرية (العدد التراكمي)



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023. والتقدير الحالي لعام 2021 هو اعتماد ثلاث مدن لنهج متكاملة وشاملة لتعزيز إدارة السلامة الحضرية.

النتيجة 3: زيادة مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-186 مع توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، أظهر المجتمع الدولي إرادته السياسية للتصدي لتحد عالمي باستجابة عالمية. ويتطلب التنفيذ الناجح للاتفاقية نهجا متعدد أصحاب المصلحة لا يجمع بين الجهات الفاعلة من الحكومات فحسب، بل يعتمد أيضا على التجارب والخبرات المستمدة من المجتمع المدني والأوساط

الأكاديمية والقطاع الخاص. وإشراك أصحاب المصلحة هؤلاء في الحوارات البنّاءة، في إطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، سيسمح لهم بتبادل وجهات النظر المستقلة بشأن عملية الاستعراض وسيضمن التواصل بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، بما يتماشى مع القرار 1/9 الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في عام 2018. وما فتئ البرنامج الفرعي يحسن قدرات أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص على تنفيذ الاتفاقية وآلية استعراضها عن طريق تيسير إقامة الشبكات من أجل التعاون والتنسيق وعن طريق تشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة غير الحكوميين والسلطات الوطنية.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

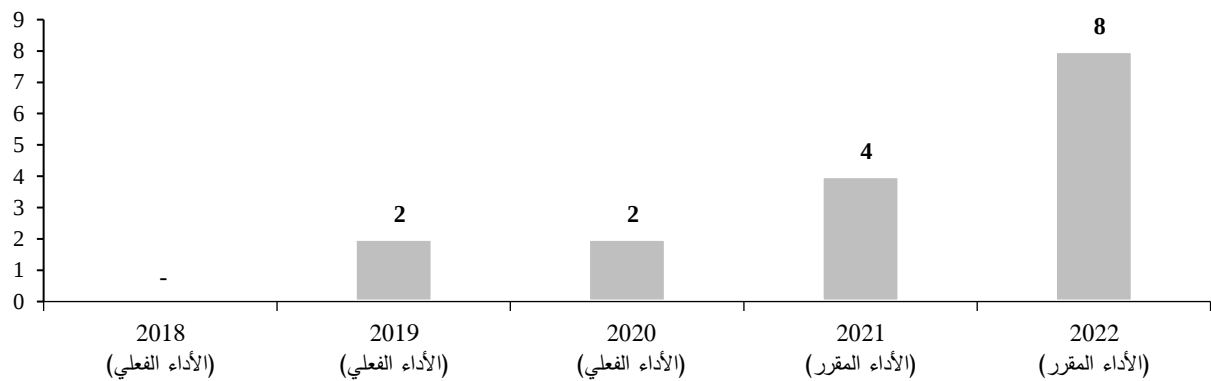
16-187 تمثّل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أنه بدون وجود منبر للحوار البنّاء، لن يتمكن أصحاب المصلحة غير الحكوميين والدول الأعضاء من المشاركة بنفس القدر من الفعالية في عملية استعراض الاتفاقية. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيستند البرنامج الفرعي إلى نتائج أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك التوصيات الخاصة بكل منطقة، لتشجيع الحوار بشأن السياسات وتعزيز شبكات أصحاب المصلحة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المستوى المحلي. ومن خلال النهج الشامل والمتعدد أصحاب المصلحة، سيمكّن البرنامج الفرعي الدول الأعضاء من أن يكون لها شركاء من ذوي القدرات والمعرفة الجيدة للتعاون معهم في تنفيذ الاتفاقية، مما يعزز السياسات المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والاستجابات التنفيذية لها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-188 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من عدد البلدان التي تتطوع لاستضافة حوارات بشأن الجريمة المنظمة بين أصحاب المصلحة غير الحكوميين والسلطات الوطنية (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 16).

الشكل الخامس عشر من الباب 16

مقياس الأداء : عدد البلدان التي تتطوع لاستضافة حوارات بشأن الجريمة المنظمة بين أصحاب المصلحة غير الحكوميين والسلطات الوطنية (العدد التراكمي)



الولايات التشريعية

16-189 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016	181/70	إجراءات مكافحة الفساد	59/51
التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية	182/70	الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	1/65
الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	243/71	إعادة تنظيم مهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتغييرات التي يلزم إدخالها على الإطار الاستراتيجي	227/65
الخطوة الحضرية الجديدة	256/71	تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجار بها	180/66
إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	279/72	حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب	178/68
تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني	177/74	سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015	188/68
المقرر 550/74 باء مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية		تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لا سيما قدراته في مجال التعاون التقني	193/68؛ 197/69
		سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015	195/69

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وخطة التنمية لما بعد عام 2015	22/2014	استعراض برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات: تدعيم آلية الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات على الصعيد الدولي ضمن نطاق المعاهدات الدولية الموجودة لمراقبة المخدرات ووفقاً للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة	30/1999
تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها من أجل وضع السياسات	24/2015	دعم الجهود الوطنية لإصلاح قضاء الأطفال، وخصوصاً من خلال المساعدة التقنية وتحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة	23/2007
المقررات تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 246/2013؛ ووضع المالى: تمديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 236/2017		دعم إرساء وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	23/2009
		دعم العمل على وضع وتنفيذ نهج متكامل لإعداد البرامج في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	20/2010؛ 34/2011

قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى: توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى	2/22؛ 1/24	تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى: أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى فيما يتعلق بالتقييم والرقابة	9/20
---	------------	---	------

قرارات لجنة المخدرات

المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى فيما يتعلق بالتقييم والرقابة		التشجيع على تنسيق المقررات ومواءمتها بين لجنة المخدرات ومجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز وفيرسوسه	14/51
الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، المزمع عقدها في عام 2016	5/57	تبسيط الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية	16/53
تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى: توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية	1/58؛ 3/60	تحسين الدور التشاركي للمجتمع المدني في معالجة مشكلة المخدرات العالمية	11/54
		تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى: أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية	17/54

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي	6/60	تكثيف التنسيق والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة والقطاعات الوطنية ذات الصلة، وخصوصاً قطاعات الصحة والتعليم والعدالة الجنائية، من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها
إدماج المنظور الجنساني في صميم السياسات والبرامج المتعلقة بالمخدرات	5/59	

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

- 1/9 إنشاء آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- 6/4 المنظمات غير الحكومية وآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- 6/5 القطاع الخاص

المنجزات المستهدفة

16-190 يعرض الجدول 16-21 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-21

البرنامج الفرعي 7: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2020	لعام 2021	لعام 2022
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	5	5	5	5
1 - مشروع التعاون الميداني والتقني المتصل بالإدارة القائمة على النتائج والتخطيط الاستراتيجي	1	1	1	1
2 - مشروع التعاون الميداني والتقني المتصل بأنشطة الدعوة والتواصل العالمي	1	1	1	1
3 - مشروع التعاون الميداني والتقني المتصل بشراكات المجتمع المدني	1	1	1	1
4 - مشروع التعاون الميداني والتقني المتصل بإدارة السلامة الحضرية	1	1	1	1
5 - مشروع إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال	1	1	1	1
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	30	34	33	35
6 - مناسبات تدريبية بشأن المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في المسائل الواقعة ضمن نطاق الولاية المنوطة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك مكافحة المخدرات والجريمة والفساد	15	27	18	30
7 - مناسبات تدريبية بشأن تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية	5	—	5	0
8 - مناسبات تدريبية بشأن الإدارة القائمة على النتائج والتخطيط الاستراتيجي	10	7	10	5
المنشورات (عدد المنشورات)	2	2	2	2
9 - منشورات متصلة بالمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في المسائل الواقعة ضمن نطاق الولاية المنوطة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك مكافحة المخدرات والجريمة والفساد	1	1	1	1

10 - منشورات متصلة بالإدارة القائمة على النتائج وتعميم مراعاة خطة عام 2030 1 1 1 1

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم حملات للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، واليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، واليوم الدولي لمكافحة الفساد، تصل إلى حوالي 737 مليون شخص في جميع أنحاء العالم؛ وإعداد مواد ترويجية عن المجالات المشمولة بولاية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك عن لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ الاضطلاع بمبادرات لجمع الأموال وإقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام: تنظيم مناسبات صحفية؛ وإطلاق مبادرات جديدة لجمع الأموال وإقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص دعماً لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تصميم وتعهد وتحديث الموقع الشبكي وقنوات التواصل الاجتماعي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة التي تصل إلى حوالي 6.3 ملايين شخص شهرياً؛ وإعداد حزم من مواد وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك المحتوى السمعي البصري والمحتوى النصي.

البرنامج الفرعي 8

التعاون التقني والدعم الميداني

الهدف

16-191 يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تعزيز البرامج التي تتولى الدول الأعضاء زمامها والتي ترمي إلى مكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب.

الاستراتيجية

16-192 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل البرنامج الفرعي إسداء المشورة في مجال السياسات والتوجيه الاستراتيجي والتنسيق لجميع المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل وضع وتنفيذ برامج تشغيلية متكاملة وضمان تنفيذها بالكامل، ولا سيما من خلال أوجه التآزر مع مجالات العمل الأخرى في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وسيكفل البرنامج الفرعي أيضاً المساهمة التشغيلية والكفاءة البرنامجية، بسبل منها المشاركة في وضع استراتيجيات لتسيير الأعمال ومكاتب الدعم الإداري المشتركة، ورصد المخاطر، وكفالة إدراج الإدارة الفعالة القائمة على النتائج في التخطيط والرصد والإبلاغ لجميع الكيانات الميدانية التابعة للمكتب. وستقدم المكاتب الميدانية التابعة للمكتب الدعم، وفقاً لولاياتها وبناء على طلب الدول الأعضاء المهتمة، وستكفل إدراج الحوكمة والأمن ومنع ومكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب من منظور حقوق الإنسان في تنفيذ برامج الأمم المتحدة المشتركة.

16-193 واستناداً إلى ولايات المكتب المعيارية والمتعلقة بالمساعدة التقنية، يعترف البرنامج الفرعي أيضاً بدعم وضع استراتيجيات وبرامج تشغيلية إقليمية تعزز السعي المشترك إلى تحقيق العدالة والأمن العام والتنمية من خلال الحوار والتنسيق بشأن السياسات، وتوفر كذلك أرضية مشتركة من أجل بذل جهود متضافرة مع شركاء الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم البرنامج الفرعي إقامة تعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيعزز التعاون الأقاليمي فيما بين البلدان الشريكة بهدف تشجيع تولي الكيانات الإقليمية لزام المبادرة. وعلاوة على ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدداً الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

16-194 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال المشاركة، لا سيما على المستوى الميداني، في تنفيذ خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية و خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 وخطط التأهب والاستجابة الاستراتيجية بالتنسيق الوثيق مع الكيانات الرئيسية (منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة ومكتب التنسيق الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية. ومن المتوقع على وجه الخصوص أن يساهم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بدرجات مختلفة في دعم الركائز الخمس لخطط الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية، وفي بعض البلدان سيضطلع بدور قيادي أو سيشارك في القيادة في تحقيق النتائج المتصلة بالصحة وحماية الناس وتحقيق التماسك الاجتماعي وبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وسيحقق ذلك من خلال الاجتماعات والدورات التدريبية المعقودة بالحضور الشخصي والافتراضي التي تجمع بين المشاركة الشخصية للخبراء المحليين والدعم الذي يقدمه الخبراء الدوليون، وكذلك من خلال استحداث وحدات التعلم الإلكتروني أو تكييفها.

16-195 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

- (أ) تحسين الدعم المقدم من المكتب إلى الدول الأعضاء من خلال شبكة مكاتب ميدانية ملائمة للغرض المنشود من أجل تحقيق النتائج والتأثير على أرض الواقع؛
- (ب) مواءمة الكيانات الميدانية التابعة للمكتب بصورة تامة مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتزويدها بالقدرة على الاضطلاع ببناء القدرات بفعالية لمكافحة المخدرات والجريمة والإرهاب؛
- (ج) تلقي بلدان مختارة لبرامج مصممة خصيصا، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لولايات المكتب، بُغية دعم أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والخطط المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان؛
- (د) تجديد التعاون والاتساق مع مكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية التابعة لمكتب التنسيق الإنمائي في إطار إصلاحات كل من المنظومة الإنمائية وممارسات تسيير الأعمال التي تعزز كفاءة الدعم المقدم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدول الأعضاء.

16-196 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن زيادة القدرة التقنية والمعارية والتحليلية للدول الأعضاء، من خلال أساليب بديلة لتقديم الخدمات.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-197 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجذت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

احتواء تأثير جائحة كوفيد-19 في مختلف البيئات

16-198 طرحت جائحة كوفيد-19 عددا من التحديات المتصلة بالنهج التقليدي الذي يتبعه البرنامج الفرعي في تقديم المساعدة التقنية الذي يعتمد عادة على تنظيم حلقات العمل والاجتماعات بالحضور الشخصي. وعلى الرغم من ذلك، نجح العديد من المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع أفرقة مختلفة في المقر وبالتنسيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية، في اعتماد نهج ابتكارية جديدة في تقديم المساعدة التقنية. وقد وضع البرنامج الفرعي "دليلا سهلا للتنفيذ" يستند إلى الخبرات المكتسبة من الكيانات الميدانية التابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ويوفر للمكاتب الميدانية والبرامج العالمية خيارات ملموسة ومتسقة ومجربة لمواصلة تنفيذ المساعدة التقنية. وقُيِّمت طرائق التنفيذ إلى فئتين هما: (أ) التدخلات المتصلة بجائحة كوفيد-19؛ (ب) مواصلة التنفيذ في سياق جائحة كوفيد-19.

16-199 واستجاب البرنامج الفرعي، بالتنسيق مع المكاتب الميدانية، لعدة طلبات من الدول الأعضاء لترجمة الأولويات الجديدة والتوجيه السياساتي إلى مساعدة تقنية على أرض الواقع. وعلى وجه الخصوص، وضع البرنامج الفرعي إجراءات لتفعيل استجابة المكتب السريعة، بسبل منها الشراء العاجل لمعدات الوقاية الشخصية واللوازم الطبية وتوريدها لتلبية احتياجات الدول الأعضاء. وكان من بين المستفيدين المستهدفين السجناء والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والضحايا المحتملون للاتجار بالأشخاص ومكاتب إنفاذ القانون (وتشمل الشرطة والوحدات المعنية بالحياة البرية وسلطات الموانئ وسلطات المطارات والسلطات المعنية بالأدلة الجنائية والمسؤولين المعنيين بقانون الجريمة البحرية) والأخصائيون الاجتماعيون والمتطوعون والعاملون الصحيون في الخطوط الأمامية وغيرهم من الموظفين في مراكز العلاج من تعاطي المخدرات. كما تم تفعيل الاستجابة السريعة للمكتب من خلال البرامج الإلكترونية للتدريب وبناء القدرات؛ والبحوث وتحليلات السياسات المصممة خصيصاً؛ واستحداث مواد الإعلام والتثقيف والاتصال وتكييفها وتوفيرها؛ وتقديم التوجيه والمشورة والدعم التقني، بسبل منها توسيع نطاق الشراكات مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية للحفاظ على دعم وتقديم الخدمات المنتظمة (بما يتماشى مع خطة الأمين العام للاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19). وبالنسبة للبلدان التي لم تُنح فيها البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاستخدام الواسع النطاق لطرائق تقديم الخدمات المدعومة بوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لأصحاب المصلحة بإنشاء مراكز تدريب متخصصة توفر التدريب القائم على الحاسوب وموارد التعلم الإلكتروني. وفي بعض البلدان، وضع المكتب نهجاً جديدة للشراكات، مما أدى إلى تكييف نموذج تقديم الخدمات، وهو ما أسهم في اشتراك الشعب في وضع إطار منقح للشراكات يتسم بقدر أكبر من المرونة والكفاءة بما يُمكن المكتب من العمل مع الشركاء لتقديم الدعم بشكل أفضل إلى المستفيدين. وعلاوة على ذلك، قاد البرنامج الفرعي مسارات العمل الداخلية المدفوعة بخطة للفعالية تهدف إلى تمكين الزملاء الميدانيين من الاستغلال الكامل لتفويض السلطة والعمل مع الشركاء الخارجيين والانخراط في مختلف الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة والإسهام في هذه الجهود.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-200 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من احتواء أثر جائحة كوفيد-19 في عدة سياقات، تشمل بيانات السجون والمراكز الحدودية والموانئ ومراكز إعادة تأهيل مدمني المخدرات، وكذلك في الرعاية الاجتماعية والمدارس وغيرها من الأماكن؛ وتدريب ما لا يقل عن 1 000 من العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية على تقديم الخدمات المأمونة للأشخاص الضعفاء؛ وتعزيز قدرات المهنيين في نظم الصحة والعدالة الجنائية بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 (انظر الجدول 16-22).

الجدول 16-22

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
—	—	احتواء حالات الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في عدة سياقات، تشمل بيانات السجون والمراكز الحدودية والموانئ ومراكز إعادة تأهيل مدمني المخدرات، وكذلك في الرعاية الاجتماعية والمدارس وغيرها من الأماكن

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
		تدريب ما لا يقل عن 1 000 من العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية على تقديم الخدمات المأمونة للأشخاص الضعفاء
		تعزيز قدرات المهنيين في نظم الصحة والعدالة الجنائية بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرنامج الفرعي

- 16-201 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020 والحاجة إلى إجراء مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء في مجال وضع البرامج، تراجع عدد البرامج الإقليمية إلى 15 برنامجا. ومن المتوقع أن يعود وضع البرامج إلى مساره الطبيعي في عام 2022.
- 16-202 وفي الوقت نفسه، حدد البرنامج الفرعي أنشطة جديدة ومعدلة لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، من خلال دعم المكاتب الميدانية للتكيف على الصعدين البرنامجي والتشغيلي من أجل تلبية احتياجات الدول الأعضاء على وجه السرعة، بالتنسيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بسبل منها إجراء البحوث وتحليلات السياسات المصممة خصيصا؛ وتوفير مواد الإعلام والتثقيف والاتصال؛ وشراء وتوريد معدات الوقاية الشخصية والدعم الطبي والاحتياجات الأخرى؛ وتقديم التوجيه والمشورة والدعم التقني. وكان للبرنامج الفرعي دور أساسي، لا سيما من خلال شبكة مكاتبه الميدانية ووجوده، في توسيع نطاق برامج بناء القدرات، بما في ذلك عن طريق توفير أشكال مختلطة من التدريب بمشاركة الخبرات المحلية بالحضور الشخصي والخبراء الدوليين عبر الوسائل الافتراضية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الفرعي، من خلال الدعم الميداني، الدعم إلى 49 دولة عضوا في وضع خطط عملها المشتركة بين الوكالات وخطط الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأسهمت المنجزات المستهدفة الجديدة والمعدلة في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة المبينة أعلاه.

النتائج المقررة لعام 2022

- 16-203 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبينان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: التحول من الأفيون إلى البن في ميانمار⁽³¹⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

- 16-204 أحرز البرنامج الفرعي تقدما ملحوظا نحو تمكين المزارعين من الابتعاد عن زراعة خشخاش الأفيون من خلال دعم تعاونية الذهب الأخضر للبن، التي أنشئت في عام 2015 وتضم أكثر من 1 000 من مزارعي البن، لزيادة جودة وإنتاج البن القابل للتصدير والانتقال بنجاح إلى الزراعة العضوية، مما يعزز دخل المزارعين المشاركين. كما دعم البرنامج الفرعي التعاونية

(31) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.16)).

للحصول على المعدات والخبرات اللازمة لمواجهة تحديات محددة في مجال زراعة البن، مما ساهم في تعزيز الاستدامة، إذ أصبح المزارعون قادرين بشكل متزايد على حل مشاكل الجودة دون الرجوع إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو تلقّي أي دعم خارجي آخر. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الفرعي العمل مع حوالي 2 000 مزارع ووصل إلى مرحلة هامة تتمثل في قيام المجتمعات المحلية بإدارة مناطق تبلغ مساحتها 2 000 هكتار تقريباً بوصفها "غابات مجتمعية". وقدم البرنامج الفرعي الحماية ضد توسع زراعة خشخاش الأفيون ووفر التدريب للمجتمعات المحلية على إدارة الموارد الحرجية الخشبية وغير الخشبية، ويمثل ذلك تدابير تحمي من إزالة الغابات وتدهورها وتتيح حفظ المياه للحد من توسع زراعة خشخاش الأفيون في مناطق الغابات الطبيعية.

16-205 وأسهم العمل المذكور أعلاه في انتقال تعاونية الذهب الأخضر إلى الزراعة العضوية، واتخاذها خطوات نحو الحصول على الشهادة الرسمية للزراعة العضوية، وتحولها إلى أكبر منتج للبن في ميانمار، وهو ما شكل أداء مستوفياً جزئياً للهدف المقرر المتمثل في حصول التعاونية على شهادة الزراعة العضوية وفي أن تصبح أكبر منتج للبن في ميانمار، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وكانت تعاونية الذهب الأخضر في عام 2020 بالفعل أكبر منتج للبن في ميانمار من حيث المزارعين المساهمين ومن بين أكبر المنتجين من حيث الإنتاج. ومع ذلك، ففي حين تمكنت التعاونية من الانتقال إلى الإنتاج العضوي الكامل كما كان متوقعاً في الميزانية البرنامجية، لن يتم الحصول على التأكيد الفعلي للشهادة إلا بعد ثلاث سنوات من الحفاظ على المعايير ذات الصلة في مجال الزراعة.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-206 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، يعترف البرنامج الفرعي مواصلة دعم تعاونية الذهب الأخضر في مواصلة توسيع الإنتاج والنفاذ إلى الأسواق مع الحفاظ على معايير الزراعة العضوية، مما سيسمح في نهاية المطاف بالحصول على الشهادة الرسمية للزراعة العضوية الكاملة. وفي الوقت نفسه، يعترف البرنامج الفرعي تعزيز وصول المزارعين إلى سلاسل قيمة إضافية (مثل الشاي والأفوكادو والعسل) لضمان شمول المجتمع بأكمله، بما في ذلك النساء والأشخاص المحرومون من إمكانية الحصول على الأراضي؛ وتعزيز استدامة التحول إلى البن عن طريق تقليل الحوافز لزراعة خشخاش الأفيون كمحصول جانبي؛ ومواصلة تعزيز ديناميات الاقتصاد المشروع المستجد في منطقة المشروع. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الجدول 16-23).

الجدول 16-23

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ⁽¹⁾	2022 (الأداء المقرر)
شحن أول حاوية بن من إنتاج تعاونية الذهب الأخضر من ميانمار (تشرين الأول/أكتوبر 2018)	حصول تعاونية الذهب الأخضر على شهادة التجارة العادلة	انتقال تعاونية الذهب الأخضر إلى الزراعة العضوية، واتخاذها خطوات نحو الحصول على الشهادة الرسمية للزراعة العضوية، وتحولها إلى أكبر منتج للبن في ميانمار	تصدير تعاونية الذهب الأخضر لسبع حاويات من البن في ظل شروط التجارة العادلة	حصول تعاونية الذهب الأخضر على الشهادة الرسمية للزراعة العضوية الكاملة
			امتلاك تعاونية الذهب الأخضر لمرفق خاص بها لتجهيز البن	تمتع المزارعين في منطقة المشروع بإمكانية الاعتماد على سلاسل قيمة إضافية (مثل الشاي والأفوكادو)

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
				والعسل) لتعزيز الشمولية والاستدامة

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتفشي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تحسين الأمن الإقليمي من خلال الخبرة الاستراتيجية والبرمجة المتكاملة في موزامبيق⁽³²⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-207 تمشيا مع خريطة طريق مابوتو الاستراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات والإرهاب، التي وافقت عليها رسميا حكومة موزامبيق في حزيران/يونيه 2020، عمل البرنامج الفرعي مع السلطات المعنية في موزامبيق لتحسين الأمن الإقليمي ككل من خلال التعاون التقني المحدد الأهداف. وشجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التعاون الإقليمي من خلال تفعيل خلية تخطيط ثلاثية تعمل عبر الوسائل الافتراضية لإتاحة تبادل المعلومات والتنسيق العملي لمكافحة الاتجار بالهريرون بين جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وموزامبيق، وعقد مائدة مستديرة افتراضية لمنطقة غرب المحيط الهندي بشأن الأمن ضد الهجمات الإرهابية البحرية للمساعدة في التصدي لهذا التهديد المستجد في شمال موزامبيق. ويسهم البرنامج الفرعي أيضا في إنشاء وحدات متعددة الوكالات لتعزيز منع أنشطة الاتجار غير المشروع من خلال الشحنات المعبأة في حاويات والشحن الجوي. وتم الانتهاء من إنشاء وحدتين، إحداها في ميناء مابوتو والأخرى في منطقة الشحن بمطار مابوتو الدولي، بحلول نهاية عام 2020. كما نشر البرنامج الفرعي موظفين في إطار قدرة احتياطية، مما كفل مراعاة احتياجات البلد والتهديدات الإقليمية المستجدة بشكل كاف في تحديد الأولويات الرئيسية للمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك في برنامج عمل فريق الأمم المتحدة القطري.

16-208 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد خريطة طريق مابوتو، وإنشاء خلية التخطيط الإقليمية الثلاثية المعنية بالجريمة البحرية مع جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا، وإنشاء وحدة لمراقبة الموانئ في أول ميناء بحري ومنطقة شحن في المطار، وزيادة المضبوطات في الموانئ والمطارات والحدود البرية. ولم يحقق البرنامج الفرعي الأهداف المتمثلة في إنشاء فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في مابوتو، وإنشاء الوحدات المعنية بمكافحة الجريمة عبر الوطنية، وتحسين المختبرات لزيادة الأدلة الجنائية في القضايا الجنائية. وقد أدت الانتخابات الوطنية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2019 والتأخير في تشكيل الحكومة الجديدة، إضافة إلى تأثير جائحة كوفيد-19، إلى تأخير كبير في خطط التنفيذ، مما سيؤدي إلى ترحيل بعض مقاييس الأداء إلى عامي 2021 و 2022.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-209 سيواصل البرنامج الفرعي العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. ولإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيضمن البرنامج الفرعي تحقيق الأهداف المتأخرة ودعم المبادرات ذات الصلة وسيعزز التعاون بشأن المسائل المتصلة بالإرهاب. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبيّن أدناه (انظر الجدول 16-24).

(32) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16)/Corr.1 و A/75/6 (Sect.16)).

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر) ^(أ)	2022 (الأداء المقرر)
انخفاض معدلات ضبط المخدرات غير المشروعة والأحياء البرية والمنتجات الحرجية والأسلحة النارية	افتتاح مكتب تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في موزامبيق	اعتماد خريطة طريق مابوتو	زيادة العمليات المشتركة لإنفاذ القانون	زيادة عدد الزيارات لأغراض التدريب والدراسة لتعزيز التعاون مع الدول الأعضاء المجاورة بشأن المسائل المتصلة بالإرهاب
ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات	الحوار الاستراتيجي المفوضي إلى وضع إطار الأمم المتحدة الجديد	بالجريمة البحرية مع جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا	إنشاء وحدة لمراقبة الموانئ في ميناء بحري ثان	زيادة عدد الأحكام في القضايا الجنائية التي يجري تسييرها من خلال تحسين المختبرات واستخدام الأدلة العلمية
ارتفاع معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	للتعاون من أجل التنمية المستدامة، ويشمل ذلك المنجزات المستهدفة الرئيسية في إطار أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بما في ذلك الأهداف 3 و 16 و 17	إنشاء وحدة لمراقبة الموانئ في أول ميناء بحري ومنطقة شحن في المطار	وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	زيادة نسبة المضبوطات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك من الأصناف الأخرى
		زيادة المضبوطات في الموانئ والمطارات والحدود البرية	زيادة نسبة المضبوطات من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك من الأصناف الأخرى	إنشاء وتفعيل فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في مطار مابوتو الدولي
			نجاح التحقيق والمقاضاة في قضايا غسل الأموال وزيادة الأصول المستردة	إنشاء الوحدات المعنية بمكافحة الجريمة عبر الوطنية
			استعادة الحياة البرية والمناطق الحرجية في أجزاء رئيسية من البلد	
			إدماج برامج التوجيه والمناهج التدريبية في معاهد التدريب ذات الصلة	

(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: رؤية استراتيجية إقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتصدي للتهديدات التي تطرحها الجريمة والمخدرات والإرهاب

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

210-16 شهد الحوار الذي يُجريه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووجوده في أمريكا اللاتينية تطورا تدريجيا في السنوات الخمس عشرة الماضية، مما يعكس جزئيا تطور المنطقة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتؤدي الدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية دورا بارزا في تشكيل الاستجابة المتعددة الأطراف في المجالات التي تندرج في إطار ولاية المكتب. وعلى نحو مماثل، زادت الدول الأعضاء في أمريكا اللاتينية بشكل كبير من مدى توليها لزاما مبادرات التعاون التقني في بلدانها ومشاركتها في هذه المبادرات. وقد تكيف البرنامج الفرعي تدريجيا مع البيئة المتغيرة والمحفوفة بالمصاعب من خلال إعادة تشكيل وجوده وحفاظته مشاريه، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون الإقليمي من خلال مراكز الامتياز ومبادرات الدعوة والبحث والتحليل.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

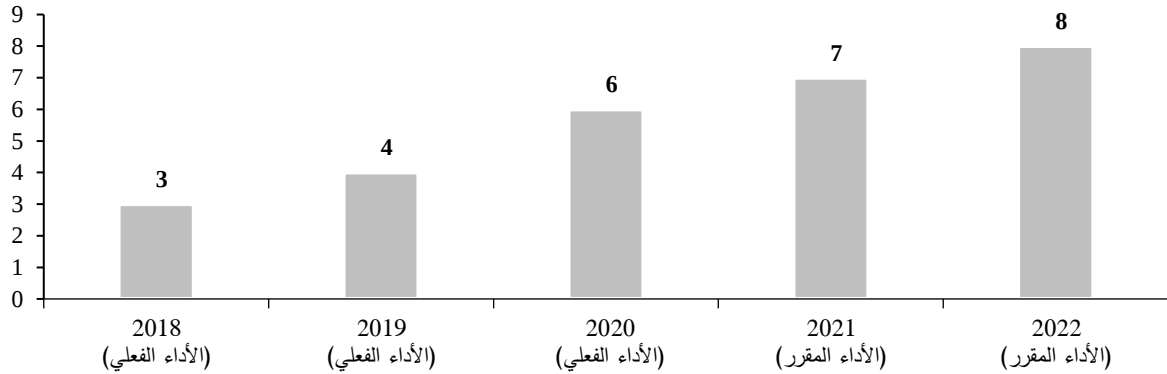
211-16 تُمثل الدرس المستفاد للبرنامج الفرعي في أن عليه إدماج موقعه في الهيكل الجديد لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك على الصعيد القطري ومن خلال العمل المحدد الأهداف مع اللجان الإقليمية، للوفاء بولايته في سياق خطة عام 2030. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيضع البرنامج الفرعي رؤية استراتيجية للمساعدة التي يقدمها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدول الأعضاء في المنطقة. وسيحدد الأهداف الاستراتيجية وخبراته الأساسية، وسيضطلع بتحليل مفصل للاحتياجات وأصحاب المصلحة المعنيين وأكثر مسارات التدخل فعالية التي ستؤدي إلى أثر ملموس. وسيشارك البرنامج الفرعي بذلك الدول الأعضاء والشركاء المعنيين على الصعيد الوطني، بمن فيهم المنسقون المقيمون، فضلا عن مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمانة العامة، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، في وضع الاستراتيجية من خلال عملية مفتوحة وشاملة للجميع. وستعزز الرؤية الإقليمية الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء وسترسخ التنسيق والتعاون المتزايدين مع الدول الأعضاء وفيما بينها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

212-16 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من ثماني مبادرات وبرامج مشتركة تُطلق من خلال مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء في أمريكا اللاتينية (انظر الشكل السادس عشر من الباب 16).

الشكل السادس عشر من الباب 16

مقياس الأداء : العدد الإجمالي للمبادرات والبرامج المشتركة التي تُطلق من خلال مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء في أمريكا اللاتينية (العدد تراكمي)



الولايات التشريعية

213-16 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة

227/65	إعادة تنظيم مهام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتغييرات التي يلزم إدخالها على الإطار الاستراتيجي	253/74	تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها
279/72	إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	301/74	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
238/74	الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	302/74	تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها
		307/74	توحيد الجهود في مواجهة التهديدات الصحية العالمية: مكافحة كوفيد-19

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

34/2011 دعم العمل على وضع وتنفيذ نهج متكامل لإعداد البرامج في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

قرارات لجنة المخدرات

10/52	تعزيز التعاون الأقاليمي بين دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول غرب أفريقيا في مكافحة الاتجار بالمخدرات	7/54	مبادرة ميثاق باريس
13/52	تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالي	9/55	متابعة تدابير دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية

المنجزات المستهدفة

16-214 يعرض الجدول 16-25 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-25

البرنامج الفرعي 8: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها			
22	15	18	20
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)			
22	15	18	20
التعاون التقني والدعم الميداني للبرامج الإقليمية والقطرية			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة: إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والشركاء بشأن الأولويات الاستراتيجية والبرنامجية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمبادرات والخيارات البرنامجية الجديدة، بما في ذلك الشراكات؛ وتقديم الدعم الميداني الاستراتيجي والتشغيلي وخدمات الرقابة الفنية؛ وتقديم الخدمات الاستشارية إلى 80 من الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة بشأن السياسات والاستراتيجيات وأطر التعاون في المجالات المشمولة بولاية المكتب.			
هاء - المنجزات المستهدفة التكنولوجية			
السلامة والأمن: تقديم خدمات السلامة والأمن إلى 105 مواقع فعلية للمكاتب الميدانية.			

البرنامج الفرعي 9

العنصر 1: توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

الهدف

16-215 يتمثل الهدف الذي يسهم فيه العنصر 1 من هذا البرنامج الفرعي في ضمان الفعالية والكفاءة في أداء عمل هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية المعنية بالمسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب، وضمان الفعالية والكفاءة في أداء عمل الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالي، وفي أداء عمل مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية عند أداء أدوارها الاستشارية.

الاستراتيجية

16-216 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل العنصر دعم لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية الخمس (اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط والاجتماعات الإقليمية لرؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات) من خلال تقديم الخدمات الفنية والتنظيمية. وسيواصل العنصر تقديم الدعم الفني والتقني للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك متابعة المؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة وتنفيذ أحكام وثيقته الختامية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل العنصر تقديم الدعم إلى الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالي من خلال

تيسير الأعمال التحضيرية للاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للفريق العامل وتنظيمها. وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف 3 و 5 و 8 و 10 و 11 و 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة.

217-16 ويعتزم العنصر دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تنظيم اجتماعات بشأن أثر كوفيد-19 على المسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة في إطار اللجنتين والهيئات الفرعية، وكذلك بشأن عمل المكتب داخل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية. ومن المتوقع أن يتم تنظيم الاجتماعات المقبلة على نحو متزايد بصيغة مختلطة، تشمل أجزاء تُعقد بالحضور الشخصي وأخرى بالمشاركة الإلكترونية على السواء.

218-16 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في التعجيل بتنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات المخدرات المتعهد بها على مدى العقد الماضي؛

(ب) تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجيات شاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية واتباع نهج متكاملة للتصدي للتحديات التي تواجهها نظم العدالة الجنائية؛

(ج) تعزيز فهم الدول الأعضاء لشؤون الحوكمة والمسائل المالية المتصلة بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

219-16 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عن زيادة المعرفة بتأثير الجائحة على المسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة، ومن ثم تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التصدي للتحديات ذات الصلة.

الأداء البرنامجي في عام 2020

220-16 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجبت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

التحول الرقمي: التعجيل بمشاركة الدول الأعضاء عن بُعد في الاجتماعات الحكومية الدولية

221-16 عززت المشاركة عن بُعد المناقشات التحوارية في إطار اللجنتين اللتين تتخذان من فيينا مقرا لهما في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال استخدام الرسائل بالفيديو ونظم عقد المؤتمرات عبر الفيديو والبث الشبكي للاجتماعات. ومع ظهور مرض كوفيد-19، تبنى العنصر تماما ضرورة تعزيز إمكانية مشاركة الوفود في الاجتماعات الإلكترونية بطريقة تفاعلية، وذلك بمحاكاة المشاركة الشخصية عندما لا تكون هذه المشاركة ممكنة واستكمالها لدعم التمثيل الشامل. وعلى الرغم من مشاكل السيولة، تولى العنصر إعداد صيغة انعقاد إلكترونية وأخرى مختلطة للاجتماعات الحكومية الدولية التي يقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الخدمات لها.

222-16 كما وضع العنصر تعليمات للمشاركين في الاجتماعات ولمنظميها، واختبر برامجيات الترجمة الشفوية عن بُعد، وقدم الدعم للمشاركين عن بُعد لتمكينهم من المشاركة. وعلاوة على ذلك، قدم العنصر الخدمات الفنية والتنظيمية للاجتماعات التي تعقدها لجنة المخدرات فيما بين الدورات بصيغة إلكترونية وصيغة مختلطة، وقصص نطاق اجتماعات هيئاتها الفرعية والاجتماعات التي يعقدها فيما بين الدورات كل من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

223-16 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من عقد 15 من الاجتماعات الحكومية الدولية التي ضمت مشاركين عن بُعد من جميع أنحاء العالم (انظر الجدول 16-26).

الجدول 16-26

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)
-	-	عقد 15 اجتماعا حكوميا دوليا بمشاركة عن بُعد من جميع أنحاء العالم

تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

16-224 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، أرجأ العنصر المؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من نيسان/أبريل 2020 إلى آذار/مارس 2021. وترتب على هذا التغيير أثر في أداء البرنامج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة 1 المبينة أدناه.

16-225 وبالإضافة إلى ذلك، عُذِلت اجتماعات كل من لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمرات الجريمة، والفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية لتُعقد بصيغة إلكترونية أو مختلطة. وتمشيا مع تدابير السلامة المتصلة بجائحة كوفيد-19، تم تأجيل الدورة التاسعة والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي كان من المقرر عقدها في أيار/مايو 2020، وتم تقليص نطاقها لتُعقد في كانون الأول/ديسمبر 2020 بصيغة مختلطة. وقد أُعيد تشكيل اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات لتصبح اجتماعات إلكترونية استثنائية تُعقد على نطاق ضيق في تشرين الأول/أكتوبر. وجرى تعديل صيغة الاجتماعات المواضيعية للجنة بشأن جدولته القنب في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020 لتُعقد بترجمة شفوية عن بُعد بصيغة مختلطة. وبالإضافة إلى ذلك، جرت المناقشات المواضيعية للجنة بشأن خفض الطلب على المخدرات في تشرين الأول/أكتوبر بصيغة انعقاد مختلطة. وعُقدت الاجتماعات فيما بين الدورات واجتماعات المكتبين الموسَّعين للجنة والاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية، وكذلك المفاوضات بشأن الإعلان الختامي للمؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة، بصيغة إلكترونية وصيغة مختلطة. وقام العنصر بتنظيم الاجتماعات وتقديم الخدمات لها، مما أتاح إشراك خبراء من جميع أنحاء العالم في المناقشات التحاورية. وأسهم ذلك في تحقيق النتائج في عام 2020، على النحو المحدد في النتيجة المستجدة لعام 2020 المبينة أعلاه.

16-226 وفي الوقت نفسه، حدد العنصر مع ذلك أنشطة جديدة ومعدلة لدعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، وشمل ذلك تنظيم اجتماعات ينصب تركيزها الموضوعي على تأثير الجائحة. ونُظِّمت جلستا إحاطة مخصصتان في إطار الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية، مما أتاح إجراء مناقشة موضوعية بين الدول الأعضاء والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشأن تأثير جائحة كوفيد-19 على الحالة المالية، وكذلك على العمل البرنامجي والحكومي الدولي والميداني للمكتب. وعلاوة على ذلك، كُرسَت الاجتماعات الاستثنائية للهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر لموضوع الحالة الراهنة فيما يتعلق بمعالجة مشكلة المخدرات العالمية والتصدي لها في ضوء جائحة كوفيد-19، وحللت المناقشات المواضيعية للجنة تأثير الجائحة في مجال خفض الطلب على المخدرات.

النتائج المقررة لعام 2022

16-227 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجتين 1 و 2، وهما تحديثان للنتائج المعروضة في خطط برنامجية مقترحة سابقة وتبينان بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطوة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 3، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: النهوض بجهود منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030: مؤتمر منع الجريمة يعود إلى كيوتو في عام 2020⁽³³⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-228 استمر العنصر في دعم الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، وفقاً لولايته، وساعد الدول الأعضاء على النهوض بالعمل داخل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تنفيذ خطة عام 2030 في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد حظيت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بالدعم، على النحو المبين في الخطة البرنامجية لعام 2020، وكانت تسير على المسار الصحيح إلى أن تعيّن تأجيل المؤتمر بسبب جائحة كوفيد-19. واستؤنفت الأعمال التحضيرية بعد أن قررت الجمعية العامة بمقرها 550/74 بآ أن يُعقد المؤتمر في آذار/مارس 2021. وتشمل الأعمال التحضيرية الموضوعية للمؤتمر إعداد وثائق الهيئات التداولية، ودعم المفاوضات بشأن إعلان كيوتو، وتنظيم أعمال الجلسات العامة واجتماعات اللجان، فضلاً عن الأعمال المتصلة بالدعوات وعملية التسجيل. كما بدأ العنصر في وضع تصور مفاهيمي لصيغة انعقاد مختلطة للمؤتمر في آذار/مارس 2021 مع أجزاء متغيرة تُعقد بالحضور الشخصي وأخرى بالمشاركة الإلكترونية، بهدف ضمان استمرارية تصريف الأعمال على الرغم من التطورات المستقبلية التي لا يمكن التنبؤ بها والقيود المحتمل فرضها على الاجتماعات المنظمة بالحضور الشخصي في وقت انعقاد المؤتمر. وعلاوة على ذلك، دعم العنصر وضع خطة اتصال للمؤتمر، وإنشاء الموقع الشبكي ذي الصلة وتعهده، وتنظيم برنامج للمناسبات الجانبية الرفيعة المستوى، وبالتنسيق مع الخدمات الأخرى والبلد المضيف، تنظيم اجتماعات فرعية ومعارض ومنتدى للشباب. وعالج العنصر أيضاً المسائل المتصلة بسفر الموظفين والممثلين، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالميزانية والمسائل الإدارية الأخرى ذات الصلة بالتحضير لهذه المناسبة.

16-229 ولم يحقق العمل المذكور أعلاه الهدف المتمثل في ما نسبته 70 في المائة من الدول الأعضاء التي تعكس في بياناتها أثناء الدورات العادية للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بوصفها الهيئة التحضيرية لمؤتمر منع الجريمة، وفي بياناتها إلى مؤتمر منع الجريمة نفسه، الجهود الوطنية المبذولة للمساهمة في تنفيذ خطة عام 2030، وبخاصة الهدف 16، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وأُلغيت اجتماعات اللجنة ومؤتمر منع الجريمة بسبب جائحة كوفيد-19، وبالتالي لم تصدر بيانات يمكن أن تبين فيها الدول الأعضاء جهودها الوطنية المبذولة للمساهمة في خطة عام 2030. واجتمعت اللجنة في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 لإجراء أعمال دورتها العادية على نطاق ضيق، وأرجئ مؤتمر منع الجريمة إلى آذار/مارس 2021.

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

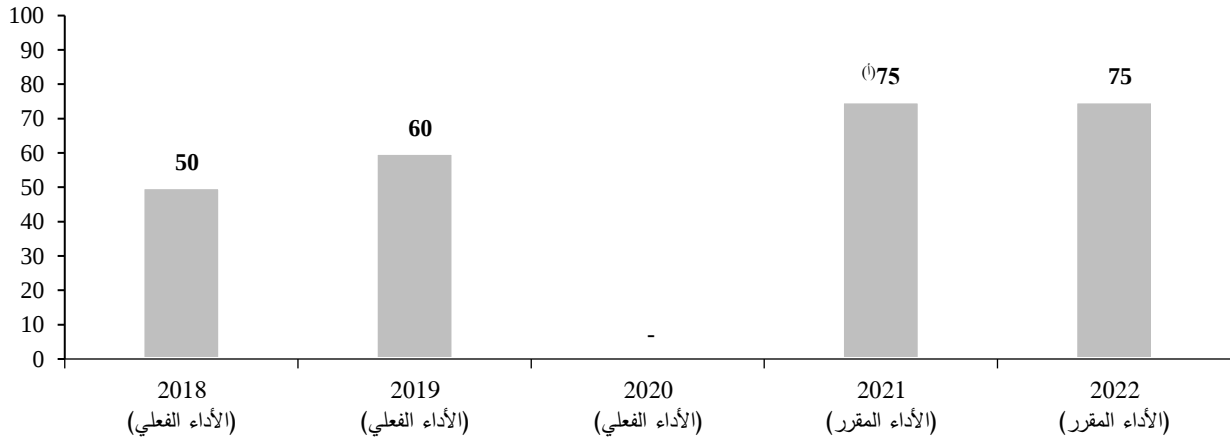
16-230 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف واستجابةً للتطورات الأخيرة، سيتطور عمل العنصر ليشمل تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون من أجل تحقيق خطة عام 2030 في متابعة المؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة، كما هو مبين في النتيجة 3 أدناه. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المحدّث المبين أدناه (انظر الشكل السابع عشر من الباب 16).

الشكل السابع عشر من الباب 16

(33) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 (A/74/6 (Sect.16)).

مقياس الأداء: الدول الأعضاء التي تعكس في بياناتها أثناء الدورات العادية للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بوصفها الهيئة التحضيرية لمؤتمر منع الجريمة، وفي بياناتها إلى مؤتمر منع الجريمة نفسه، الجهود الوطنية المبذولة للمساهمة في تنفيذ خطة عام 2030، وبخاصة الهدف 16

(بالنسبة المئوية)



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لنقش جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 2: تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون من أجل تحقيق خطة عام 2030⁽³⁴⁾

16-231 دأب العنصر على دعم تحضير وتنظيم مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية التي عُقدت في مناطق مختلفة من العالم منذ عام 1955، والتي تجمع بين مقرري السياسات والمشرعين والأخصائيين الممارسين والشباب وممثلي المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بغرض بحث السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي للتصدي للجريمة. وفي عام 2020، واصل العنصر قيادة الأعمال التحضيرية للمؤتمر الذي كان من المقرر عقده في كيوتو، اليابان، في عام 2020. ووفر العنصر الخدمات التقنية والفنية اللازمة، في الوقت المناسب وبطريقة عالية الجودة، لدعم الدول الأعضاء في التفاوض بشأن مشروع إعلان كيوتو. وعلاوة على ذلك، مهد العنصرُ بالفعل الطريقَ لمتابعة المؤتمر من جانب لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بوصفها الهيئة الرئيسية لتقرير السياسات في الأمم المتحدة في مسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية والهيئة المنفذة لمؤتمرات منع الجريمة. غير أنه نظرا لأنه كان لا بد من تأجيل المؤتمر بسبب جائحة كوفيد-19، فإن المتابعة قد تأثرت أيضا. وفي حين أن الدعم المقدم إلى اللجنة في ترجمة الوثيقة الختامية للمؤتمر إلى إجراءات سياسية كان لا بد من تأجيله إلى ما بعد المؤتمر، فقد شرع العنصر في المتابعة من حيث التعاون التنفيذي من أجل تنفيذ الوثيقة الختامية، بما في ذلك تطوير المفاهيم وإعداد أدوات التعلم الإلكتروني ذات الصلة. وسيتواصل تعزيز هذا العمل طوال عام 2021.

16-232 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إعراب ما نسبته 93 في المائة من الدول الأعضاء عن ارتياحها التام لجودة وحسن توقيت الخدمات التقنية والفنية المقدمة من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وهو ما شكل أداء متجاوزا للهدف المقرر المتمثل في نسبة 67 في المائة، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

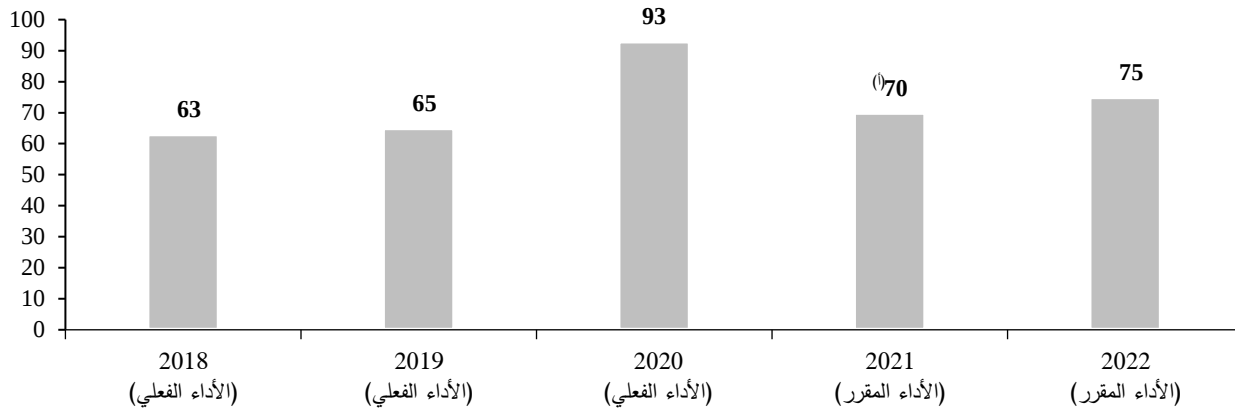
(34) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16) و A/75/6 (Sect.16)/Corr.1).

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-233 سيواصل العنصر عمله المتصل بالنتيجة المقررة، وفقا لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيدعم العنصر لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في ترجمة نتائج المؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة إلى مبادرات سياساتية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الثامن عشر من الباب 16).

الشكل الثامن عشر من الباب 16

مقياس الأداء: الدول الأعضاء المشاركة في اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التي تعرب عن ارتياحها التام لجودة وحسن توقيت الخدمات التقنية والفنية المقدمة من أمانة الهيئات الإدارية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (بالنسبة المئوية)



(أ) حفاظا على إمكانية المساءلة عن الخطط البرنامجية الأصلية، جرى ترحيل هدف عام 2021 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، وهو يعكس أفضل التقديرات المتاحة في النقطة الزمنية السابقة لتقسي جائحة كوفيد-19. وسيبلغ عن الأداء البرنامجي لعام 2021 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023.

النتيجة 3: تعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات المخدرات من أجل تحقيق خطة عام 2030

الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-234 سيواصل العنصر تقديم دعم الأمانة إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، وفقا لولايته، من أجل تحقيق خطة عام 2030. وقد دعم العنصر الدول الأعضاء من خلال لجنة المخدرات بتنفيذ جميع الالتزامات الدولية المتعلقة بسياسات المخدرات عن طريق إجراء مناقشات مواضيعية داخل اللجنة، والجمع بين خبرات الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والسكان المتضررين. ويسر العنصر هذه المناقشات المواضيعية بتوفير الفرص لتبادل الممارسات الجيدة وعرض التحديات المصادفة في التنفيذ العملي للسياسات الدولية المتعلقة بالمخدرات.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-235 تمثل الدرس المستفاد للعنصر في أن الفعالية في تعددية الأطراف تتطلب مشاركة شاملة وجامعة بقدر أكبر في الاجتماعات. ولتحقيق نتائج جيدة في مجال السياسة العامة تكون مقبولة لدى الجميع، وتتمتع بذلك بالشرعية التي ستعزز التنفيذ العالمي، من المهم أن تُتاح لجميع الوفود وأصحاب المصلحة المهتمين، بمن فيهم أولئك الذين ليسوا في وضع يسمح لهم بالسفر إلى مكان الاجتماع، فرصة لتقديم مساهماتهم وإسماع أصواتهم. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيواصل العنصر تعزيز

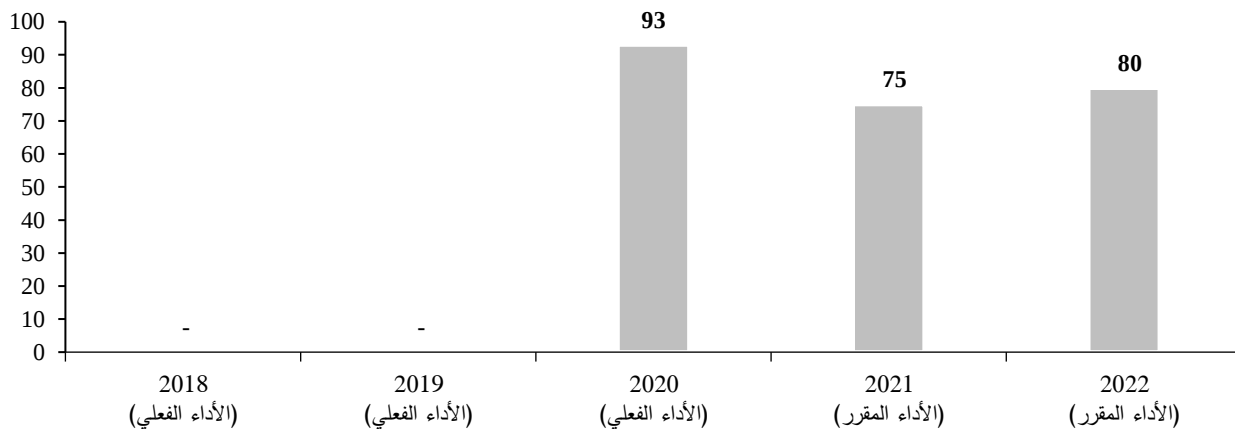
إمكانات المشاركة عن بُعد في اجتماعات اللجنة عن طريق تنظيم المزيد من الاجتماعات بصيغة انعقاد مختلطة، مما سيتيح للوفود الفرصة لضم خبراء إضافيين إلى وفودها المشاركة عبر الإنترنت. وبهدف ترجمة الالتزامات السياسية، المتعهد بها على المستوى الدولي، إلى إجراءات ملموسة على المستوى الوطني، سيواصل العنصر تيسير المشاركة عن بُعد لضمان إسماع جميع الأصوات، لا سيما في ضوء الاستعراض المرحلي المقبل الذي ستعده لجنة المخدرات في عام 2024، على النحو المبين في الإعلان الوزاري الصادر عن اللجنة في عام 2019.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-236 من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من النسبة المئوية للدول الأعضاء التي تعرب عن ارتياحها التام لجودة وحسن توقيت الخدمات التقنية والفنية المقدمة من أمانة الهيئات الإدارية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (انظر الشكل التاسع عشر من الباب 16).

الشكل التاسع عشر من الباب 16

مقياس الأداء: الدول الأعضاء المشاركة في اجتماعات لجنة المخدرات التي تعرب عن ارتياحها التام لجودة وحسن توقيت الخدمات التقنية والفنية المقدمة من أمانة الهيئات الإدارية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (بالنسبة المئوية)



الولايات التشريعية

16-237 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

قرارات الجمعية العامة ومقرراتها

185/73	سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في سياق أهداف التنمية المستدامة	415 (د-5) نقل مهام اللجنة الدولية للعقوبة والإصلاح
171/74	متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	185/46 المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين 1993-1992
550/74	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	252/61 المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2006-2007
		305/72 استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة 1/68 المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقرراته

9/1946 (د-1)	لجنة المخدرات	38/1991	اختصاصات لجنة المخدرات
1845/1974 (د-56)	التعاون في مجال إنفاذ قوانين المخدرات في منطقة الشرق الأقصى	1/1992	إنشاء لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
11/1985	التعاون من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمال العقاقير في المنطقة الأفريقية	22/1992	تنفيذ قرار الجمعية العامة 152/46 فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية والتنسيق في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية
34/1987	اجتماع رؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	المقرر 236/2017	تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى: تمديد ولاية الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى
30/1990	إنشاء اجتماع لرؤساء الوكالات الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات في منطقة أوروبا		

قرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

1/26	تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى: توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية		المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى
------	--	--	--

قرارات لجنة المخدرات ومقرراتها

1/60	الأعمال التحضيرية للدورة الثانية والستين للجنة المخدرات في عام 2019		المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى
3/60	تحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضع المالى: توصيات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم	المقرر 1/60	تدعيم الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات

المنجزات المستهدفة

16-238 يعرض الجدول 16-27 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-27

البرنامج الفرعي 9، العنصر 1: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022

الفئة والفئة الفرعية

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
82	69	71	65
1 - التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة عن التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية وعن منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك التقارير عن مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	22	23	4
2 - المذكرات المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مساهمة لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	2	2	2
3 - التقارير السنوية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الدورات العادية والمستأنفة للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	4	3	4
4 - التقارير السنوية المقدمة إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	14	15	14

14	13	15	12	5 - التقارير المقدمة إلى لجنة المخدرات
24	30	9	24	6 - التقارير والمذكرات المقدمة من الأمانة العامة إلى الهيئات الفرعية، بما في ذلك ما يتعلق منها باجتماعاتها وبمسائل التعاون وتنفيذ التوصيات
2	2	2	2	7 - المذكرات المقدمة من الأمانة العامة إلى اللجان عن أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي
2	2	-	2	8 - وثائق اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة المتصلة بلجنة المخدرات
154	164	179	187	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
-	-	-	33	9 - اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
6	6	2	6	10 - اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
46	46	35	46	11 - اجتماعات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
46	46	116	46	12 - اجتماعات لجنة المخدرات
40	50	7	40	13 - اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات
12	12	19	12	14 - اجتماعات الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي
4	4	-	4	15 - اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة المتصلة بلجنة المخدرات
5	5	4	5	باء - توليد المعارف ونقلها
1	1	-	1	المنشورات (عدد المنشورات)
1	1	1	1	16 - تقرير عن صنع المخدرات والمؤثرات العقلية وسلانها
3	3	3	3	17 - دليل الهيئات الوطنية المختصة بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات
				18 - قوائم وجدول الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة: تقديم الدعم الفني والتقني إلى اللجنتين اللتين تتخذان من فيينا مقرا لهما، وممثلي الدول الأعضاء، وجميع البعثات الدائمة في فيينا، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين فيما يتعلق بعمل اللجنتين؛ وإصدار مذكرات شفوية كإخطارات بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات؛ وتنسيق ورصد متابعة الولايات الواردة في القرارات والمقررات ذات الصلة التي تتخذها اللجنتان.

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: تعهد وتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بصنع المخدرات والمؤثرات العقلية وسلانها؛ وتعهد واستكمال قاعدة البيانات المتعلقة بالقرارات والمقررات التي تتخذها لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ وتطوير وتحديث الصفحات الشبكية الآمنة لكي تستخدمها لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي.

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم مناسبة خاصة من المناسبات التي تعقدها اللجنتان والترويج لها، بما في ذلك إصدار تقرير المخدرات العالمي السنوي.

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إعداد مقالات على الإنترنت تُنشر على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تسلط الضوء على التطورات والمستجدات الرئيسية في أعمال اللجنتين ومؤتمرات منع الجريمة.

المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: مواصلة تطوير وتحديث المواقع الشبكية المخصصة للجننتين، ومؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومتابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقودة في عام 2016، ومتابعة الجزء الوزاري للجنة المخدرات لعام 2019؛ وإدارة الحسابات المخصصة على وسائل التواصل الاجتماعي، بما فيها تويتر ويوتيوب وإنستغرام وفليكر (لجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومتابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام 2016، ومؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية) التي يتابعها أكثر من 12 000 متابع.

البرنامج الفرعي 9

العنصر 2: توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهدف

16-239 يتمثل الهدف الذي يسهم فيه العنصر 2 من هذا البرنامج الفرعي في ضمان الفعالية والكفاءة في أداء عمل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عند الوفاء بالولاية المسندة إليها بموجب المعاهدات والمتمثلة في رصد وتعزيز التنفيذ الكامل للمعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات والامتثال التام لها، ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها التعاقدية.

الاستراتيجية

16-240 للإسهام في تحقيق هذا الهدف، سيواصل العنصر تقديم خدمات أمانة مستقلة ودعم فني إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، بما في ذلك كفاءة إسداء المشورة للهيئة بشأن تنفيذ المعاهدات وتوعية الحكومات والمجتمع الدولي بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما من خلال نشر وتعميم التقارير التي تصدرها الهيئة بموجب المعاهدات. ويعتزم العنصر أيضا إذكاء الوعي داخل الحكومات والمجتمع الدولي بضرورة وضع وتنفيذ سياسات وطنية لمراقبة المخدرات ونظم للرقابة التنظيمية للمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. وسيدعم العنصر الحكومات في تبادل أذون الاستيراد والتصدير، بسبل منها مشروع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات الخاص بالتعلم (مشروع INCB Learning) والنظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير، وبناء قدرات السلطات الوطنية المختصة على ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، سيرصد العنصر الحركة الدولية للسلائف والاستخدام غير المشروع للسلائف الخاضعة للمراقبة الدولية وغير المجدولة، بما يكفل التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد العالمي بشأن الأنشطة المشروعة والأنشطة غير المشروعة، من خلال الوسائل الإلكترونية مثل نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") ونظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس")، ومشروع "بريزم" و"كوهيجن"، والجهود التي تبذلها فرقة العمل. وسيقدم العنصر أيضا المشورة التقنية إلى الهيئة في تقييم التوصيات المتعلقة بالمواد المقترحة جدولتها بموجب اتفاقية عام 1988. وعلاوة على ذلك، سيعزز العنصر التعاون فيما بين الوكالات المعنية بإنفاذ القانون والجمارك والبريد وغيرها من الوكالات الوطنية وسبيني قدراتها على الكشف بصورة آمنة عن المؤثرات النفسانية الجديدة والسلائف غير المجدولة وحظرها، وذلك من خلال البرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج غريدس). وسيساعد هذا العمل الدول الأعضاء على إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة.

16-241 ويعتزم العنصر دعم الدول الأعضاء بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 من خلال تحديث المبادئ التوجيهية النموذجية للتوفير الدولي للأدوية الخاضعة للمراقبة لأغراض الرعاية الطبية العاجلة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يعتزم العنصر دعم الدول الأعضاء في تحديد الأنماط المتغيرة في الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية وتعاطيها التي قد تنشأ بسبب حالات الطوارئ مثل جائحة كوفيد-19، وفي التصدي لهذه الأنماط.

16-242 ومن المتوقع أن يسفر العمل المذكور أعلاه عما يلي:

(أ) النهوض بحوار الهيئة مع الحكومات من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقيات مراقبة المخدرات وتوصيات الهيئة والتعاون في المسائل المتصلة بالمعاهدات؛

(ب) الأداء الفعال للنظام الدولي للتجارة المشروعة في المواد الخاضعة للمراقبة؛

(ج) قيام الحكومات على نحو أكثر دقة بتحديد احتياجاتها من المخدرات والمؤثرات العقلية واستهلاكها للأغراض الطبية والعلمية وبالإبلاغ عنها؛

(د) انخفاض حجم السلائف الكيميائية المتاحة لصنع المخدرات بصورة غير مشروعة؛

(هـ) الحد من الاتجار بالمواد الخاضعة للمراقبة الدولية والمؤثرات النفسانية الجديدة واستهلاكها بصورة غير مشروعة.

16-243 ومن المتوقع أن يسفر الدعم المقرر تقديمه بخصوص المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19 عما يلي:

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الاستجابة للتغيرات المتصلة بجائحة كوفيد-19 في الطلب على المؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والاتجار بها؛

(ب) اكتساب الدول الأعضاء للقدرة على الاستجابة بشكل أفضل لحالات الطوارئ التي تتطلب التعجيل بالتجارة الدولية في المواد الخاضعة للمراقبة وبتوريدها كإمدادات إنسانية للأغراض الطبية.

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-244 يشمل الأداء البرنامجي في عام 2020 النتيجة الواردة أدناه التي استجذت خلال عام 2020، إلى جانب الأداء البرنامجي المعروف في إطار النتيجتين 1 و 2 أدناه.

استجابت الدول الأعضاء للاتجاهات الجديدة في الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية وتعاطيها خلال جائحة كوفيد-19

16-245 أسفرت جائحة كوفيد-19 عن اتجاهات جديدة واضحة في الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية القوية للغاية وتعاطيها، وزيادة الاتجار من خلال استغلال الخدمات المتصلة بالإنترنت وإيصال السلع إلى الأفراد عن طريق خدمات البريد والبريد السريع. ومن المتوقع أن تستمر هذه الاتجاهات وتتمو في السنوات المقبلة. وعزز العنصرُ قدرة الدول الأعضاء على تحليل وتبادل المعلومات الاستخبارية بشأن الاتجار بالمواد الخطرة عن طريق الإنترنت وفي المناولة الآمنة للشحنات التي يُحتمل أن تحتوي على مواد شديدة السمية.

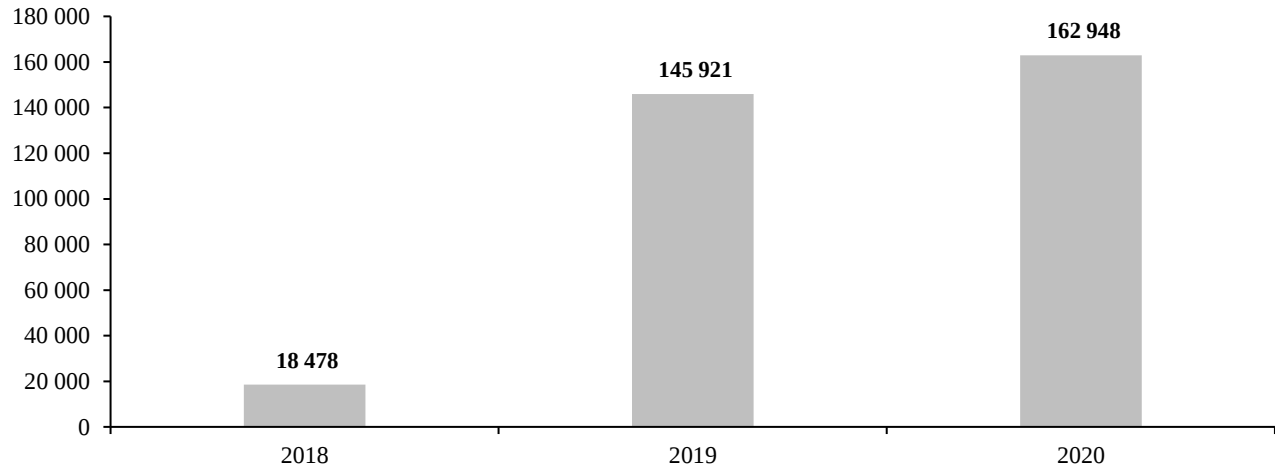
16-246 وتعاون العنصر أيضا مع منظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الجمارك في أوقيانوسيا، ومقدمي الخدمات المتصلة بالإنترنت، ومقدمي خدمات البريد والبريد السريع، والوسطاء الماليين على الإنترنت لمنع الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والسلائف غير المجدولة. وعلاوة على ذلك، ييسر العنصر تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء بشأن الاتجاهات الجديدة في الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية وتعاطيها خلال جائحة كوفيد-19.

التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-247 أسهم العمل المذكور أعلاه في تحقيق الهدف، كما يتضح من التبادل الآني لما مجموعه 162 948 معلومة عن الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة فيما بين الدول الأعضاء (انظر الشكل العشرين من الباب 16).

الشكل العشرون من الباب 16

مقياس الأداء : عدد المعلومات المتعلقة بالاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة التي تبادلتها الدول الأعضاء آتيا في السنة



تأثير جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العنصر

248-16 نظرا لتأثير جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020، قدم العنصر الخدمات للدورة الـ 128 للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التي عُقدت بصورة مختصرة. وتُعَيَّن أيضا تأجيل عدة بعثات قطرية لرصد المعاهدات من البعثات التي توفدها الهيئة، مما أدى إلى انخفاض عدد التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، غُيِّرَت طريقة تقديم أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها العنصر في إطار مشروع INCB Learning وبرنامج غريس إلى طريقة تقديم إلكترونية أو مختلطة قدر الإمكان؛ وأُرجئت العديد من الأنشطة التي كانت مقررة أصلا في الربعين الأول والثاني من عام 2020. وقد تأثرت المنجزات المستهدفة التالية للعنصر: وثائق الهيئات التداولية؛ والخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات؛ وخدمات المؤتمرات المقدمة للاجتماعات؛ والمناسبات التدريبية.

249-16 وفي الوقت نفسه، عدَّل العنصر مع ذلك الأنشطة المقررة وحدد أنشطة جديدة لدعم الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بجائحة كوفيد-19، ضمن النطاق العام لأهدافه، مما أدى إلى زيادة عدد اجتماعات أفرقة الخبراء لتقديم المشورة إلى الهيئة، والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية، والمواد التقنية المنشورة، ولا سيما بشأن التقديرات والتقييمات. وعقد العنصر اجتماعا لفريق من الخبراء بشأن منهجيات جمع البيانات عن استهلاك المؤثرات العقلية، وذلك بصيغة إلكترونية بدلا من الحضور الشخصي.

النتائج المقررة لعام 2022

250-16 تشمل النتائج المقررة لعام 2022 النتيجة 1، وهي تحديث للنتيجة المعروضة في الخطة البرنامجية المقترحة السابقة وتبيَّن بالتالي كلا من الأداء البرنامجي في عام 2020 والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022. أما النتيجة 2، فهي نتيجة مقررة جديدة.

النتيجة 1: صون قدرة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على رصد التقارير التي تصدرها الحكومات بموجب المعاهدات ومنع تسريب المواد الخاضعة للمراقبة الدولية⁽³⁵⁾

الأداء البرنامجي في عام 2020

16-251 ما فتى العنصر يعمل على إيجاد طرائق كفيلة بضمان وضع جميع التقديرات والتقييمات للاحتياجات المشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف بحلول نهاية العام. كما دعم العنصر الهيئة في الإشراف على التجارة المشروعة في المواد الخاضعة للمراقبة الدولية لضمان توافرها للأغراض المشروعة. وعلاوة على ذلك، دأب العنصر على ضمان استدامة النظام الدولي لمراقبة المخدرات وتقديم التقديرات والتقييمات للاحتياجات المشروعة من قبل الدول الأعضاء ووضعتها من قبل الهيئة بمزيد من الكفاءة.

16-252 وأسهم العمل المذكور أعلاه في استمرار تشغيل الهيئة للنظام الدولي لمراقبة المخدرات، وهو ما شكل أداءً مستوفياً للهدف المقرر المتمثل في وضع 100 في المائة من العمليات والتقديرات والتقييمات بحلول نهاية العام، على أساس الردود الواردة في الاستمارة B/P والاستمارة D، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

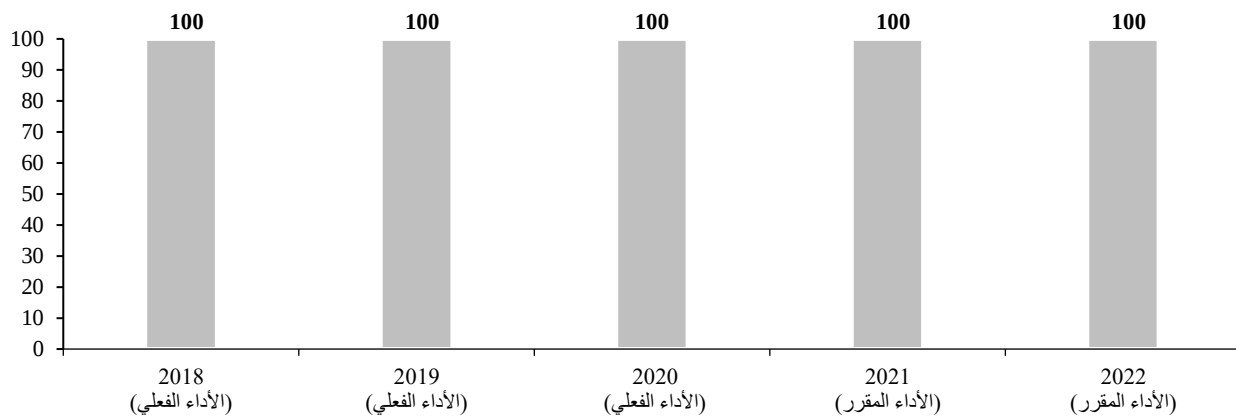
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022

16-253 سيواصل العنصر العمل المتصل بالنتيجة المقررة، وفقاً لولايته. وللإسهام في إحراز مزيد من التقدم صوب تحقيق الهدف، سيدعم العنصر الدول الأعضاء في تنفيذ طرائق جديدة تُمكن من تقديم تقديرات وتقييمات للاحتياجات المشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف بمزيد من الكفاءة، ووضعتها من قبل الهيئة بحلول نهاية العام. ويُعرض التقدم المتوقع ضمن مقياس الأداء المبين أدناه (انظر الشكل الحادي والعشرين من الباب 16).

الشكل الحادي والعشرون من الباب 16

مقياس الأداء: العمليات والتقديرات والتقييمات الموضوعية بحلول نهاية العام، استناداً إلى الردود الواردة في الاستمارة B/P والاستمارة D

(بالنسبة المئوية)



(35) على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect.16) و A/75/6 (Sect.16)/Corr.1).

النتيجة 2: التجارة دون انقطاع في الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية أثناء حالات الطوارئ وغيرها من الحالات العاجلة

16-254 يحتاج عمل الأطباء والمرضى، والعاملين في مجال الرعاية الصحية عموماً، الذين يقدمون العلاج والرعاية إلى الأشخاص، بمن فيهم أشد الفئات ضعفاً، إلى الدعم، وينبغي توفير أدوية آمنة وفعالة خاضعة للمراقبة ويمكن الوصول إليها وبتكلفة ميسورة في جميع الأوقات للأشخاص الذين يحتاجون إليها. وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 ضرورة قيام المجتمع الدولي بإعادة تقييم الطرائق لكفالة الحصول على الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافرها على نحو ملائم أثناء حالات الطوارئ وغيرها من الحالات العاجلة وذلك لضمان أن يتمكن جميع الناس في جميع بلدان العالم من الحصول على الأدوية الأساسية. ويشمل ذلك الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية. وخلال الجائحة، قدم العنصر التوجيه إلى الدول الأعضاء على أساس المبادئ التوجيهية النموذجية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للتوفير الدولي للأدوية الخاضعة للمراقبة لأغراض الرعاية الطبية العاجلة التي وُضعت في عام 1996. وأصدر بيانات وموجزات سياساتية لضمان أن عمليتي شراء وتوريد الأدوية الخاضعة للمراقبة في البلدان تلبين احتياجات المرضى، سواء بالنسبة للمرضى المصابين بكوفيد-19 أو لأولئك الذين يحتاجون إلى الأدوية الخاضعة للمراقبة الدولية لغير ذلك من الحالات الطبية. وأسدى العنصر المشورة إلى فرادى الدول الأعضاء بشأن الإجراءات الكفيلة بتبسيط التجارة الدولية في الأدوية الخاضعة للمراقبة والتعجيل بها بما يتماشى مع متطلبات اتفاقيات مكافحة المخدرات.

الدروس المستفادة والتغيرات المقررة

16-255 تمثل الدرس المستفاد للعنصر في أن المبادئ التوجيهية النموذجية الحالية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي مبادئ قد عفا عليها الزمن وأن من شأن أداة محدّثة أن تدعم على نحو أفضل عمل الدول الأعضاء ومنظمات المساعدة الإنسانية في ضمان الوصول الكافي إلى المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافر هذه المواد في حالات الطوارئ حيث قد لا تكون الإجراءات المعمول بها فعالة. وفي سياق تطبيق هذا الدرس، سيتشاور العنصر مع الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية وسائر أصحاب المصلحة المعنيين من أجل وضع مبادئ توجيهية محدّثة والترويج لتنفيذها لضمان استمرار التجارة في الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية بأقل قدر ممكن من الانقطاع خلال حالات الطوارئ والجوائح وغيرها من الحالات العاجلة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف، ومقياس الأداء

16-256 من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحقيق الهدف، كما يتضح من اعتماد الدول الأعضاء مبادئ توجيهية نموذجية محدّثة (انظر الجدول 16-28).

الجدول 16-28

مقياس الأداء

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
المبادئ التوجيهية النموذجية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تشكل أساساً	المبادئ التوجيهية النموذجية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تشكل أساساً	المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تشكل أساساً	تتقيح المبادئ التوجيهية النموذجية بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء	اعتماد الدول الأعضاء للمبادئ التوجيهية النموذجية المحدّثة

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

2018 (الأداء الفعلي)	2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء المقرر)	2022 (الأداء المقرر)
للتوفير الدولي للأدوية	للتوفير الدولي للأدوية	للتوفير الدولي للأدوية	للتوفير الدولي للأدوية	للتوفير الدولي للأدوية
الخاضعة للمراقبة	الخاضعة للمراقبة	الخاضعة للمراقبة	الخاضعة للمراقبة	الخاضعة للمراقبة
لأغراض الرعاية الطبية	لأغراض الرعاية الطبية	لأغراض الرعاية الطبية	لأغراض الرعاية الطبية	لأغراض الرعاية الطبية
العاجلة	العاجلة	العاجلة	العاجلة	العاجلة
			أثناء حالات الطوارئ مثل	
			جائحة كوفيد-19	

الولايات التشريعية

16-257 ترد في القائمة أدناه جميع الولايات المسندة إلى البرنامج الفرعي.

الاتفاقيات

الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988
اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971	

قرارات الجمعية العامة

179/45 تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات	د-20/2 إعلان سياسي
104/46 برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات	د-30/1 التزاما المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال
162/59 متابعة تعزيز نُظم مراقبة السلائف الكيميائية ومنع تسريبها والاتجار بها	

قرار مجلس الأمن

1817 (2008)

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

1106/1966 تنفيذ الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961	29/1996 اتخاذ إجراءات لتعزيز التعاون الدولي على مراقبة السلائف وبدائلها المستخدمة في الصنع غير المشروع للمواد الخاضعة للمراقبة، وخصوصا المنشطات الأمفيتامينية ومنع تسريبها
1196/1967 الترتيبات الإدارية اللازمة لضمان الاستقلال التقني الكامل للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	د-42/39 تعزيز نُظم المراقبة على السلائف الكيميائية ومنع تسريبها والاتجار بها
1775/1973 الإبقاء على سريان الترتيبات الإدارية لضمان الاستقلال التقني التام للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	د-54/38 متابعة تعزيز نُظم مراقبة السلائف الكيميائية ومنع تسريبها والاتجار بها
29/1992 اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تسرب السلائف والمواد الكيميائية الأساسية إلى قنوات الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية	

قرارات لجنة المخدرات

3/49 تعزيز نُظم مراقبة الكيماويات السليفة المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية	6/54 تعزيز توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة الدولية بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية مع منع تسريبها وإساءة استعمالها
--	---

الباب 16 المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

8/54	تعزيز التعاون الدولي والأطر التنظيمية والمؤسسية لمراقبة السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية بطريقة غير مشروعة	1/62	تعزيز التعاون الدولي والأطر التنظيمية والمؤسسية الشاملة لمراقبة السلائف المستخدمة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع
13/56	السلائف: التوعية بشأن تسريب مواد غير مجدولة في التجارة الدولية من أجل استعمالها كبدايل للمواد المجدولة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة	2/62	تعزيز القدرة على الكشف عن العقاقير الاصطناعية الموجهة إلى الاستعمال غير الطبي وتحديد ماهيتها من خلال زيادة التعاون الدولي
9/57	تعزيز التعاون الدولي على استبانة المؤثرات النفسانية الجديدة والحادثات المتعلقة بها والإبلاغ عنها	4/62	النهوض بتهج فعالة ومبتكرة، من خلال إجراءات وطنية وإقليمية ودولية، للتصدي للتحديات المتعددة الجوانب التي يطرحها الاستعمال غير الطبي للمخدرات الاصطناعية، وخصوصا المؤثرات الأفيونية الاصطناعية
10/58	التشجيع على استعمال النظام الإلكتروني الدولي لإصدار أذن الاستيراد والتصدير في إطار التجارة الدولية المشروعة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية	5/62	تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع تقديرات وتقييمات وإفية للاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية
5/60	زيادة التنسيق الدولي فيما يتعلق بالسلائف والكيمائيات السليفة غير المجدولة المستعملة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية	8/62	دعم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في الاضطلاع بالمهام المنوطة بها بمقتضى المعاهدات بالتعاون مع الدول الأعضاء ولجنة المخدرات ومنظمة الصحة العالمية
5/61	تعزيز أعمال النظام الإلكتروني الدولي لأنون الاستيراد والتصدير الخاص بالتجارة المشروعة في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية	1/63	تعزيز جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، وخصوصا التدابير المتصلة بخفض العرض، من خلال الشراكات الفعالة مع كيانات القطاع الخاص
8/61	تعزيز وتدعيم التعاون الدولي والإقليمي والجهود المحلية الرامية إلى التصدي للتهديدات الدولية التي يشكلها الاستعمال غير الطبي للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية	3/63	تعزيز التوعية والتثقيف والتدريب في إطار نهج شامل لضمان تيسر الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة الدولية وتوافرها للأغراض الطبية والعلمية وتحسين استخدامها استخداما رشيدا

المنجزات المستهدفة

16-258 يعرض الجدول 16-29 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022 التي أسهمت ويُتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-29

البرنامج الفرعي 9، العنصر 2: المنجزات المستهدفة للفترة 2020-2022، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية				المقرر الفعلي المقرر المقرر لعام 2020 لعام 2020 لعام 2021 لعام 2022
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)				
1	1	37	52	52
1 - التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات				
2	3	3	3	3
2 - تقارير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بشأن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية عام 1988، بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية				
3	8	8	8	8
3 - تقارير عن الإشراف على حركة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية للأغراض المشروعة وعن عرض المواد الخام الأفيونية والطلب على المواد الأفيونية للأغراض الطبية والعلمية				
4	11	10	11	11
4 - تقرير عن التطورات الحاصلة فيما بين الدورات، وتقرير اللجنة المالية والإدارية، وتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات وتقرير عن تنفيذ قراراتها المتخذة في دورتها السابقة، وتقارير عن المسائل التي نظرت فيها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والقرارات التي اتخذتها				
5	6	6	6	6
5 - تقدير الاحتياجات من المخدرات، وتقييم الاحتياجات من المؤثرات العقلية، وتقييم الاحتياجات المشروعة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية				
6	23	9	23	23
6 - تقييم امتثال الحكومات عموما للمعاهدات، وتقرير عن التدابير الرامية إلى كفالة تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتقارير عن البعثات التي تضطلع بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ودراسات محددة بشأن تنفيذ الدول الأعضاء للتوصيات المقدمة من الهيئة وتقييم تنفيذها لها				

98	98	92	98	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
60	60	50	60	7 - اجتماعات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ولجنتها الدائمة المعنية بالتقديرات
18	18	22	18	8 - اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة لإسداء المشورة إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
20	20	20	20	9 - الاجتماعات المتعلقة بالمشاريع العالمية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
98	98	92	98	خدمات المؤتمرات والأمانة المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي مدة كل منها ثلاث ساعات)
60	60	50	60	10 - اجتماعات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ولجنتها الدائمة المعنية بالتقديرات
18	18	22	18	11 - اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة لإسداء المشورة إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
20	20	20	20	12 - الاجتماعات المتعلقة بالمشاريع العالمية للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
باء - توليد المعارف ونقلها				
3	3	3	3	مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)
3	3	3	3	13 - مشاريع لدعم امتثال الحكومات للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات
4	4	28	4	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)
4	4	28	4	14 - دورات تدريبية للسلطات الوطنية لتحسين الامتثال لمعاهدات مراقبة المخدرات وتحسين توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية مع منع تسريبها وإساءة استعمالها
92	56	88	56	المواد التقنية (عدد المواد)
64	24	64	24	15 - تحديثات لتقديرات وتقييمات الاحتياجات الطبية والعلمية من المخدرات والمؤثرات العقلية
12	12	12	12	16 - تحديث سنوي لاستثمارات إبلاغ الدول الأعضاء الصادر به تكليف بموجب المعاهدات عن المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية بموجب اتفاقيات أعوام 1961 و 1971 و 1988 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، وتحديث سنوي لقوائم المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة بموجب هذه الاتفاقيات الثلاث
5	5	5	5	17 - تعهد دوري لجدول البلدان التي تحتاج إلى أنون لاستيراد المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية عام 1971، وتحديث سنوي لقائمة المراقبة الدولية الخاصة للمواد الكيميائية غير المجدولة
15	15	7	15	18 - تنبيهات شهرية بشأن المسائل المتصلة بمراقبة المخدرات والامتثال للمعاهدات، وتحديث المواد التدريبية للسلطات الوطنية بشأن تنفيذ أحكام الاتفاقيات الثلاث لمراقبة المخدرات
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة: إيفاد بعثات قطرية من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لاستعراض تنفيذ الاتفاقيات وتقديم توصيات تهدف إلى تحسين الانضمام إلى المعاهدات وتنفيذها، بُغية ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية مع منع تسريبها والاتجار بها وإساءة استعمالها.				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية: استخدام أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للنظام الدولي لمراقبة المخدرات؛ واستخدام 68 حكومة للنظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير؛ واستخدام 165 حكومة لنظام الإشعارات المسابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين")؛ واستخدام 123 حكومة لنظام الإخطار بحوادث السلائف؛ واستخدام 135 حكومة لنظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون.				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية: تنظيم مناسبات جانبية أثناء الاجتماعات الحكومية الدولية.				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام: إصدار نشرات صحفية وعقد مؤتمرات صحفية عن أنشطة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات؛ والاستجابة لطلبات وسائط الإعلام؛ ونشر البيانات التي يدلي بها أعضاء الهيئة في الاجتماعات الحكومية الدولية؛ وتوجيه الرسائل الإخبارية إلى الحكومات؛ وتعميم توصيات الهيئة ومواقفها على صانعي القرار وعامة الجمهور.				
المنصات الرقمية ومحتوى الوسائط المتعددة: تحديث وتعهد الموقع الشبكي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وأجزائه المؤمّن دخولها لأعضاء الهيئة والسلطات الوطنية المختصة.				

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

لمحة عامة

16-259 ترد في الجداول 16-30 إلى 16-32 الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022، بما في ذلك تفاصيل التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء.

الجدول 16-30

عموما: تطور الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة الموسعة	التغيرات		تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
					المجموع	النسبة المئوية	
الموارد المتصلة بالوظائف	19 422,5	20 419,4	-	-	-	-	20 419,4
تكاليف الموظفين الأخرى	236,1	218,1	(67,2)	-	47,2	(20,0)	198,1
الضيافة	-	1,1	-	-	-	-	1,1
الخبراء الاستشاريون	354,9	296,9	(160,8)	-	55,6	(105,2)	191,7
الخبراء	6,6	251,7	-	-	(67,5)	(67,5)	184,2
سفر الممثلين	199,2	963,9	(286,3)	-	-	(286,3)	677,6
سفر الموظفين	27,9	217,8	(35,1)	-	(17,8)	(52,9)	164,9
الخدمات التعاقدية	666,9	622,8	(30,0)	-	(39,3)	(69,3)	553,5
مصرفوات التشغيل العامة	288,8	79,2	-	-	33,2	33,2	112,4
اللوازم والمواد	60,9	87,9	-	-	(1,0)	(1,0)	86,9
الأثاث والمعدات	311,0	176,1	-	-	(54,1)	(54,1)	122,0
المنح والمساهمات	23,3	28,2	-	-	(28,2)	(28,2)	-
نفقات أخرى	18,3	-	-	-	-	-	-
المجموع	21 616,5	23 363,1	(579,4)	-	(71,9)	(651,3)	22 711,8

الجدول 16-31

عموما: الوظائف المقترحة والتغيرات في الوظائف لعام 2022

	العدد	التفاصيل
المعتمد لعام 2021	125	1 و أ ع، 3 مد-2، 8 مد-1، 14 ف-5، 32 ف-4، 27 ف-3، 13 ف-1/2، 3 خ ع (ر ر)، 24 خ ع (ر أ)
التغيرات في الوظائف	-	
المقترح لعام 2022	125	1 و أ ع، 3 مد-2، 8 مد-1، 14 ف-5، 32 ف-4، 27 ف-3، 13 ف-1/2، 3 خ ع (ر ر)، 24 خ ع (ر أ)

ملاحظة: تُستخدم المختصرات التالية في الجداول والأشكال: خ ع (ر أ)، الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر)، الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ و أ ع، وكيل أمين عام.

الجدول 16-32

عموما: الوظائف المقترحة حسب الفئة والرتبة

(عدد الوظائف)

الفئة والرتبة	المقترح لعام 2021	التغيرات				المقترح لعام 2022
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	1	—	—	—	—	1
مد-2	3	—	—	—	—	3
مد-1	8	—	—	—	—	8
ف-5	14	—	—	—	—	14
ف-4	32	—	—	—	—	32
ف-3	27	—	—	—	—	27
ف-1/2	13	—	—	—	—	13
المجموع الفرعي	98	—	—	—	—	98
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
خ ع (ر ر)	3	—	—	—	—	3
خ ع (ر أ)	24	—	—	—	—	24
المجموع الفرعي	27	—	—	—	—	27
المجموع	125	—	—	—	—	125

16-260 وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجداول من 16-33 إلى 16-35 وفي الشكل الثاني والعشرين من الباب 16.

16-261 وعلى النحو المبين في الجدولين 16-33 (1) و 16-34 (1)، تبلغ الموارد الإجمالية المقترحة لعام 2022 ما قدره 22 711 800 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يعكس نقصانا صافيا قدره 651 300 دولار (أو ما نسبته 2,8 في المائة) مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021. وتتجم التغيرات في الموارد عن عاملين اثنين هما: (أ) التعديلات الفنية؛ و (ب) التغيرات الأخرى في الموارد. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذا تاما يتسم بالكفاءة والفعالية.

الباب 16 المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

الجدول 16-33

عموما: تطور الموارد المالية حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(1) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات		النسبة	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
					الأخرى	المجموع	المئوية	
ألف - أجهزة تقرير السياسات	411,7	1 257,0	(579,4)	-	-	(579,4)	(46,1)	677,6
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	1 015,8	895,7	-	-	(2,4)	(2,4)	(0,3)	893,3
جيم - برنامج العمل								
1 - مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	3 026,6	3 198,6	-	-	(26,3)	(26,3)	(0,8)	3 172,3
2 - الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية	703,8	799,3	-	-	(4,5)	(4,5)	(0,6)	794,8
3 - مكافحة الفساد	2 823,6	2 994,8	-	-	(1,1)	(1,1)	(0,0)	2 993,7
4 - منع الإرهاب	1 369,7	1 427,8	-	-	(4,5)	(4,5)	(0,3)	1 423,3
5 - العدالة	1 450,8	1 425,3	-	-	(3,0)	(3,0)	(0,2)	1 422,3
6 - الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية	3 095,5	3 274,3	-	-	(11,1)	(11,1)	(0,3)	3 263,2
7 - دعم السياسات	1 245,2	1 131,0	-	-	(0,5)	(0,5)	(0,0)	1 130,5
8 - التعاون التقني والدعم الميداني	626,6	642,3	-	-	-	-	-	642,3
9 - تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	5 351,4	5 870,0	-	-	(18,5)	(18,5)	(0,3)	5 851,5
المجموع الفرعي، جيم	19 693,3	20 763,4	-	-	(69,5)	(69,5)	(0,3)	20 693,9
دال - الدعم البرنامجي	495,6	447,0	-	-	-	-	-	447,0
المجموع الفرعي، 1	21 616,5	23 363,1	(579,4)	-	(71,9)	(651,3)	(2,8)	22 711,8

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التغير	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
ألف - أجهزة تقرير السياسات	—	—	—	—	—
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	2 962,7	3 540,2	168,1	4,7	3 708,4
جيم - برنامج العمل					
1 - مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	88 762,5	118 976,9	(860,8)	(0,7)	118 116,1
2 - الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية	55 228,2	52 909,7	9,9	0,0	52 919,7
3 - مكافحة الفساد	18 590,9	21 195,8	890,9	4,2	22 086,7
4 - منع الإرهاب	15 320,5	14 604,0	352,7	2,4	14 956,6
5 - العدالة	46 928,3	49 891,6	9 107,0	18,3	58 998,7
6 - الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية	22 898,7	29 672,8	(205,6)	(0,7)	29 467,2
7 - دعم السياسات	5 925,9	7 033,7	489,6	7,0	7 523,4
8 - التعاون التقني والدعم الميداني	9 555,0	11 560,2	659,7	5,7	12 219,8
9 - تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	2 850,1	5 886,2	487,3	8,3	6 373,6
المجموع الفرعي، جيم	266 060,1	311 730,9	10 930,8	3,5	322 661,7
دال - الدعم البرنامجي	3 451,4	3 744,5	—	—	3 744,5
المجموع الفرعي، 2	272 474,3	319 015,6	11 098,9	3,5	330 114,6
المجموع	294 090,8	342 378,7	10 447,6	3,1	352 826,4

الباب 16 المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

الجدول 16-34

عموما: الوظائف المقترحة لعام 2022 حسب مصدر التمويل والعنصر والبرنامج الفرعي

(عدد الوظائف)

(1) الميزانية العادية

العنصر/البرنامج الفرعي	المقترح لعام 2021	التغيرات				المقترح لعام 2022
		التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	4	-	-	-	-	4
جيم - برنامج العمل						
1 - مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	18	-	-	-	-	18
2 - الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية	4	-	-	-	-	4
3 - مكافحة الفساد	18	-	-	-	-	18
4 - منع الإرهاب	8	-	-	-	-	8
5 - العدالة	8	-	-	-	-	8
6 - الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية	17	-	-	-	-	17
7 - دعم السياسات	6	-	-	-	-	6
8 - التعاون التقني والدعم الميداني	4	-	-	-	-	4
9 - تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	38	-	-	-	-	38
المجموع الفرعي، جيم	121	-	-	-	-	121
دال - الدعم البرنامجي	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي، 1	125	-	-	-	-	125

(2) الموارد الخارجة عن الميزانية

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2022	
		التغير	2022
ألف - أجهزة تقرير السياسات	-	-	-
باء - التوجيه التنفيذي والإدارة	18	-	18
جيم - برنامج العمل			
1 - مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	160	-	160
2 - الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية	32	-	32
3 - مكافحة الفساد	34	-	34

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

العنصر/البرنامج الفرعي	تقديرات عام 2021	تقديرات عام 2022	التغير
4 - منع الإرهاب	28	28	-
5 - العدالة	43	43	-
6 - الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية	77	77	-
7 - دعم السياسات	29	29	-
8 - التعاون التقني والدعم الميداني	56	56	-
9 - تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	18	18	-
المجموع الفرعي، جيم	477	477	-
دال - الدعم البرنامجي	24	24	-
المجموع الفرعي، 2	519	519	-
المجموع	644	644	-

الجدول 16-35

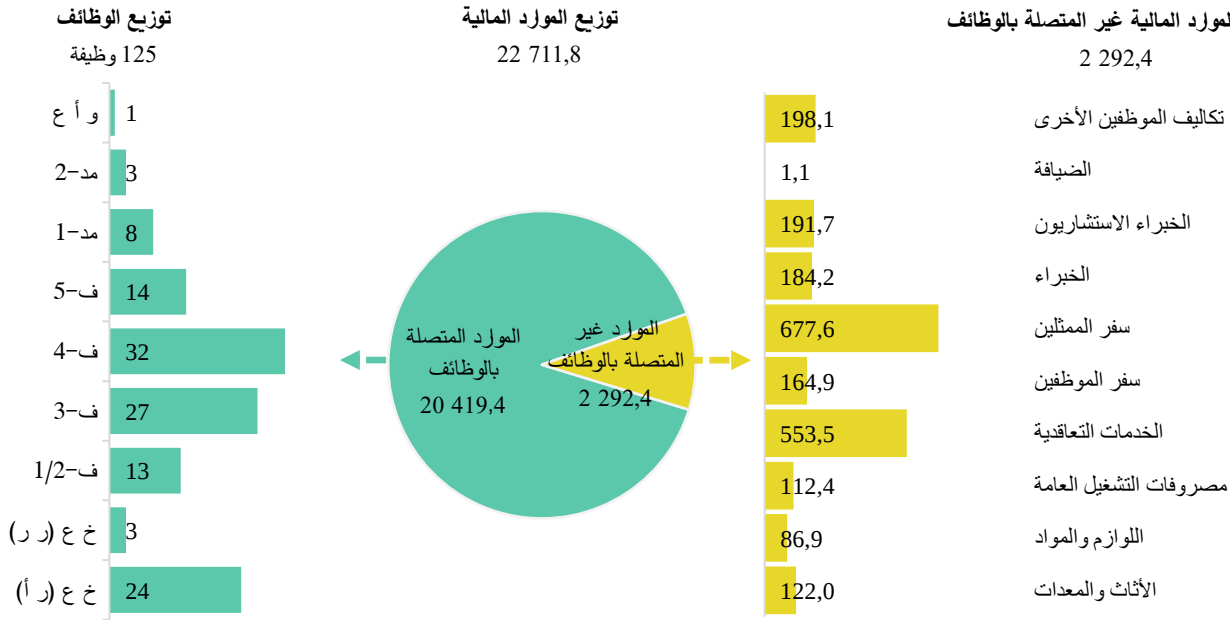
عموماً: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

وجه الإنفاق	نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات	الولايات الجديدة/التغييرات	التغييرات	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			الفنية	الموسعة	الأخرى			
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	19 422,5	20 419,4	-	-	-	-	-	20 419,4
الموارد غير المتصلة بالوظائف	2 194,0	2 943,7	(579,4)	-	(71,9)	(651,3)	(22,1)	2 292,4
المجموع	21 616,5	23 363,1	(579,4)	-	(71,9)	(651,3)	(2,8)	22 711,8
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	98	98	-	-	-	-	-	98
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	27	27	-	-	-	-	-	27
المجموع	125	125	-	-	-	-	-	125

الشكل الثاني والعشرون من الباب 16
توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



تعليق الفروق حسب العوامل والعنصر والبرنامج الفرعي

التغيرات الإجمالية في الموارد

التعديلات الفنية

16-262 على النحو المبين في الجدول 16-33 (1)، تعكس التغيرات في الموارد نقصانا صافيا قدره 579 400 دولار تحت بند أجهزة تقرير السياسات يتصل بإلغاء الاعتمادات غير المتكررة تحت بنود سفر الممثلين (286 300 دولار)، وسفر الموظفين (35 100 دولار)، والخبراء الاستشاريين (160 800 دولار)، والخدمات التعاقدية (30 000 دولار)، وتكاليف الموظفين الأخرى (67 200 دولار)، وهي اعتمادات رُصدت لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، عملا بقرارات الجمعية العامة 152/46، و 119/56، و 171/74، والجزء الرابع من القرار 253/75، ومقرر الجمعية العامة 550/74، باء، نظرا لأن هذه المؤتمرات تُعقد كل خمس سنوات؛ ولعقد الدورة التنظيمية للجنة الخبراء الحكومية الدولية المخصصة المفتوحة العضوية التي تُمثل فيها جميع الأقاليم لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، عملا بقرار الجمعية العامة 247/74.

التغيرات الأخرى

16-263 على النحو المبين في الجدول 16-33 (1)، تعكس التغيرات في الموارد نقصانا صافيا قدره 71 900 دولار، على النحو التالي:

- (أ) **التوجيه التنفيذي والإدارة** - يتصل النقصان البالغ 2 400 دولار بانخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (200 دولار) نتيجة لزيادة استخدام الإجازات التعويضية كبديل للمدفوعات عن العمل الإضافي؛ وتحت بند

سفر الموظفين (200 دولار) نتيجة لزيادة استخدام التفاعلات الافتراضية تمشياً مع تنفيذ ممارسات "إعادة البناء على نحو أفضل"؛ وتحت بندي مصروفات التشغيل العامة (1 000 دولار) واللوازم والمواد (1 000 دولار) نتيجة لزيادة استخدام ترتيبات العمل عن بعد؛

(ب) البرنامج الفرعي 1، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية - يتصل النقصان البالغ 26 300 دولار بانخفاض الاحتياجات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (400 دولار) نتيجة لزيادة استخدام الإجازات التعويضية كبديل للمدفوعات عن العمل الإضافي؛ وتحت بند سفر الموظفين (13 900 دولار) نتيجة لزيادة استخدام التفاعلات الافتراضية تمشياً مع تنفيذ ممارسات "إعادة البناء على نحو أفضل"؛ وتحت بند المنح والمساهمات (12 000 دولار) نتيجة لتقديم التدريب والحلقات الدراسية على شبكة الإنترنت، وهو ما أدى إلى تحقيق وفورات فيما يتعلق بسفر المتكلمين الخبراء والمشاركين؛

(ج) البرنامج الفرعي 2، الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية - يتصل النقصان البالغ 4 500 دولار بانخفاض الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين (4 500 دولار) نتيجة لزيادة استخدام التفاعلات الافتراضية تمشياً مع تنفيذ ممارسات "إعادة البناء على نحو أفضل"؛

(د) البرنامج الفرعي 3، مكافحة الفساد - يتصل النقصان البالغ 1 100 دولار بانخفاض الاحتياجات تحت بند الخبراء (1 100 دولار) نتيجة لزيادة استخدام الصيغ المختلطة في عقد اجتماعات أفرقة الخبراء؛

(هـ) البرنامج الفرعي 4، منع الإرهاب - يتصل النقصان البالغ 4 500 دولار بانخفاض الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين (4 500 دولار) نتيجة لزيادة استخدام عقد المؤتمرات عن طريق التداول بالفيديو بدلاً من السفر؛

(و) البرنامج الفرعي 5، العدالة - يتصل النقصان البالغ 3 000 دولار بانخفاض الاحتياجات تحت بندي تكاليف الموظفين الأخرى (2 900 دولار) وسفر الموظفين (100 دولار) نتيجة لانخفاض استخدام المساعدة المؤقتة وزيادة استخدام التداول بالفيديو بدلاً من السفر؛

(ز) البرنامج الفرعي 6، الأبحاث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية - يتصل النقصان البالغ 11 100 دولار بانخفاض الاحتياجات تحت بنود الخبراء (6 100 دولار)، وسفر الموظفين (3 900 دولار)، والخدمات التعاقدية (500 دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (600 دولار) نتيجة لزيادة استخدام التداول بالفيديو بدلاً من السفر، وزيادة استخدام الصيغ المختلطة في عقد اجتماعات أفرقة الخبراء، وزيادة استخدام المنشورات ومواد الاتصال الإلكترونية بدلاً من المنشورات المطبوعة التقليدية؛

(ح) البرنامج الفرعي 7، دعم السياسات - يتصل النقصان البالغ 500 دولار بانخفاض الاحتياجات تحت بندي سفر الموظفين (300 دولار) والخدمات التعاقدية (200 دولار) نتيجة لزيادة استخدام التداول بالفيديو بدلاً من السفر وزيادة استخدام المنشورات ومواد الاتصال الإلكترونية بدلاً من المنشورات المطبوعة التقليدية؛

(ط) البرنامج الفرعي 9، تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية - يتصل النقصان البالغ 18 500 دولار بانخفاض الاحتياجات تحت بند الخبراء (17 100 دولار) نتيجة لإدراج صيغة إلكترونية ضمن الصيغ المستخدمة لعقد اجتماعات أفرقة الخبراء، وهو ما أدى إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بسفر الخبراء، وتحت بند سفر الموظفين (1 400 دولار) نتيجة لزيادة استخدام التفاعلات الافتراضية تمشياً مع تنفيذ ممارسات "إعادة البناء على نحو أفضل".

الموارد الخارجة عن الميزانية

16-264 على النحو المبين في الجدولين 16-33 (2) و 16-34 (2) أعلاه، يتلقى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساهمات نقدية وعينية على حد سواء تكمل موارد ميزانيته العادية وتظل بالغة الأهمية لتنفيذ ولاياته. وفي عام 2022، تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية (المساهمات النقدية) بمبلغ 330 114 600 دولار، وستغطي تكاليف 519 وظيفة، على النحو الوارد في الجدول 16-34 (2). وستستخدم هذه الموارد أساساً لتنفيذ مشاريع التعاون التقني، بناءً على طلب الدول الأعضاء. ومن الأمثلة على هذه المشاريع تقديم خدمات استشارية قانونية وتنظيم أنشطة التعاون التقني الأخرى لمساعدة البلدان على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات، في إطار البرنامج الفرعي 1؛ ودعم سبل التصدي الفعالة والشاملة والمتوازنة لمشكلة المخدرات العالمية، في إطار البرنامج الفرعي 2؛ وتقديم خدمات استشارية وتنظيم دورات تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل وإعداد منتجات وأدوات معرفية والاضطلاع بمشاريع ميدانية بهدف مساعدة الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها، في إطار البرنامج الفرعي 3؛ وتقديم المساعدة القانونية والمساعدة التقنية في بناء القدرات بشأن التصديق على الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها، في إطار البرنامج الفرعي 4؛ وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود ترمي إلى صوغ استراتيجيات وسياسات وبرامج فعالة لمنع الجريمة ولتحسين نظم العدالة الجنائية، في إطار البرنامج الفرعي 5؛ ودعم الأعمال البحثية المتعلقة بالتقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم والدراسة العالمية لجرائم القتل، وكذلك دعم زيادة توافر وجودة البيانات القابلة للمقارنة في الوقت الحقيقي بشأن مشاكل المخدرات والجريمة، في إطار البرنامج الفرعي 6؛ ودعم تفعيل لجنة استعراض البرامج، في إطار البرنامج الفرعي 7؛ وتقديم الدعم للبرمجة المتكاملة والتعاون التقني الشامل لعدة قطاعات، في إطار البرنامج الفرعي 8؛ وتقديم الدعم للأنشطة المتصلة بالحد من الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية والخطيرة وسائر المؤثرات النفسانية الجديدة الخطيرة، في إطار البرنامج الفرعي 9. وتمثل الموارد الخارجة عن الميزانية نسبة 93,6 في المائة من مجموع موارد هذا الباب.

16-265 وستغطي المساهمات العينية المتوقعة حق الاستخدام المتبرع به لـ 15 مبنى في المواقع التالية: برازيليا؛ ولبيرفيل؛ وروما؛ وتورينو؛ وإيطاليا؛ وطرابلس؛ ومكسيكو سيتي؛ وأبوجا؛ ولاغوس، نيجيريا؛ وإسلام آباد؛ وبنما سيتي؛ وليما؛ ومانيلا؛ وداكار؛ وعشق آباد؛ وأبو ظبي، بقيمة تُقدّر بمبلغ 1 344 000 دولار؛ كما ستغطي خدمات أخرى مثل مشورة الخبراء واستخدام مرافق التدريب وتوفير المعدات، بقيمة تُقدّر بمبلغ 200 000 دولار.

أجهزة تقرير السياسات

16-266 ستغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتصلة بالأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة، والدورات الاستثنائية للجمعية العامة والعمليات الحكومية الدولية، التي يتولى المكتب مسؤولية تقديم الخدمات لها. وتُحدّد الاعتمادات المرصودة للخبراء الذين يعملون في اللجان بصفتهم الشخصية وفقاً لقرار الجمعية العامة 2491 (د-23)، بصيغته المعدلة بالقرار 176/41 والجزء السادس من القرار 25/42 والجزء التاسع من القرار 217/43، في حين تُحدّد الاعتمادات المرصودة لأعضاء اللجان الفنية وفقاً لقرارات الجمعية العامة 1798 (د-17) و 2128 (د-20) و 2245 (د-21). ويتضمن الجدول 16-36 معلومات عن الهيئات الحكومية الدولية الدائمة وما يتصل بها من الاحتياجات من الموارد في إطار الميزانية العادية.

جهاز تقرير السياسات	البيان	معلومات إضافية	اعتمادات عام	تقديرات عام 2022
مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	تشكل مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية منتدى لما يلي: (أ) تبادل الآراء بين الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والخبراء الأفراد الذين يمثلون مختلف المهن والتخصصات؛ (ب) تبادل الخبرات في مجالات البحوث والقانون ووضع السياسات؛ (ج) تحديد الاتجاهات والمسائل المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ (د) تقديم المشورة والتعليقات إلى المؤتمر بشأن مسائل منتقاة تعرضها عليه لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ (هـ) تقديم مقترحات بشأن موضوعات يمكن إدراجها في برنامج العمل، لكي تنظر فيها اللجنة.	الولاية: قرارات الجمعية العامة 152/46 و 119/56 و 171/74 ومقرر الجمعية العامة 550/74 بء العضوية: 193 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2022: 0	530,7	—
لجنة الخبراء الحكومية الدولية المخصصة التي تُمثل فيها جميع الأقاليم لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية	لم تُحدد بعد طرائق عمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المخصصة المفتوحة العضوية التي تُمثل فيها جميع الأقاليم لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، وذلك في انتظار نتائج دورة تنظيمية من المقرر عقدها في عام 2021.	الولاية: قرار الجمعية العامة 247/74 ومقرر الجمعية العامة 567/74 العضوية: تتقرر لاحقاً عدد الدورات في عام 2022: يتقرر لاحقاً	48,7	—
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية هيئة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي الهيئة الرئيسية لتقرير سياسة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد عُهدت إلى اللجنة مهام العمل بصفة هيئة تحضيرية لمؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وبالإضافة إلى أن اللجنة هي الهيئة الإدارية لبرنامج الجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فقد خُولت إليها صلاحية الموافقة على ميزانية صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1/1992 العضوية: 40 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2022: دورتان	51,8	51,8
لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية	لجنة المخدرات هي الهيئة الرئيسية لتقرير سياسة الأمم المتحدة فيما يتصل بالمراقبة الدولية للمخدرات، ولها ولايات محددة منبثقة عن المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وخُولت للجنة صلاحية الموافقة على ميزانية صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئتين فرعيتين للجنة بهدف تنسيق آليات التعاون في مجال إنفاذ قوانين المخدرات على الصعيد الإقليمي. وهاتان الهيئتان الفرعيتان هما: (أ) اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقي الأدنى والأوسط، التي تضم 23 ممثلاً؛ (ب) الاجتماعات الإقليمية لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذين تستند عضويتهم إلى عضوية اللجان الإقليمية ذات الصلة.	الولاية: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 30/1999 العضوية: 53 مسؤولاً حكومياً عدد الدورات في عام 2022: دورتان	149,7	149,7

جهاز تقرير السياسات	البيان	معلومات إضافية	2021	اعتمادات عام	تقديرات عام 2022
الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية المعني بتحسين حوكمة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووضعه المالي	أنشئ الفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح العضوية لتحسين حوكمة المكتب ووضعه المالي. ويضطلع الفريق العامل بدور هام في إعداد القرارات والإجراءات التي تتخذها لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك المسائل الاستراتيجية والمسائل المتعلقة بالميزانية، والعمل البرنامجي للمكتب وحالاته المالية وتقييمه والرقابة عليه، وتحسين أساليب عمل اللجان.	الولاية: مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 251/2009 و 236/2017 العضوية: لا تنطبق عدد الدورات في عام 2022: دورة واحدة (الولاية السادسة، وتشمل جلسة رسمية واحدة و 7 جلسات غير رسمية)	476,1	476,1	—
الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هيئة شبه قضائية أنشئت بموجب معاهدة، وتضطلع بالمسؤولية عن تقييم ودعم الحكومات ومساعدتها في الامتثال لأحكام المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات (الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961، بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1972، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام 1971، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988)، ورصد ذلك الامتثال. وتقيم الهيئة الجهود الوطنية والدولية لمراقبة المخدرات وتجري حوارا مستمرا مع الحكومات وتنظم التدريب التقني وتنتشر تقارير سنوية وتقنية مختلفة صدر بها تكليف بموجب الاتفاقيات. وفي حال عدم تعاون أحد البلدان مع الهيئة أو اتخاذه أي إجراء يمكن أن يمس بأهداف الاتفاقيات، فإن ذلك البلد قد يواجه التدابير المنصوص عليها في المادة 14 من اتفاقية عام 1961، أو المادة 19 من اتفاقية عام 1971، أو المادة 22 من اتفاقية عام 1988. وتستعرض الهيئة باستمرار أداء النظام الدولي لمراقبة المخدرات، وتحدد أوجه القصور في تنفيذه من جانب الحكومات الأطراف في المعاهدات الدولية الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات، وتصوغ توصيات بشأن اتخاذ المزيد من الإجراءات توجّهها إلى الأجهزة الوطنية لمكافحة المخدرات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية. وهذه التوصيات، التي تهدف إلى مساعدة الحكومات على الامتثال التام لالتزاماتها بموجب المعاهدات وإلى زيادة تطوير النظام الدولي لمراقبة المخدرات، ترد كل عام في التقرير السنوي للهيئة، لتعميمها على جميع الحكومات. وبالإضافة إلى ذلك، تصدر الهيئة تقريرا سنويا عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية عام 1988 ومنشورين فنيين سنويين عن المخدرات والمؤثرات العقلية.	الولاية: قرار الجمعية العامة 1774 (د-17)؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1106/1996 (د-40) و 1196/1967 (د-42)؛ والمادة 9 من اتفاقية عام 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1972 العضوية: 13 عضوا عدد الدورات في عام 2022: 3 دورات	476,1	476,1	—
مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	أنشئ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بهدف تحسين قدرات الدول الأطراف على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتشجيع على تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها واستعراض حالة تنفيذها. وأنشأ المؤتمر على مر السنين مجموعة الأفرقة العاملة التالية للمساعدة على التشجيع على تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها واستعراض ذلك التنفيذ (ترد حسب ترتيب تواريخ إنشائها): الفريق العامل للخبراء الحكوميين المعني بالمساعدة التقنية؛ والفريق العامل المعني بالتعاون الدولي؛ والفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص؛ والفريق العامل المعني بمسألة تهريب	الولاية: قرار الجمعية العامة 25/55 و 255/55؛ والمادة 32 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ والمادة 3 من النظام الداخلي للمؤتمر العضوية: 189 مسؤولا حكوميا عدد الدورات في عام 2022: دورة واحدة	—	—	—

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

جهاز تقرير السياسات	البيان	معلومات إضافية	2021	اعتمادات عام	تقديرات عام 2022
مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهيئاته الفرعية	المهاجرين؛ والفريق العامل المعني بالأسلحة النارية؛ والاجتماع الحكومي الدولي المفتوح العضوية لاستكشاف جميع الخيارات المتعلقة بوضع آلية ملائمة وفعالة لاستعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها.	أنشئ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لتعزيز قدرات الدول الأطراف وتحسين التعاون في ما بينها لتحقيق الأهداف المحددة في الاتفاقية وللتشجيع على تنفيذها واستعراض ذلك التنفيذ. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمهام أمانة المؤتمر التي تزود المكتب بالتوجيه في مجال السياسات لإعداد أنشطة متصلة بمكافحة الفساد وتنفيذها.	الولاية: قرار الجمعية العامة 4/58؛ والمادة 63 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ والمادة 3 من النظام الداخلي للمؤتمر	العضوية: 189 مسؤولاً حكومياً	عدد الدورات في عام 2022: 0
وقد أنشأ المؤتمر فريقاً معنياً باستعراض التنفيذ وفريقين عاملين حكوميين دوليين مفتوحين العضوية لمواصلة تنفيذ جوانب محددة من الاتفاقية (هي استرداد الأصول والوقاية)، فضلاً عن اجتماعات مفتوحة العضوية لخبراء حكوميين دوليين بشأن التعاون الدولي.					
المجموع			1 257,0	677,6	

16-267 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 677 600 دولار، وتعكس نقصاناً صافياً قدره 400 579 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد في الفقرة 16-262 شرح للنقصان المقترح. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 16-37.

الجدول 16-37

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	2020	2021	التعديلات الموسعة	التعديلات الأخرى	التغيرات المجموع	النسبة المئوية إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2022 (قبل)
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
سفر الممثلين	411,7	1 257,0	(579,4)	—	(579,4)	(46,1)	677,6
المجموع	411,7	1 257,0	(579,4)	—	(579,4)	(46,1)	677,6

التوجيه التنفيذي والإدارة

16-268 تضطلع المديرية التنفيذية بالمسؤولية عن التنسيق وتوفير القيادة لجميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال مراقبة المخدرات ومنع الجريمة لضمان اتساق الإجراءات في إطار البرنامج، وتنسيق هذه الأنشطة وتحقيق أوجه تكاملها وعدم ازدواجيتها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتشارك المديرية التنفيذية، بصفتها تلك، في أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وتتصرف المديرية التنفيذية، نيابة عن الأمين العام، من أجل الوفاء بالمسؤولية التي تقع على عاتقها بموجب

أحكام المعاهدات الدولية وقرارات هيئات الأمم المتحدة فيما يتصل بالمراقبة الدولية للمخدرات أو منع الجريمة. وقد ضُمَّت هذه المسؤوليات إلى مسؤوليات المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا. ودُمج مكتب المديرية التنفيذية مع مكتب المديرية العامة، وهو يتلقى الدعم من موارد الميزانية العادية في إطار الجزء جيم من الباب 1، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً.

16-269 وتتمثل المهام الأساسية لمكتب المديرية التنفيذية في ما يلي: (أ) مساعدة المديرية التنفيذية على التوجيه التنفيذي والإدارة عموماً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ (ب) تيسير سبل التعاون بين المكاتب على تنفيذ خطط العمل والمسائل الإدارية؛ (ج) ضمان تنفيذ القرارات المتخذة في الوقت المناسب وتنسيق إسهامات جميع الوحدات التنظيمية في أنشطة المكتب؛ (د) دعم المديرية التنفيذية في مجمل مهام القيادة وتنسيق أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإجراء بحوث مستفيضة وتوفير معلومات فنية لإسداء المشورة بشأن مسائل السياسة العامة والموارد والإدارة القائمة على النتائج.

16-270 وينسّق مكتب المديرية التنفيذية أيضاً عمليات التغيير المؤسسي الشاملة لعدة قطاعات، مثل الإدماج المنهجي لجوانب المساواة بين الجنسين في جميع مجالات عمل المكتب وتحقيق تكافؤ الجنسين في صفوف الموظفين. ولهذه الغاية، يضم مكتب المديرية التنفيذية فريقاً جنسانياً ينسق تنفيذ استراتيجية وخطة عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022-2025) لضمان الوفاء بالتزامات الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

16-271 ويقدم قسم التقييم المستقل تقارير عن نتائج التقييم إلى المديرية التنفيذية والدول الأعضاء، وهو جزء من مكتب المديرية التنفيذية يتمتع بالاستقلالية من الناحيتين الوظيفية والتشغيلية. وفي عام 2020، نُشر 11 تقييماً على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبدأ أول تقييم مؤسسي لاستراتيجية المساواة بين الجنسين الخاصة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وواصل القسم أيضاً تحسين التطبيق الشبكي المبتكر المستخدم لإدارة التقييم المعروف باسم Unite Evaluations، ضماناً لتعزيز فائدته. وعلاوة على ذلك، جرى تكييف جميع عمليات التقييم وهياكله على نحو كامل للتأقلم مع جائحة كوفيد-19، وهو ما كفل استمرار كون التقييم قائماً على المشاركة الكاملة ومركزاً على الاستخدام ومفيداً لجميع أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، أعدت وثائق توجيهية ومذكرات مفاهيمية مخصصة لذلك وجرى تجربتها. وعلاوة على ذلك، أعد القسم موجزاً تجميعياً وصفياً مبتكراً بشأن منع الجريمة والتطرف العنيف، لتعزيز التعلم ودعم عملية صنع القرار على جميع المستويات، كما أعد موجزاً تجميعياً وصفياً لنتائج التقييم في المكتب لكي يُسترشد به في وضع استراتيجية المكتب الجديدة للفترة 2021-2025. وأخيراً، واصل القسم تعزيز قدرات التقييم الداخلية والوطنية، في سياق أهداف التنمية المستدامة وإصلاحات الأمم المتحدة.

16-272 وفي عام 2022، تمشيا مع عملية إصلاح مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي يضطلع بها الأمين العام وتشمل اتفاق التمويل بين الدول الأعضاء ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سيعزّز قسم التقييم المستقل قدرته على العمل والتواصل مع الدول الأعضاء وكذلك مع مهام التقييم الأخرى في الأمم المتحدة من أجل إجراء التقييمات التعاونية، وترجمة إصلاح إدارة الأمم المتحدة إلى إجراءات ملموسة. وسيشمل ذلك أيضاً العمل مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم من أجل مواصلة تعزيز عمليات التقييم بالاستناد إلى الدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19، على سبيل المثال فيما يتعلق بتنفيذ عمليات التقييم السريع. وسيركز القسم كذلك على زيادة استخدام نتائج التقييم الإجمالية فيما يتعلق بمجال العمل الصادر به تكليف للمكتب وعلى تحسين التحليل القائم على التقييم على المستوى الاستخلاصي، ولا سيما باستخدام تطبيق Unite Evaluations. وبالإضافة إلى إدارة التقييمات الاستراتيجية والمشاركة، سيواصل القسم أيضاً الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وفي أدوات إدارة المعارف الابتكارية، ولا سيما النظم التي ترصد الاستفادة من نتائج التقييم والاسترشاد بها في إطار التغيير الطويل الأمد.

16-273 ووفقاً لخطة عام 2030، ولا سيما الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة، التي تُشجع فيها المنظمات على إدراج معلومات الاستدامة في دورات الإبلاغ الخاصة بها، وذلك وفقاً للولاية الشاملة لعدة قطاعات المبينة في الفقرة 19 من قرار الجمعية العامة 219/72، يقوم المكتب بدمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. ومقر فيينا هو مرفق محايد مناخياً يعمل بنسبة 100 في المائة بالطاقة المتجددة. وفي عام 2020، جددت مؤسسات النظام الموحد للأمم المتحدة التي تتخذ من فيينا مقراً لها مداخل جميع المباني امتثالاً للأنظمة الخاصة بتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، وارتقت بالمعايير المعمارية من خلال إضافة الاستعاضة عن الستائر الهوائية الموجودة بأحدث الحلول في هذا المجال. وإضافة إلى ذلك، بدأت المنظمات عملية تحسين وحدات تكييف الهواء في جميع أنحاء مركز فيينا الدولي التي تعمل وفقاً لمعايير عام 1978، وتجديد المصاعد بهدف تحسين التدابير التقنية وتدابير السلامة، وتركيب صمامات ثنائية باعثة للضوء في السلالم وطوابق المكاتب. وأدى الأخذ بهذه التدابير إلى زيادة تخفيض الأثر البيئي لمركز فيينا الدولي. وستستمر تلك المشاريع حتى عام 2021، لمواصلة الحد من انبعاثات الكربون في مركز فيينا الدولي.

16-274 وترد في الجدول 16-38 معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في مواعيدها والحجز المسبق لتذاكر السفر الجوي. ويعزى انخفاض معدل الامتثال للسفر في عام 2020 (19 في المائة) أساساً إلى جائحة كوفيد-19 وما نجم عنها من إغلاق شامل، مما حال دون قيام موظفي المكتب ببعثات سفر بطريقة يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب. وفي عام 2020، عُمم أمر توجيهي لتوعية الموظفين وللتأكيد على أهمية واشتراط الامتثال لقاعدة الشراء المسبق. ويُطلب إلى المديرين تنفيذ التدابير الوقائية ورصد التدابير التصحيحية. وتُرصد معدلات الامتثال، وتُعمَّم الإحصاءات والاتجاهات على المديرين على أساس ربع سنوي.

الجدول 16-38

معدل الامتثال

(النسبة المئوية)

الفعلي لعام 2019	الفعلي لعام 2020	المقرر لعام 2021	المقرر لعام 2022
88	80	100	100
24	19	100	100

تقديم الوثائق في مواعيدها

شراء تذاكر السفر بالطائرة قبل بدء السفر بأسبوعين على الأقل

16-275 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 893 300 دولار، وتعكس نقصاناً صافياً قدره 2 400 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد في الفقرة 16-263 (أ) شرح للنقصان المقترح. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 16-39 والشكل الثالث والعشرين من الباب 16.

الجدول 16-39

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

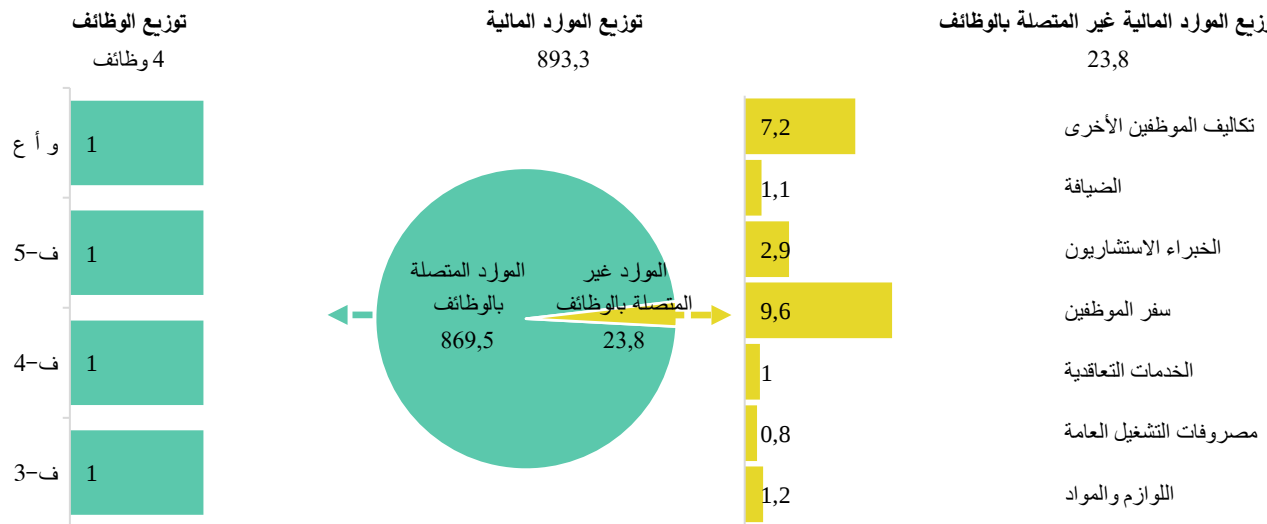
التغيرات					
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الموسعة	الولايات الجديدة/ التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية (إعادة تقدير التكاليف)
1 003,7	869,5	—	—	—	869,5
الموارد المتصلة بالوظائف	الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية				

نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2022 (قبل)
12,2	26,2	-	-	(2,4)	(2,4)	(9,2)	23,8	الموارد غير المتصلة بالوظائف
1 015,8	895,7	-	-	(2,4)	(2,4)	(0,3)	893,3	المجموع
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
4	4	-	-	-	-	-	4	الفئة الفنية والفئات العليا
4	4	-	-	-	-	-	4	المجموع

الشكل الثالث والعشرون من الباب 16

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

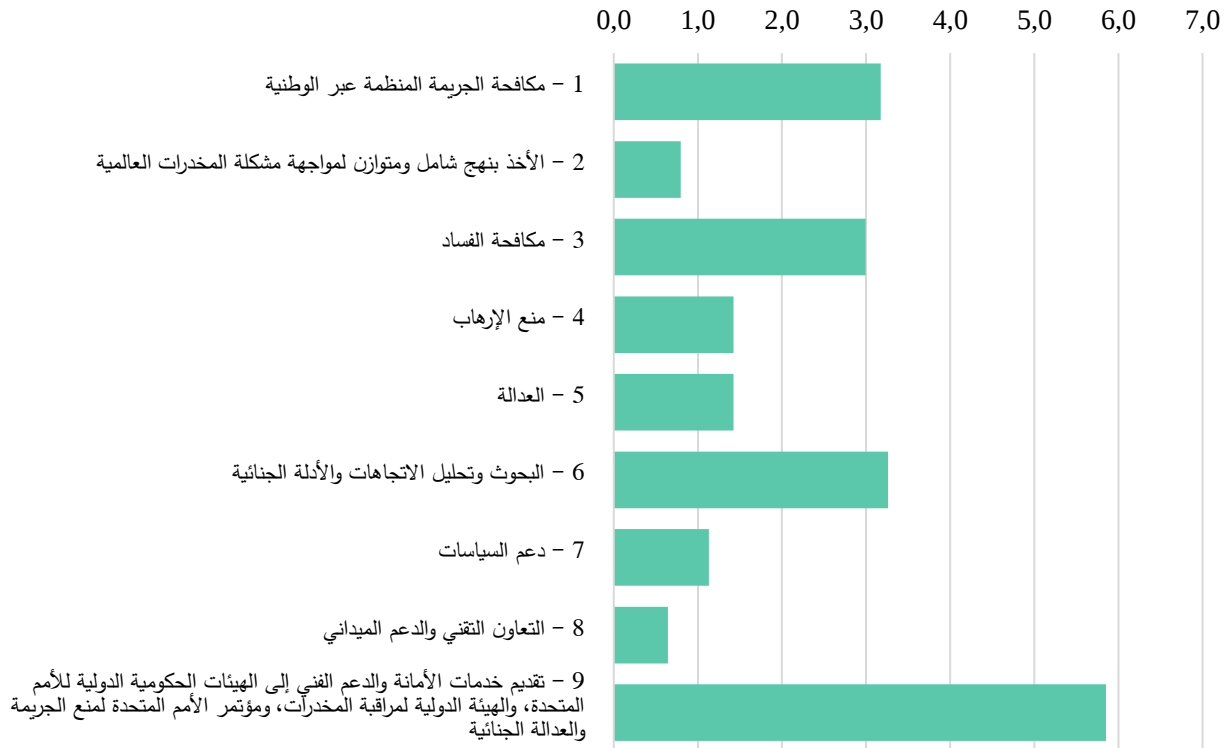
16-276 تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للعنصر بمبلغ 3 708 400 دولار، وستغطي تكاليف 18 وظيفة (1 مد-1، و 6 ف-4، و 2 ف-3، و 3 ف-2، و 6 خ ع ر أ) في مكتب المديرية التنفيذية وقسم التقييم المستقل، فضلا عن موارد غير متصلة بالوظائف. وفي إطار مكتب المديرية التنفيذية، ستدعم الموارد تنفيذ استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخطة عمله لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2022-2025). وفي إطار قسم التقييم المستقل، تغطي الموارد أيضًا تكاليف مواصلة الاستثمار في منتجات وخدمات التقييم المبتكرة، وبناء قدرات التقييم الوطنية، وإدارة المعرفة، والاتصالات، وأدوات تكنولوجيا المعلومات.

برنامج العمل

16-277 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 20 693 900 دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره 69 500 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. ويرد في الفقرة 16-263 شرح للنقصان المقترح. ويرد في الشكل الرابع والعشرين من الباب 16 توزيع الموارد حسب البرنامج الفرعي.

الشكل الرابع والعشرون من الباب 16
توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



البرنامج الفرعي 1

مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

16-278 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 172 300 دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره 26 300 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 16-40 والشكل الخامس والعشرين من الباب 16.

الجدول 16-40

البرنامج الفرعي 1: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

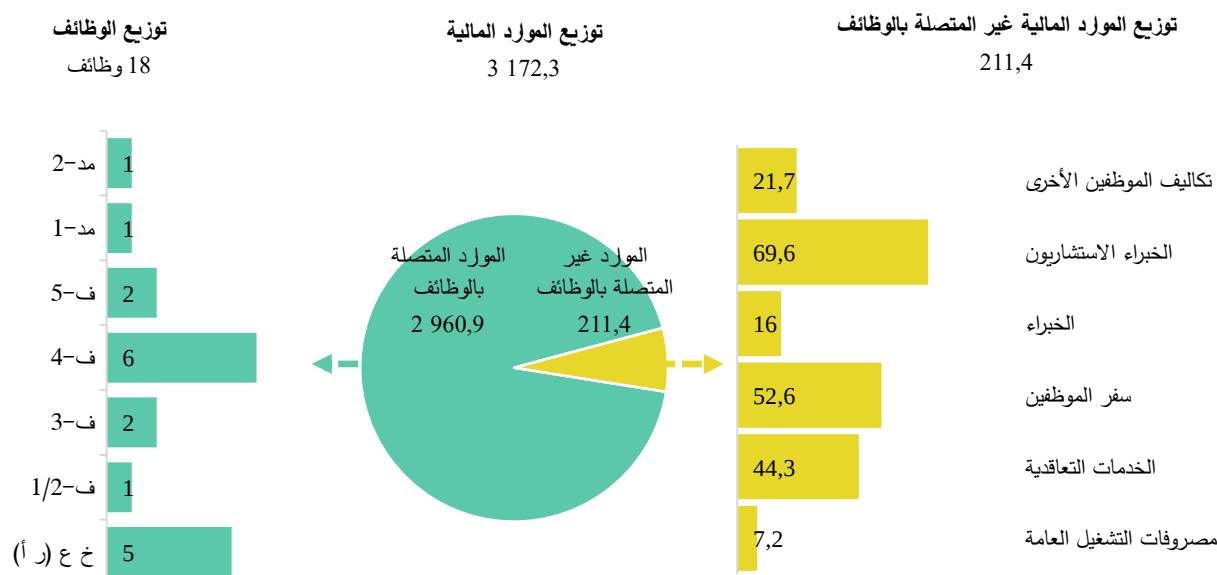
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات	
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2022 (قبل)	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
2 747,3	2 960,9	-	-	-	-	-	-	2 960,9	الموارد المتصلة بالوظائف
279,3	237,7	-	-	(26,3)	(26,3)	(11,1)	211,4	الموارد غير المتصلة بالوظائف	
3 026,6	3 198,6	-	-	(26,3)	(26,3)	(0,8)	3 172,3	المجموع	
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة									
13	13	-	-	-	-	-	13	الفئة الفنية والفئات العليا	
5	5	-	-	-	-	-	5	فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	
18	18	-	-	-	-	-	18	المجموع	

الشكل الخامس والعشرون من الباب 16

البرنامج الفرعي 1: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

16-279 تُقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 100 116 118 دولار، وستغطي تكاليف 160 وظيفة (10 ف-5، و 77 ف-4، و 42 ف-3، و 5 ف-1/2، و 2 خ ع (ر ر)، و 24 خ ع (ر أ))، فضلا عن موارد غير متصلة بالوظائف. وستغطي هذه الموارد تكاليف الخدمات الاستشارية القانونية وأنشطة التعاون التقني الأخرى لمساعدة البلدان على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات، ولمساعدتها على مواصلة التقدم صوب تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية.

البرنامج الفرعي 2

الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية

16-280 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 800 794 دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره 500 4 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 16-41 والشكل السادس والعشرين من الباب 16.

الجدول 16-41

البرنامج الفرعي 2: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

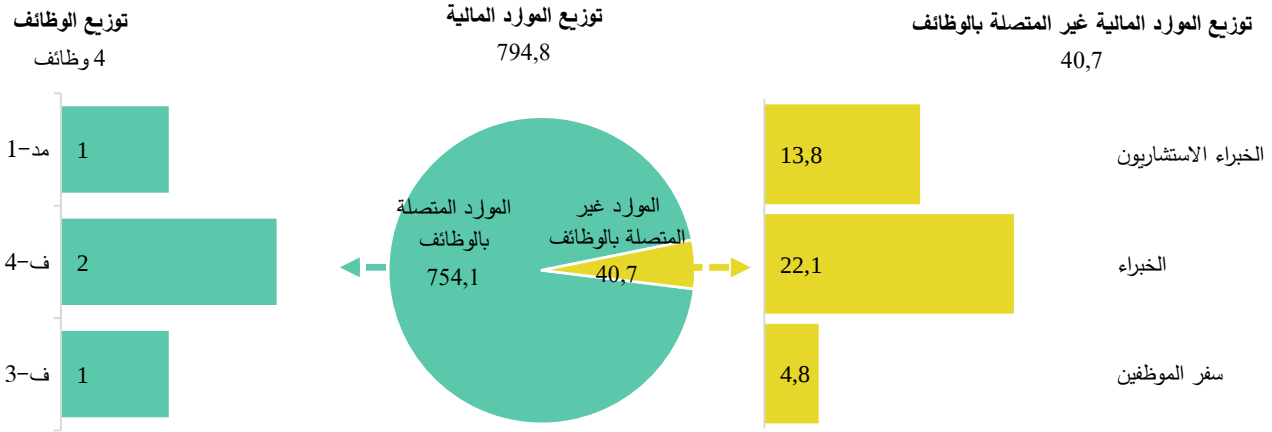
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات						
نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات	الولايات الجديدة/ التغيرات	التغيرات			تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
		الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة المئوية		
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
637,7	754,1	—	—	—	—	—	754,1	
66,1	45,2	—	—	(4,5)	(4,5)	(4,5)	(10,0)	40,7
703,8	799,3	—	—	(4,5)	(4,5)	(4,5)	(0,6)	794,8
المجموع								
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
4	4	—	—	—	—	—	—	4
4	4	—	—	—	—	—	—	4
المجموع								

الشكل السادس والعشرون من الباب 16

البرنامج الفرعي 2: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/آلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

281-16 تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 52 919 700 دولار، وستغطي تكاليف 32 وظيفة (4 ف-5، و 13 ف-4، و 8 ف-3، و 1 ف-1/2، و 6 خ ع (ر أ))، فضلا عن موارد غير متصلة بالوظائف. وستغطي هذه الموارد تكاليف سبل التصدي الفعالة والشاملة والمتوازنة لمشكلة المخدرات العالمية، امتثالا لاتفاقيات مراقبة المخدرات الثلاث وغيرها من معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة، وذلك من خلال أنشطة التعاون المعيارى والتقني. وستغطي الموارد تكاليف الخدمات الاستشارية والمشاريع الميدانية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لدعم الدول الأعضاء في مجالات الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين وإعادة تأهيلهم استناداً إلى الأدلة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتنمية البديلة وسبل العيش المستدامة، بما في ذلك مبادرات جديدة لمكافحة الجرائم المنظمة ضد الأحياء البرية، والجرائم البيئية.

البرنامج الفرعي 3

مكافحة الفساد

282-16 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 2 993 700 دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره 1 100 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 16-42 والشكل السابع والعشرين من الباب 16.

الجدول 16-42

البرنامج الفرعي 3: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

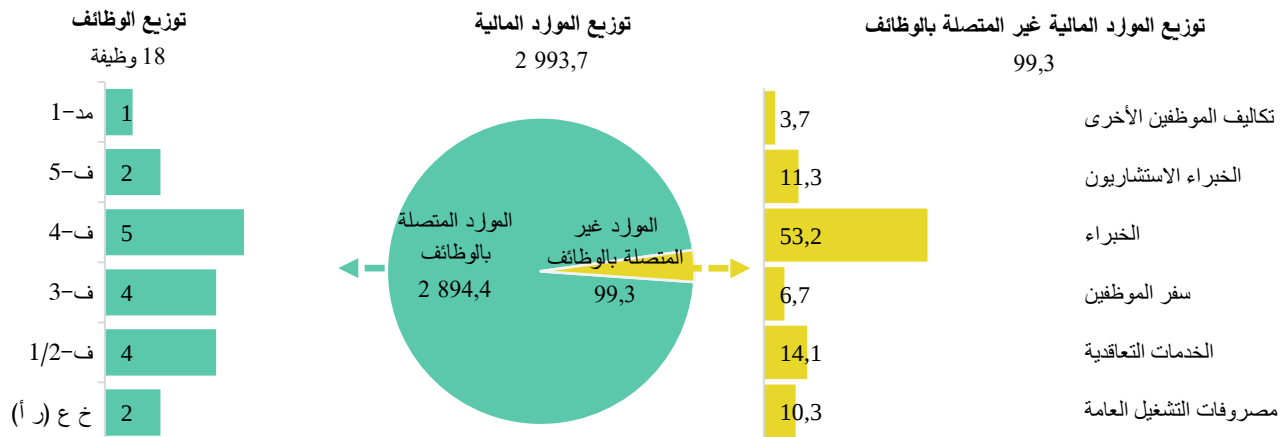
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)		تقديرات عام 2021		تقديرات عام 2020	
المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	2 894,4	—	—	—	—	2 894,4	2 690,0
الموارد غير المتصلة بالوظائف	99,3	(1,1)	(1,1)	(1,1)	—	100,4	133,6
المجموع	2 993,7	(0,0)	(1,1)	(1,1)	—	2 994,8	2 823,6
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا	16	—	—	—	—	16	—
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	2	—	—	—	—	2	—
المجموع	18	—	—	—	—	18	—

الشكل السابع والعشرون من الباب 16

البرنامج الفرعي 3: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

16-283 تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 22 086 700 دولار، وستغطي تكاليف 34 وظيفة (2 ف-5، و 10 ف-4، و 13 ف-3، و 1 ف-1/2، و 1 خ ع (ر)، و 7 خ ع (ر أ))، فضلا عن موارد غير متصلة بالوظائف. وستغطي الموارد تكاليف مجموعة واسعة من الخدمات الاستشارية والدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمنتجات والأدوات المعرفية، والمشاريع الميدانية، التي تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها.

البرنامج الفرعي 4

منع الإرهاب

16-284 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 423 300 دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره 4 500 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 16-43 والشكل الثامن والعشرين من الباب 16.

الجدول 16-43

البرنامج الفرعي 4: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

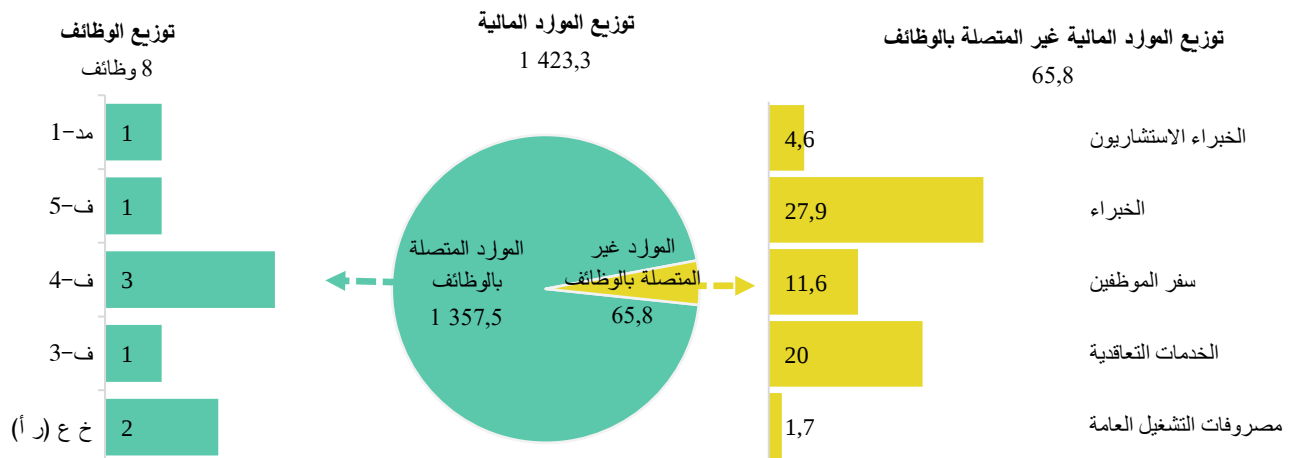
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
تقديرات عام 2022 (قبل)	نقطة عام 2020	اعتمادات عام 2021	التغيرات الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
1 357,5	1 325,1	1 357,5	—	—	—	—	—
65,8	44,6	70,3	—	—	(4,5)	(4,5)	(6,4)
1 423,3	1 369,7	1 427,8	—	—	(4,5)	(4,5)	(0,3)
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
6	6	—	—	—	—	—	—
2	2	—	—	—	—	—	—
8	8	—	—	—	—	—	—

الشكل الثامن والعشرون من الباب 16

البرنامج الفرعي 4: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

16-285 تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 14 956 600 دولار، وستغطي تكاليف 28 وظيفة (2 ف-5، و 11 ف-4، و 8 ف-3، و 2 ف-1/2، و 5 خ ع (ر أ))، فضلاً عن موارد غير متصلة بالوظائف. وتغطي هذه الموارد تكاليف تقديم المساعدة القانونية والمساعدة التقنية في بناء القدرات المتعلقة بالتصديق على الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها من أجل ترويج وتعزيز تدابير التصدي للإرهاب وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

البرنامج الفرعي 5

العدالة

16-286 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 422 300 دولار، وتعكس نقصاناً صافياً قدره 3 000 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 16-44 والشكل التاسع والعشرين من الباب 16.

الجدول 16-44

البرنامج الفرعي 5: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

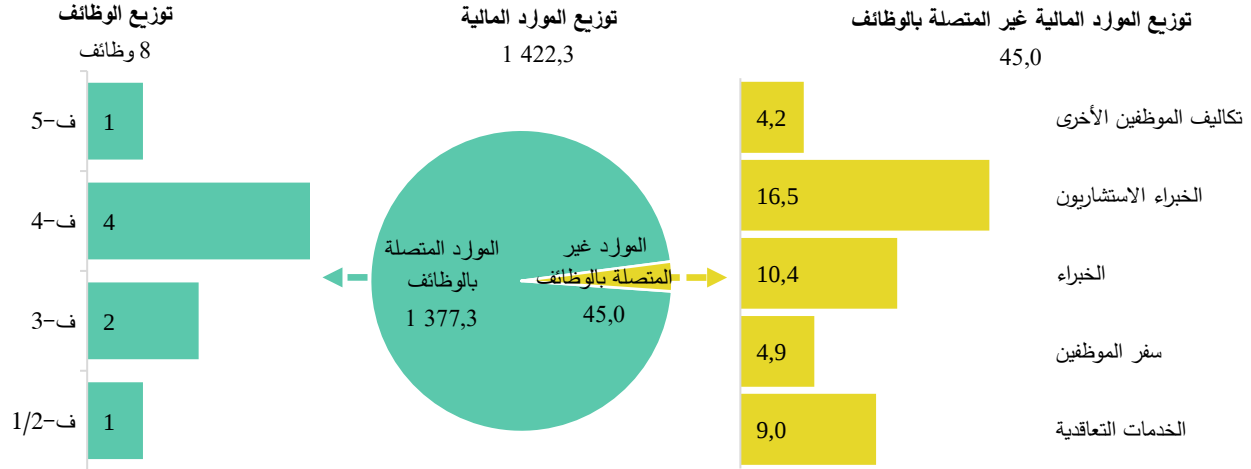
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نفقات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية (إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
1 395,8	1 377,3	—	—	—	—	1 377,3
55,0	48,0	—	—	(3,0)	(3,0)	(6,3)
1 450,8	1 425,3	—	—	(3,0)	(3,0)	(0,2)
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
8	8	—	—	—	—	8
8	8	—	—	—	—	8

الشكل التاسع والعشرون من الباب 16

البرنامج الفرعي 5: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

16-287 تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 58 998 700 دولار، وستغطي تكاليف 43 وظيفة (2 ف-5، و 15 ف-4، و 18 ف-3، و 1 ف-1/2، و 1 خ ع (ر ر)، و 6 خ ع (ر أ))، فضلا عن موارد غير متصلة بالوظائف. وستمكن هذه الموارد المكتب من تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود ترمي إلى صوغ استراتيجيات وسياسات وبرامج فعّالة لمنع الجريمة ولتحسين نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير والقواعد الدولية. ومن أمثلة مجالات العمل معاملة السجناء، والتدابير الرامية إلى منع العنف ضد الأطفال والنساء والتصدي له، والمعونة القضائية، والنساء نزيلات السجون، والجريمة البحرية. وتُعزى الزيادة المتوقعة البالغة 9 107 000 دولار أساسا إلى توسيع نطاق الأنشطة البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية وتوسيع نطاق الأنشطة في مجال إصلاح السجون.

البرنامج الفرعي 6

البحوث وتحليل الاتجاهات والأدلة الجنائية

16-288 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 3 263 200 دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره 11 100 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 16-45 والشكل الثلاثين من الباب 16.

الجزء الرابع التعاون الدولي لأغراض التنمية

الجدول 45-16

البرنامج الفرعي 6: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

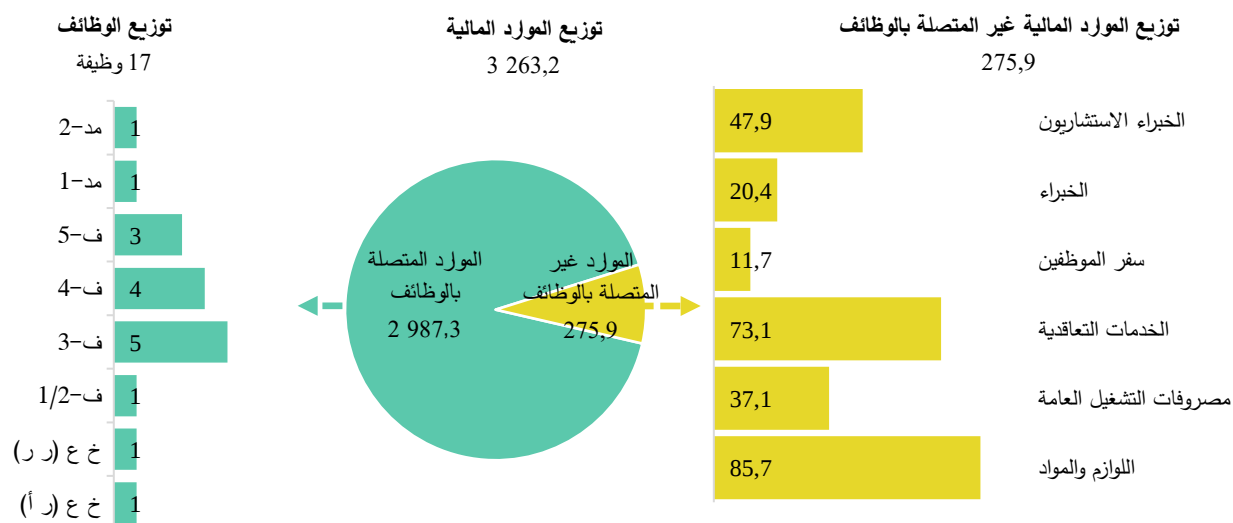
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغيرات							
تقديرات عام 2022 (قبل)		المجموع	التغيرات الأخرى	الولايات الجديدة/ الموسعة	التعديلات الفنية	اعتمادات عام 2021	نققات عام 2020		
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية									
2 987,3	—	—	—	—	—	2 987,3	2 806,4	الموارد المتصلة بالوظائف	
275,9	(3,9)	(11,1)	(11,1)	—	—	287,0	289,1	الموارد غير المتصلة بالوظائف	
3 263,2	(0,3)	(11,1)	(11,1)	—	—	3 274,3	3 095,5	المجموع	
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة									
15	—	—	—	—	—	15		الفئة الفنية والفئات العليا	
2	—	—	—	—	—	2		فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	
17	—	—	—	—	—	17		المجموع	

الشكل الثلاثون من الباب 16

البرنامج الفرعي 6: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

16-289 تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 29 467 200 دولار، وستغطي تكاليف 77 وظيفة (1 مد-2، و 1 مد-1، و 3 ف-5، و 15 ف-4، و 23 ف-3، و 3 ف-1/2، و 31 خ ع (ر أ))، فضلا عن موارد غير متصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد الدراسات والتحليلات العالمية المتعمقة لتهديدات الجريمة عبر الوطنية المستجدة، بما في ذلك رصد وتحليل شبكات تهريب المهاجرين وتورط الجريمة المنظمة في التهريب. وستستخدم هذه الموارد أيضا لدعم الأعمال البحثية المتعلقة بالتقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم والدراسة العالمية لجرائم القتل، وكذلك لدعم زيادة توافر وجودة البيانات القابلة للمقارنة في الوقت الحقيقي بشأن مشاكل المخدرات والجريمة، باستخدام أساليب مبتكرة والتكنولوجيات الجديدة. وستسهم هذه الموارد أيضا في تعزيز القدرات التقنية والقدرات المتعلقة بالأدلة الجنائية للدول الأعضاء من خلال دعم ضمان الجودة وتقديم التدريب المختبري والمساعدة في إنشاء نظم للإنذار المبكر، ولا سيما فيما يتعلق بالمؤثرات النفسانية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، ستمكّن هذه الموارد البرنامج الفرعي أيضا من الاضطلاع بولاية موسّعة ومن معالجة عدد من مسائل علم الأدلة الجنائية بشقّيّه المتعلّقين بالمخدرات والجريمة، مع زيادة التركيز على أنشطة البحث والرصد المختبرية التي تدعم تحليل الاتجاهات والدراسات الاستقصائية.

البرنامج الفرعي 7

دعم السياسات

16-290 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 1 130 500 دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره 500 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 16-46 والشكل الحادي والثلاثين من الباب 16.

الجدول 16-46

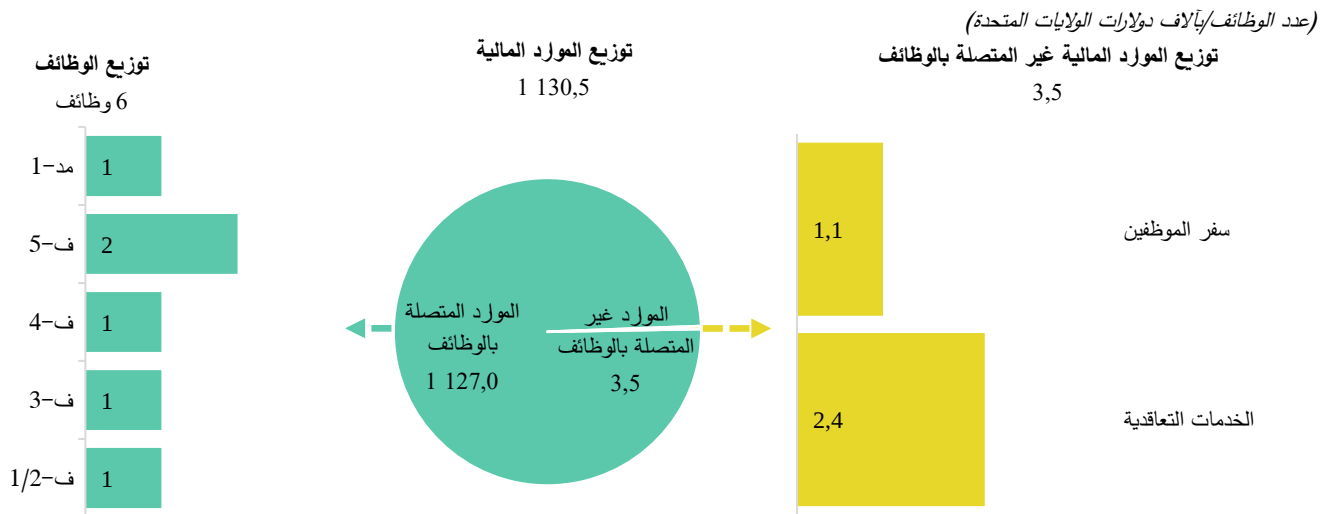
البرنامج الفرعي 7: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات						
نققات عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغيرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية لإعادة تقدير التكاليف
تقديرات عام 2022 (قبل)						
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
1 236,4	1 127,0	—	—	—	—	1 127,0
الموارد المتصلة بالوظائف						
8,8	4,0	—	—	(0,5)	(0,5)	3,5
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
1 245,2	1 131,0	—	—	(0,5)	(0,5)	1 130,5
المجموع						
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
6	6	—	—	—	—	6
الفئة الفنية والفئات العليا						
6	6	—	—	—	—	6
المجموع						

الشكل الحادي والثلاثون من الباب 16

البرنامج الفرعي 7: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)



الموارد الخارجة عن الميزانية

291-16 تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 7 523 400 دولار، وستغطي تكاليف 29 وظيفة (1 مد-2، و 6 ف-4، و 10 ف-3، و 1 ف-1/2، و 11 خ ع ر أ)، فضلا عن موارد غير متصلة بالوظائف. وستغطي هذه الموارد تكاليف جملة أمور منها تعزيز الاتصالات والإعلام، وتدريب موظفي المكتب على الإدارة القائمة على النتائج، وتفعيل لجنة استعراض البرامج، وتكاليف السفر للمشاركة في المننديات ذات الصلة المشتركة بين الوكالات.

البرنامج الفرعي 8

التعاون التقني والدعم الميداني

292-16 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 642 300 دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 16-47 والشكل الثاني والثلاثين من الباب 16.

الجدول 16-47

البرنامج الفرعي 8: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

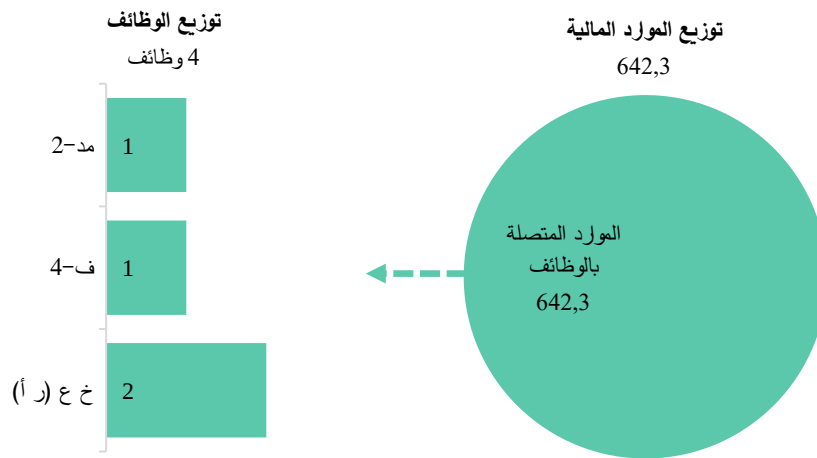
التغيرات						
نقطة عام 2020	اعتمادات عام 2021	التعديلات الولايات الجديدة/التغييرات الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
626,6	642,3	—	—	—	—	642,3
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
الموارد المتصلة بالوظائف						

نققات عام		التغيرات					تقديرات عام 2022 (قبل	
2020	عام 2021	اعتمادات	التعديلات الفنية	الموسعة	الولايات الجديدة/ الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف)
626,6	642,3	-	-	-	-	-	-	642,3
المجموع								
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
2	-	-	-	-	-	-	-	2
الفئة الفنية والفئات العليا								
2	-	-	-	-	-	-	-	2
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها								
4	-	-	-	-	-	-	-	4
المجموع								

الشكل الثاني والثلاثون من الباب 16

البرنامج الفرعي 8: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الموارد الخارجة عن الميزانية

16-293 تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 12 219 800 دولار، وستغطي تكاليف 56 وظيفة (10 مد-1، و 13 ف-5، و 11 ف-4، و 11 ف-3، و 1 خ ع (ر)، و 10 خ ع (ر أ))، فضلا عن موارد غير متصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد البرمجة المتكاملة والتعاون التقني الشامل لعدة قطاعات، والتوجيه الاستراتيجي، والرصد والإبلاغ الموجه نحو تحقيق النتائج لبرامج المكتب الميدانية، فضلا عن الدعم الأمني الميداني.

البرنامج الفرعي 9

تقديم خدمات الأمانة والدعم الفني إلى الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

16-294 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 5 851 500 دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره 18 500 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 16-48 والشكل الثالث والثلاثين من الباب 16.

الموارد الخارجة عن الميزانية

16-295 تُقدّر الموارد الخارجة عن الميزانية للبرنامج الفرعي بمبلغ 6 373 600 دولار، وستغطي تكاليف 18 وظيفة (2 ف-5، و 5 ف-4، و 3 ف-3، و 1 ف-1/2، و 7 خ ع (ر أ))، فضلاً عن موارد غير متصلة بالوظائف. وستدعم هذه الموارد عمل الهيئات الحكومية الدولية والأنشطة المتصلة بالمؤثرات النفسانية الجديدة، وذلك للحد من الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الطبية الخطيرة وسائر المؤثرات النفسانية الجديدة الخطيرة والحد من وصول إمداداتها إلى الأسواق الاستهلاكية.

الدعم البرنامجي

16-296 يقدم مكتب الأمم المتحدة في فيينا خدمات الدعم البرنامجي للأنشطة التي يُضطلع بها في مقره، الذي يضم دائرة إدارة الموارد المالية، ودائرة إدارة الموارد البشرية، وقسم الدعم العام، ودائرة تكنولوجيا المعلومات التابعة لشعبة الإدارة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وترد جميع الوظائف الممولة من الميزانية العادية والمتصلة بالدعم البرنامجي في إطار الباب 29 و، الإدارة، فيينا.

16-297 وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2022 ما قدره 447 000 دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021. وترد تفاصيل إضافية عن توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 في الجدول 16-49 والشكل الرابع والثلاثين من الباب 16.

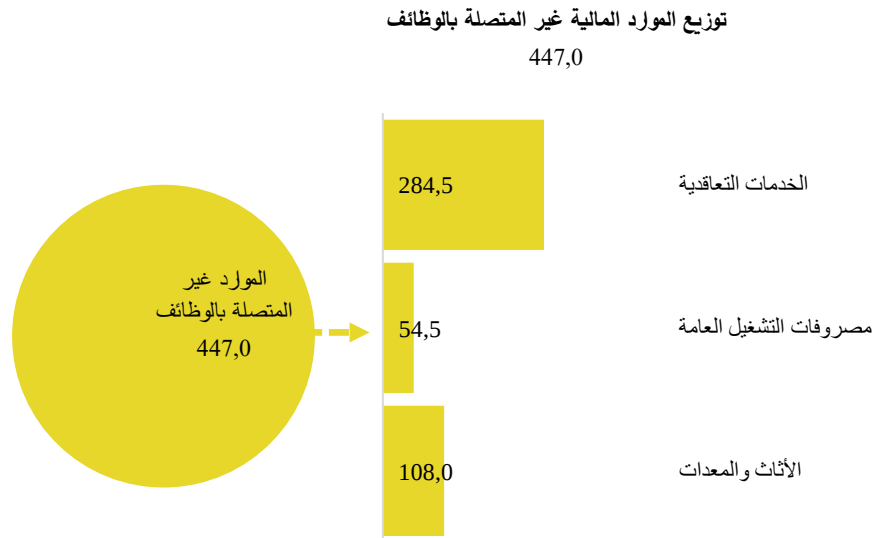
الجدول 16-49

الدعم البرنامجي: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات								
نققات عام	اعتمادات	التعديلات	الولايات الجديدة/	التغيرات	المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام 2022 (قبل)
2020	عام 2021	الفنية	الموسعة	الأخرى				
495,6	447,0	—	—	—	—	—	—	447,0
495,6	447,0	—	—	—	—	—	—	447,0
المجموع								

الشكل الرابع والثلاثون من الباب 16
الدعم البرنامجي: توزيع الموارد المقترحة لعام 2022 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



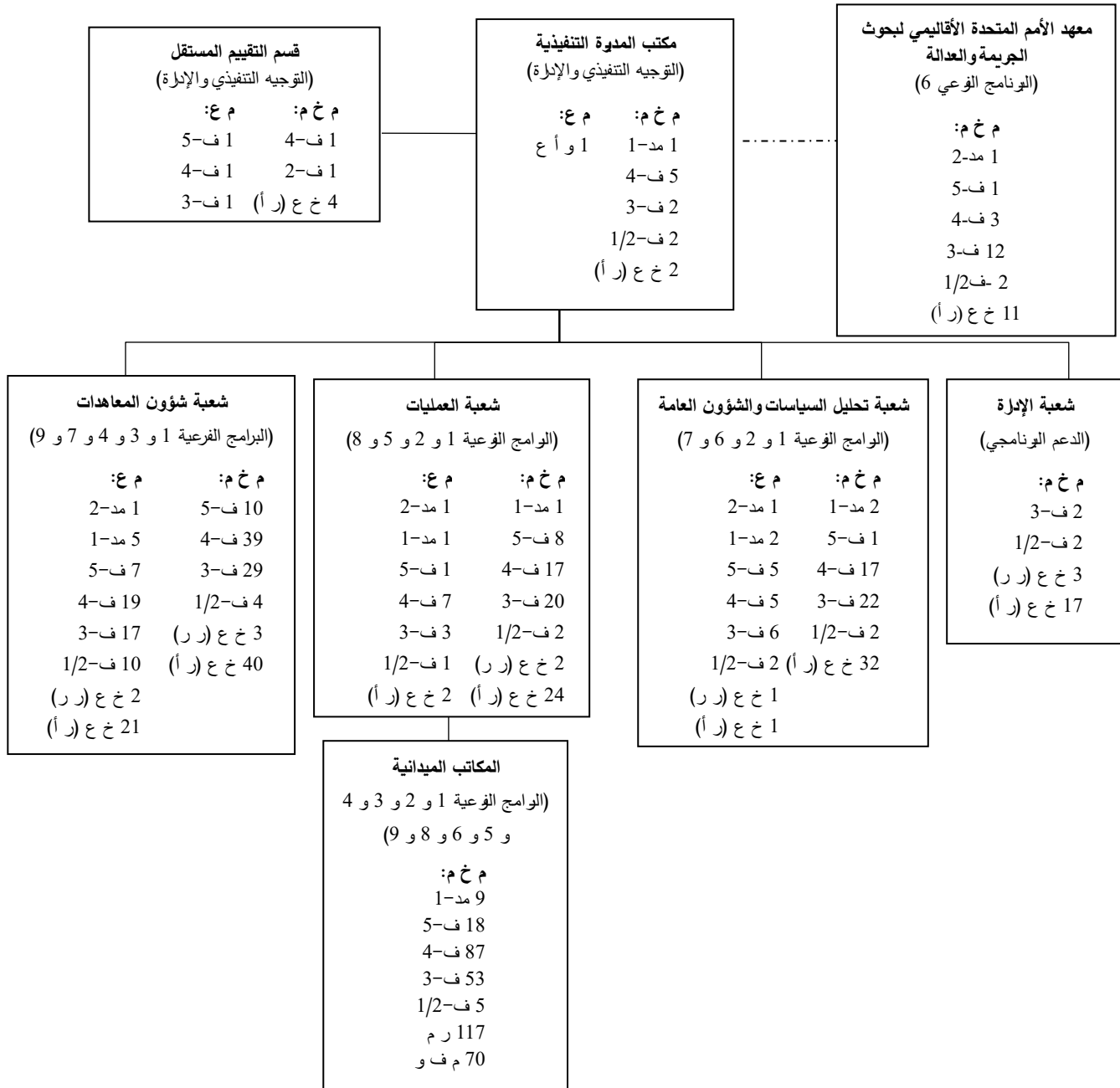
الموارد الخارجة عن الميزانية

16-298 تُقدَّر الموارد الخارجة عن الميزانية للعنصر بمبلغ 3 744 500 دولار، وستغطي تكاليف 24 وظيفة (2 ف-3، و 2 ف-1/2، و 3 خ ع (ر ر)، و 17 خ ع (ر أ))، فضلا عن موارد غير متصلة بالوظائف. وستُستخدم هذه الموارد لتوفير منتجات البرامجيات للدول الأعضاء ضمن المجالات المواضيعية لولايات المكتب الموضوعية.

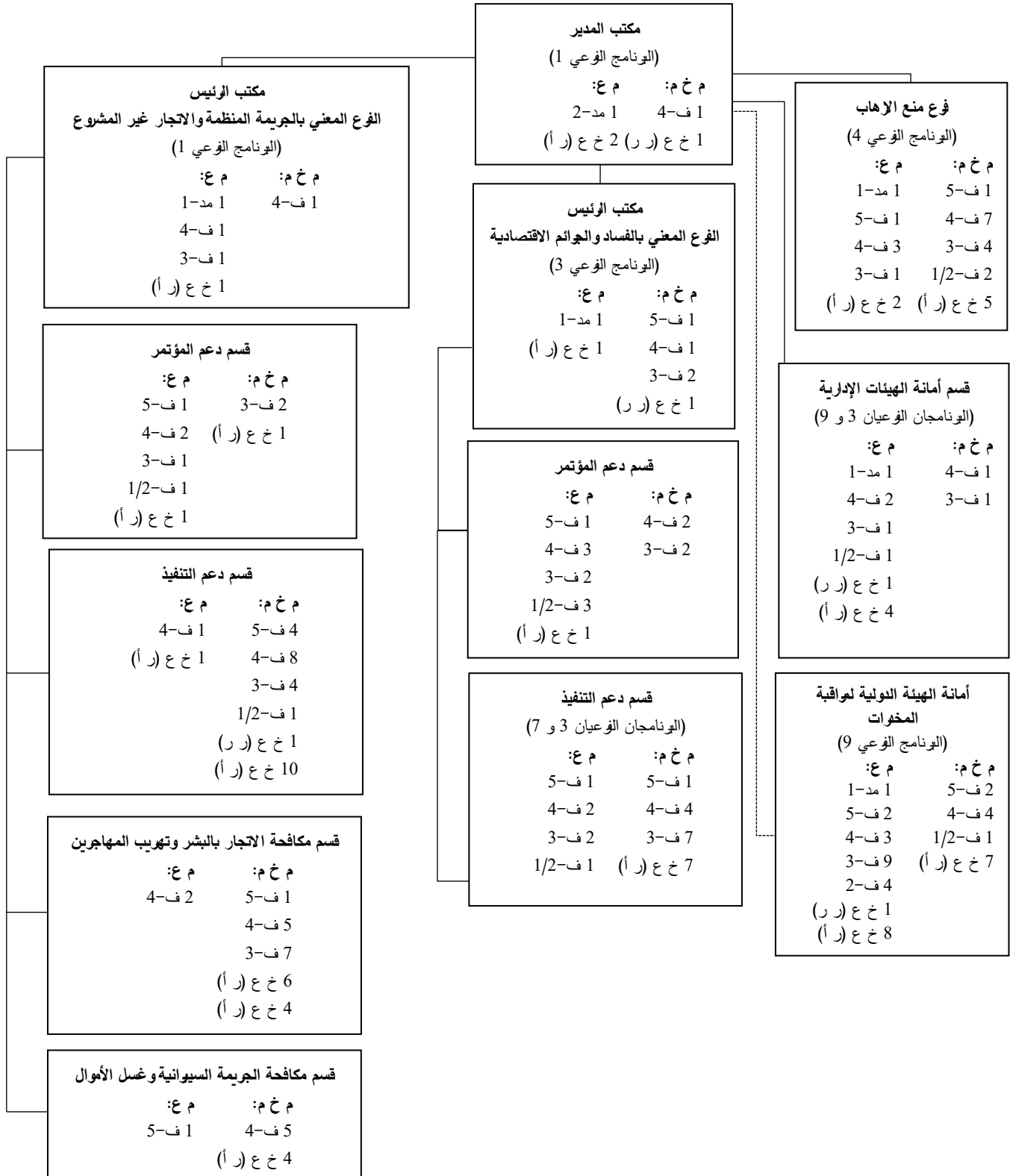
المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام 2022

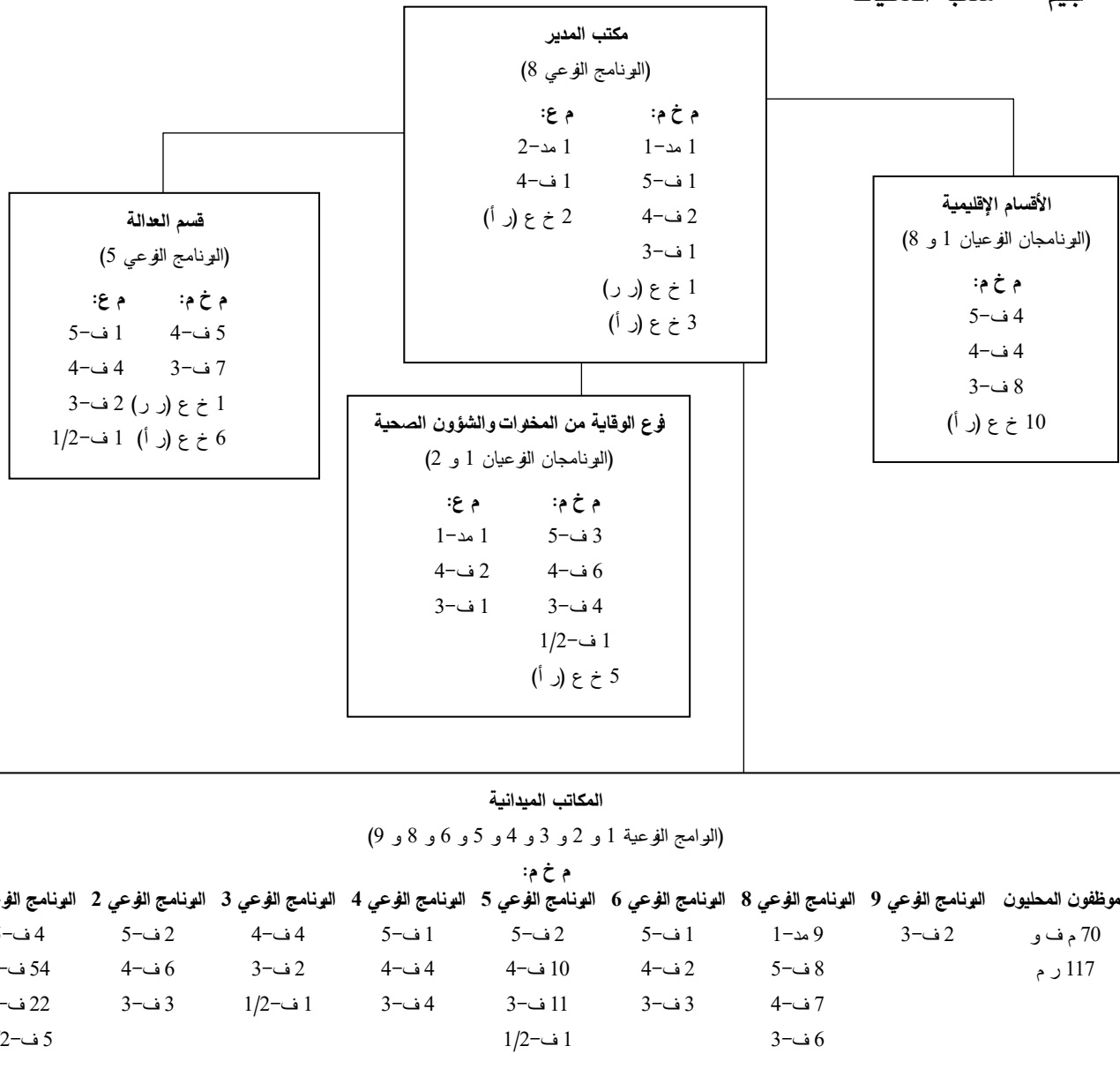
ألف - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة



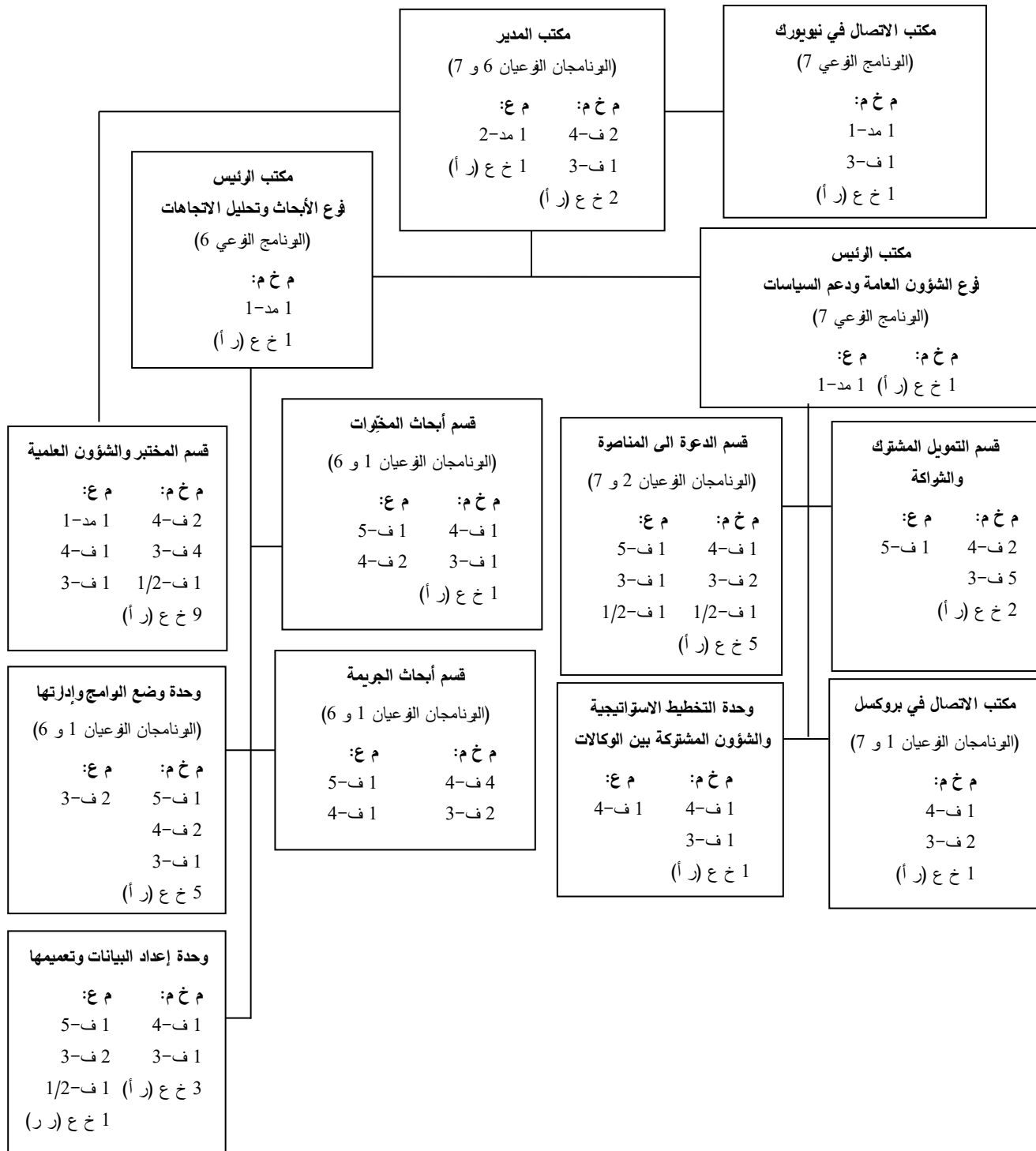
باء - شعبة شؤون المعاهدات



جيم - شعبة العمليات



دال - شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة



هاء - شعبة الإدارة

دائرة تكنولوجيا المعلومات

(الدعم البرنامجي)

م خ م:

2 ف-3

2 ف-1/2

3 خ ع (ر ر)

17 خ ع (ر أ)

المختصرات: خ ع (ر أ)، الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ خ ع (ر ر)، الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ ر م، الرتبة المحلية؛ م ف و، موظف فني وطني؛ م ع، الميزانية العادية؛ و أ ع، وكيل أمين عام؛ م خ م، الموارد الخارجة عن الميزانية.

المرفق الثاني

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الرقابية ذات الصلة

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

مجلس مراجعي الحسابات،

A/73/5/Add.10، الفصل الثاني

يوصي المجلس بأن ينظر المكتب في طلب إجراء استعراض لسياسة الشراء المسبق من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة، علاوة على إجراء تقييم لكيفية الحصول على أفضل أسعار تذاكر السفر (الفقرة 144).

التنفيذ جارٍ. ويرجى الرجوع إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره عن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 (A/75/339/Add.1، الفقرة 1269).

يوصي المجلس أيضاً بأن يقيم المكتب بانتظام امتثاله لسياسة الشراء المسبق والشروع فوراً في اتخاذ الإجراءات التصحيحية، عند الاقتضاء (الفقرة 153).

التنفيذ جارٍ. ويرجى الرجوع إلى تقرير الأمين العام (A/75/339/Add.1، الفقرة 1271).

A/71/5/Add.10، الفصل الثاني

يوصي المجلس بأن ينظر المكتب في إمكانات تبسيط بنية الإبلاغ، على سبيل المثال من خلال الاكتفاء بالإبلاغ عن التغيرات التي طرأت بالمقارنة بالتقارير السابقة، وتحسين استخدام الرسوم البيانية لإبراز التقدم المحرز مقارنة بالأهداف، ومن خلال إدراج البيانات المتعلقة بالنفقات الرئيسية لتحديد حالات الانحراف عن التنبؤات المتفق عليها ولإبراز أسباب الفروق في الإنفاق والأنشطة المضطلع بها (الفقرة 86).

التنفيذ جارٍ. ويرجى الرجوع إلى تقرير الأمين العام (A/75/339/Add.1، الفقرة 1285).

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/75/7 و A/75/7/Corr.1

ترى اللجنة الاستشارية أن عقد اجتماعات عبر الإنترنت ينبغي أن يسفر عن وفورات، لا سيما أنه لن يتم تكبد تكاليف معينة مرتبطة بالاجتماعات في الموقع، مثل النفقات المتصلة بالسفر (انظر، على سبيل المثال، الفقرة رابعا-91 والجدول رابعا-16) أو طباعة الوثائق ومواد الاجتماعات وتوزيعها. واللجنة على ثقة من أنه سيتم بذل كل جهد ممكن لضمان تحقيق وفورات ذات صلة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات عن ذلك في الميزانية البرنامجية المقترحة المقبلة (الفقرة رابعا-102).

في عام 2020، برهن المكتب على قدرته على التكيف مع الواقع التشغيلي الذي فرضته جائحة كوفيد-19، كما برهن على قدرته على تعلم ممارسات وأساليب عمل جديدة وأكثر كفاءة. فعلى سبيل المثال، قدم المكتب المساعدة التقنية بصيغة مختلطة تجمع بين التدريب الحضوري والتدريب على شبكة الإنترنت، حيثما أمكن ذلك؛ وزاد من استخدامه لعنصر الصيغة الإلكترونية أو الصيغة المختلطة في عقد اجتماعات أفرقة الخبراء؛ كما زاد من استخدامه للوثائق المتاحة على شبكة الإنترنت بدلا من الوثائق المطبوعة. ويمكن، إلى حد ما، مواصلة هذه الممارسات في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19؛ ومع ذلك، لا يمكن استبدال اجتماعات الحضور الشخصي بالكامل، لا سيما عندما يتعلق الأمر بعمليات صنع القرار.

ورغم أن عقد الاجتماعات الإلكترونية يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وفورات في بنود معينة من الميزانية (أي سفر الموظفين، واجتماعات أفرقة الخبراء، وما إلى ذلك)، فإن تقديم الخدمات للاجتماعات الإلكترونية أو للاجتماعات المعقودة بصيغ مختلطة تتطلب تخصيص موارد أكبر من الموظفين لأنها تضيف طبقة إضافية من العمل التقني والتنظيمي. ولذلك يمكن أن تكون الاجتماعات الإلكترونية أو الاجتماعات المعقودة بصيغ مختلطة مكلفة بنفس القدر أو حتى أكثر تكلفة من اجتماعات الحضور الشخصي، لأن تقديم الخدمات لها تتطلب على تكاليف ترجمة شفوية أعلى، وعدد أكبر من الموظفين، ومهام إضافية. ونتيجة لذلك، تم تحديد وفورات يبلغ قدرها 900 71 دولار لعام 2022.

A/74/7

التنفيذ جارٍ. وفي عام 2020، عُمر أمر توجيهي لتوعية الموظفين وللتأكيد على أهمية واشتراط الامتثال لقاعدة الشراء المسبق. ويُطلب إلى المديرين تنفيذ التدابير الوقائية ورصد التدابير التصحيحية. وتُرصد معدلات الامتثال، وتُعمَّم الإحصاءات والاتجاهات على المديرين على أساس ربع سنوي.

تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قد أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها بسبب انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص بسياسة الشراء المسبق. ونظرا إلى ضعف أداء المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بشكل كبير، تتوقع اللجنة من المكتب أن يهتم بهذه المسألة على سبيل الأولوية لضمان تحسين التخطيط للرحلات الرسمية في المستقبل. وتكرر اللجنة تأكيد ضرورة بذل مزيد من الجهود، لا سيما في المجالات التي يمكن فيها تنظيم السفر بصورة أفضل (انظر أيضا A/73/779، الفقرة 16). وفي حين تلاحظ اللجنة أن المكتب وضع أهدافا طموحة لعامي 2019 و 2020، فإنها ترى أنه ينبغي أيضا وضع خطط واستراتيجيات ملموسة لبلوغ هذه الأهداف، وتأمل أن يدرج الأمين العام معلومات عن هذه الخطط في سياق مشروع الميزانية المقبل (الفقرة رابعا-113).